



بالکلام و تامل و کتاب

قدوری



Süleymanîye-i Osmaniye	
KİTAP	AMCA ZADE
Yeni	MÜSEYİN PAŞA
Eski	221

AMCA ZADE

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة على سيد المرسلين
والرحمة من كتاب الطهارة **قلت** قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
اذلغتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا
برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين **ف**فرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة
مسح الرأس للرفقان والكعبان يدخلان في الغسل للفروض في مسح
الرأس مقدّم لما صيته وهو ربع الرأس لما روي في غير موضع عن
ابن النبي عليه السلام رآني سباطاً فوقع بال وتوضأ ومسح على ناصيته
وخفيه **و**سنن الطهارة غسل اليدين قبل إدخالهما الأماناء إذا استبظ
المتوضئ فرغ من وتسميته لله تعالى في ابتداء الوضوء والسواك والضمضة
والاستنساك ومسح الأذنين وتخليل اللحية والأصابع وتكرار الغسل

إلى الثلث ويستحب للمتوضئ أن ينوي الطهارة ويستوي عباءه سداً للصبح
ويرتب الوضوء فيبدأ بالماء الذي يذكره وبالماء من الماء في التناقض
الوضوء كل ما خرج من السبيلين والذراع واليدين والقدمين إذا خرج من اليد
فتجاوز إلى موضع لم يجز حكمه الظاهر والقي إذا كان ماء الفم والتوضوء مضطجماً
أو متكبلاً أو مستنداً إلى شيء أو لم يزل عند إسقاط الغلبة على العقل بالإغناء
والحنو والمقهمة في كل صلاة ذات ركوع وسجود وفرض الغسل المضمضة
والاستنساك غسل يدي اليد من سنة الغسل ابتداء للغسل بغيره
فيغسل يديه وفرجه ويغسل الجاستان كان على بدنه ثم يتوضأ وضوءه
للصلاة لا يركبها ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ثم يتنحى
عن ذلك المكان فيغسل جليده وليس على المرأة أن تنفض خفافها في الغسل
إذا بلغ الماء أصول الشعر والمعاين للموجب للغسل نزال المني على وجهه
والشهوة من الرجل والمرأة حاله التوضوء والبقظة والتقاء الختانين من غير أنزال
والحيض والنفاث **و**سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للمجتمعة والعبددين

والاحياء وليس في المدي والودي غسك فيها الوضوء والطهارة من الحدث
جائز بقاء السماء والارضية والعبودية والابار والجار والنجس ماء اعتصر الشجر
والثمر والجماء غلبت عليه فخرج طبع الماء كالاستربة والكل وماء الورد
وماء الباقي والمرق وماء الزهر وج وخرج من العصف ويخرج الطهارة ماء طاهر
شيء طاهر غير احد واصافه كماء المذ والماء الذي يختلط الاشارة الى الصلابة والنعومة
وكل ماء وقع فيه نجاسة لم يخرج الوضوء به قليلا كان او كثيرا ان لم ينجس بالسلامة
او يحفظ الماء عن النجاسة فقال ابو نؤل احكم في الماء الدائم ولا يغسل فيه
من الجنابة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فمعه
بدن في الماء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدهري ابن ثابته فاما الماء الجاري
اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم يزل يجرها الى ان لا تنفك مع
جوان الماء والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الاخر
ان وقع نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر او الظاهر
ان النجاسة لا تصل اليه وموت البس لم يفسد ما يليه في الماء لا ينجس كالنبيذ اذا

والزنايب

والزنايب والعقارب وموت ما يعيش في الماء لا يفسده كالسمك
والضفدع والسرطان والماء المستعمل لا ينجس استعماله ثانيا في طهارة
الاحداث والمستعمل كل ماء انزل به حدث او استعمال في البدن على ما
القبلة وكل هابت نجس فقد طهر وجاز في الصلوة فيه والوضوء منه لا
جلد الخنزير والاذني وشعر الميتة وعظمها وقرنها ووصوفها وطافها طاهر
وان وقع في اللبن نجاسة نزع وج كان نزع ما فيها من الماء طهارة لها
فان ثابث فيها عصفور او فارة او صعوة او سودانية او سائر برص
نزع منها ما بين عشر نيزل الى ثلثين ولو ايجس كبر الدلو وصغر ما
وان ثابث فيها حمامة او دجاجة او سنور نزع منها ما بين ربع دلو
الى ستين دلو وان ثابث فيها كلب وشاة او اذني نزع جميع ما فيها
فالماء وان انتفخ الخبز او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء صغر الخبز
او كبرها وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسيط المستعمل للبار في البلدان
فان نزع منها بدلو عظيم قدره اربع من الدلو الوسيط احتسب ب

والزنايب

وان كانت كثيرة عينا لا تخرج وجب نزع ما فيها الا خرج منها مقدار ما كان فيها
 من الماء وقد روي عن محمد بن حمر الله انه قال يخرج منها ما تاد لول في ثائفة
 واذا وجد في البر فارة او غيرها ولا يدرون في وقت لم تنفتح اء كرو صلو
 لومر وليد اذا كانوا لوضوء ومنها وغسلوا كل شيء لصابه ما وان تنفتح
 او تنفتح عا وا صلو لله ايامر وليا لها في قول في حنفية محمد الله
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس عليها شيء حتى يتحقق امني وقت
 وسور الا دعي ويا لكل الحمد طاهر وسور الكلب خيره وسباع البها الخمر
 وسور الحرة والدجاجة المخلاف وسباع الطير وما يسكن في البيوت من الحية
 والفاركة مكررة وسور الحمار والبغل مكوك فيهما فان لم يجد غيرهما نوضاء بهما
 وتيمموا بهما بقاء جانر **باب التيمم**
 ومن لم يجد الماء وهو مسافر او كان خارج المصينة ونزل المصنوع الميك او كان
 لو كان يجد الماء الا انه مريض فخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه وخاف
 الحسب ان يغسل بالماء ان يقتله البري لو لم يضره فانه تيمم بالصعيد والتيمم

وتنفتح

ضربتان

ضربتان مسح باحدهما ومجهري بالآخرى يدبها الى المرفقين والتيمم في الجنة
 والحديث سوله وبخور التيمم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان جنب
 الارض كالزيت المرقل والحجر والجص والنورة والكلاب الميرنج وقال ابو يوسف
 رحمهما الله لا يجوز الا بالزيت والمرطاضة والتيمم فرض في التيمم مستحبة
 في الوضوء وينقض التيمم كل ما كان ينقض الوضوء وينقضه ايضا روبر الماء
 اذا قدر على استعماله ولا يجوز التيمم الا بصعيد طاهر وسحب لمن لا يجد
 الماء في اول الوقت وهو يجرى جواز جده في اخر الوقت ان يؤخر الصلوة الى اخر
 الوقت فان وجد الماء نوضاء ولا تيمم ويصلي تيممه ما شاء من المراض
 والنوافل ويجوز التيمم للصحيح في المصرا ان حضر جبانة والوقت في غير خوف
 ان يشتغل بالطهارة ان تقوته الصلوة وتيمم وكذلك من حضر العيد فخاف
 ان يشتغل بالوضوء تقوته صلو العيد تيمم وصلي وان خاف من شدة الجوع
 ان يشتغل بالطهارة ان تقوته صلو العيد تيمم وكنه نوضاء فان درك
 الجمعة صلاها واصلى الظهر ربعا وكذلك ان اضاف الوقت في نوضاء

فان الوقت لم يتيمم ولكنه تنوضاء وبصلي فابشر والمسا فر اذا ابشر الماء
 في حلة فيتميم وصلي ثم ذكر الماء لم بعد صلواته في قول الى حينفند وحمدك
 لله وقال ابو يوسف رحمه الله بعيد وليس على المنيهم ان الم يغلب على ظنه انك
 ماء لم بخر له لنتيتم قبل ان يطير وان كان مع رفيق ماء طلبه منه قبل ان يتم
 فان نعه منه يتيمم **باب المسح على الخفين** المسح على الخفين حائرا البسة
 من كل حدث موجب للوضوء عاى البسها على طهرها كما مله ثم حدث فان كان
 مقيما مسحا يوما وليلة وكان سافرا ثلاثة ايام و لياليها وابتداؤها عقب
 الحدث والمسح على الخفين على ظاهرهما خطوطا بالاصابع وبدله مرقا البص
 الى الساق وفرض لك مقدار ثلثة اصابع من اصابع اليد ولا يجوز للمسح
 على حفر في حرق كبير تبين منه مقدار ثلثة اصابع من اصابع الرجل
 وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز للمسح على الخفين لمن وجب عليه الغسل
 وينقض المسح ما ينقض الوضوء وينقضه بضا نزع الخف ومضي المدة فان
 مضت نزع خفيه وغسل رجليه وصلى الوتر عليه اعادة بقية الوضوء ومن

ابتداء

ان يقر ماء ان يظلمه الماء فان غلب على ظنه

ابتداء المسح وهو يقيم سافرا قبل ايام يوم وليلة مسحا ثلثة ايام الى اليها
 وان ابتداء المسح وهو سافرا لثلاثة ايام كان مسحا يوما وليلة او اكثر لثلاثة
 نزع خفيه وغسل رجليه وان كان اقل من يوم وليلة تم مسحا يوما وليلة
 ومن لبس الجرواق فوق الخف مسح عليه ولا يجوز للمسح على الجرواق عند
 الى حينفند رحمه الله لان يكونا مجلدين ومنعطين وقال ابو حنيفة اذا كانا
 ثخينين لا يشقان الماء ولا يجوز للمسح على العامة والقلنسوة والبرقع
 والقفازين ويجوز للمسح على الجباير ونشدها على غير وضوء فان سقطت
 عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل **باب**
الحيض اقل الحيض عندنا ثلاثة ايام ولياليها فانقص من ذلك فهو
 استحاضة واكثر الحيض عشرة ايام ولياليها فان زاد على ذلك فهو استحاضة
 وطارقه للمرأة من الحرة والصفرة والكدر في ايام الحيض فهو حيض حتى
 تري البياض الصا والحيض يقطع عن الحائض الصلاة ويحرم عليها الصوم
 ونقض الصوم ولا تقضي الصلاة ولا تدخل المسجد ولا تطوف بالبيت

ولا يأتها زوجها ولا يجوز لها يفرق للجنب قراءة القرآن ولا يجوز للمحدث
 من المصحف أن يأتها خذ بغلافه وانقطع عن الحيض أقل من عشرة أيام
 لم يجز وطئها حتى تغسل ويضي عليها وقت صلوة كامل أن تقطع فيهما
 عشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل والطهر إذا تخلل بين ذلك في مدة
 الحيض فهو كالدم الجاري وأقل الطهر عشرة نوبات ولا غائبة لا كثره وهو
 الاستحاضة هو ما تراه المرأة أقل من ثلثها أيام أو أكثر من عشرة أيام حكمه
 للرعاف لا يمد لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ وإذا زاد الدم على
 العشرة والمرأة عاكفة معروفة فترحت إلى أيام عاكفتها وما زاد على ذلك
 فهو استحاضة وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة لحيضها عشرة أيام
 من كل شهر والباقي استحاضة إلى استحاضة ومن سلس البول والرعاف
 الدائم والرحم الذي لا يبرأ يتوضون وقت كل صلوة ويصليون بذلك
 الوضوء في الوقت سائوا من الفريضة والتوافل فإذا خرج الوقت بطل
 وضوئهم وكان عليهم استنساؤا لوضوء لصلوة أخرى والتفاس هو الدم

الخارج

عقب الولد

عقب الولادة والدع الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها
 قبل خروج كثر الولد استحاضة وأقل النفاس حدث له وكثره أربعون يوما
 وما زاد على ذلك فهو استحاضة وإذا جاوز الدر على الأربعين فقد كانت
 المرأة ولدت قبل ذلك ولها عاكفة معروفة في النفاس ردت إلى أيام عاكفتها
 وإن لم تكن لها عاكفة فابتداء نفاسها أربعون يوما وإذا ولدت ولدين في
 بطن واحد فنفاسها ما خرج من الدم عقب الولد الأول عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد بن محمد رحمهما الله الولد الأخير **باب**
الانجاس تطهير النجاسة واجب عند المصلي وثوبه للمكان
 الذي يصلي عليه ويجوز أنزل النجاسة بالماء وبكل ما يطهر به كالأشجار
 به كالتخلو ماء الورق ونحو ذلك وإن أصابت الخف نجاسة لها جزم
 نجفت فذلك بالارض طين والمني نجس يجب غسله وطهر ولو جف على الثوب
 أجزأه فيه الفرك والنجاسة إذا أصابت المرأة أو السيف أكتفى بسمها
 وإن أصابت الأرض نجاسة نجفت بالشمس وزهبت لثها جازت الصلوة

عليها ولا يجوز التيمم بها وإذا أصابت التوب نجاسة للغلظة كالدم
والغائط والبول والجزء من الدم وما كان من جازت لصلاة معه
وإن زاد لم يجز وإذا أصابت نجاسة مخففة كبول أو كل لحمه جازت
للصلاة معه ما لم يبلغ ربع التوب تطهير التوب من النجاسة التي يجب غسلها
على نوعين فما كان منها عين مرئية فطهارتها زال عنها إلا أن يبقى من أثرها
ما يشق إزالتها وليس له عين مرئية فطهارتها إن غسل بالماء حتى يغيب
ظل العاقل أن قد طهر ولا يستنجاء سنة يجوز فيه الحجر والمدر وأما ما
يسحق فيه نقية لم ير فيه عدد مسنوز وغسل بالماء فضا ولا نجاسة
النجاسة يخرجها الحجر فيه إلا الماء ولا يستنجى بغيره وبروقه ولا يطعم
ولا يمسحه إلا أن يكون عذرك **كتاب الصلوة**
أول وقت الجواز طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعرضة لا في آخر وقتها
ما لم يطلع الشمس أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وأخر وقتها عند حنيفة
رحم الله عليه إذا صار ظلك كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال أبو يوسف

ومحمد

ومحمد إذا صار ظلك كل شيء مثله وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر
على القولين وأخر وقتها ما لم تغرب الشمس وأول وقت المغرب إذا غرقت الشمس
وأخر وقتها ما لم يغيب الشفق وهو البياض الذي في الأفق بعد الحرق
عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو الحرة وأول وقت العشاء إذا كان
الشفق وأخر وقتها ما لم تطلع الفجر وأول وقت المغرب العشاء وأخر وقتها
ما لم يطلع الفجر ويستحب السفر بالفجر والبر بالظهر في الصيف بقية
في الشتاء ونا، خبر العصر ما لم تغرب الشمس وتجعل المغرب ناء جبر العشاء
لأن قبل ذلك الليل ويستحب في الوقت ما في صلاة الليل أن يؤخر الوتر
إلى آخر الليل فإن لم يتوانا ابتداء أو قبل الوتر **باب**
الأذان إذا نسي صلاة أو نسي ركعة أو نسي ركعة أو نسي ركعة أو نسي ركعة
وصفها إذا نسي أن يقول الله أكبر الله أكبر إلى آخره ولا ترجع فيه وإذا
في أذان الجهر بعد الفلاح الصلوة خير من السر والقامة مثل الأذان
إلا أن يرد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين أو ثلاثا في الأذان

ويجدر في الاقامة ويستقبل بها القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح نحو
وجهرهينا وثملا وبؤذنه للفايته ويقوم فان نشد صلوات لذل التي
واقام وكان يجز في الثانية ان شاء اذ نزل قاروا ان شاء انظر على الاقامة
وينبغي ان يؤذن ويقوم على ظهر فان اذ نزل على غير وضوء جاز وكبره ان
على غير وضوء او يؤذن من جنب لا يؤذن لصلوة قبل دخولها في
باب شروط الصلوة التي ينفذها
يجب على المصلي ان يقدر على الطهارة من الحدث والنجاس على ما قد ناه
ويستعونه والعمرة والرجل ما تحت السرة الى الركبة والركبة من العورة
وبذل المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وكان عورة الرجل من فوق
عورة من الاقتر وظهرها وعورة واسوى ذلك عند منها فليست عورة
وعلم جدران بل بالنجاسة صلى معها ولم يعد وعلم جدران صلى عن يمينها
قاعد ابو بكر الكوع والسجود فان صلى قائما اخراه والاول افضل وينوي
للصلوة التي يدخل فيها بنيتها لا يفضل بينهما ويرتفع من بعد شيق القبلة

الزمان

الا ان يكون خافيا فيصلي الى التي جهة قد فزال شتته عليه القبلة وليس
بخصرته غير الير عنها اجتمد وصلي فان علم ان خطاء بعد ما صلي فلا
اعادة عليه وان علم ذلك فهو في الصلوة استدرا الى القبلة وبني عليها
باب صفة الصلوة فربض الصلوة سنت التجهيز والقيام
والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مفصلة الشهد وما زاد
على ذلك فهو سنة واذا دخل الرجل في الصلوة كبر ورفع يديه مع الكبر
حتى يحاذي باهامي شحمته اذ نيز قال بد اخرا الكبير الله اجل واعظم
او الرخا كبر اخراة عند الى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
رحمهما الله لا يجوز الا بلفظ التكبير ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى
ويضعها تحت شتر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جددك ولا اله غيرك ويستعيد بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم ويسر بها ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها
او ثلث يان غزاي سورة ناء واذا قال لا اله الا الله قال الامين

ويقولها الموتى ويخفونها ثم يكبر ويركع ويعتمد بيمينه على ركبتيه ويفرج راحتيهما
 وبسط ظميره وافرغ رء سرة لا ينكسر ويقول في ركوعه سبحان رب العظم
 ثلثا وذلك ادناه ثم يرفع رء سرة ويقول مع الله من حمده ويقول الموتى
 ربنا لك الحمد فاذا استوى قائما كبر وسجد واعتمد بيمينه على ارض وضع
 وجهه بين كفيه وسجد على انفه وجهته فان افترض على احد مما جاء عند
 النبي حنييفة رضي الله عنه وقال لا يجوز الاقتصار على انقل الا عند وفات
 سجد على كور عمامته او فاضل ثوبه جاز وبدي ضبعه وبجاني بطنه
 عن خذيره وبوجر اصابع رجله نحو القبلة ويقول في سجود سبحان رب
 الاعلى ثلثا وذلك ادناه ثم يرفع رء سرة ويكبر فاذا اطان جالس كبر وسجد
 فاذا اطان ساجدا كبر واستوى قائما على صدره قدميه ولا يتعد ولا
 يعتمد بيمينه على ارض ويفعل في الركعة الثانية مثله فاعلم في الاولى
 الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فاذا
 رفع رء سرة السجدة الثانية في الركعة الثانية اقرئت بجلد اليسرى فجلس عليها

وضعية اليمنى

ونصب اليمنى نصبا ووجر اصابعها نحو القبلة ووضع يمينه على خذيره
 وبسط اصابعه وتشهد والتشهد الثانيان الله والصلوات والطيبات
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين تشهد لربنا الله لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا
 ينزل على هذا في القعدة الاولى ويقراء في الركعتين الاخوين فاتحة الكتاب
 فاذا جلس في اخر الصلوة جلس كل جلس في الاولى وتشهد وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم ورواها شاء ما يشبه لفاظ القراءة في الارض والماء او
 ولا يدعوا ما يشبه كل واحد اناس ثم يسلم عن يساره فيقول السلام عليكم و
 رحمة الله ويسلم عن يمينه مثل ذلك ويجهر بالقراءة في الجهر والركعتين الاولى
 وان كان منفردا فمخيرا زائدا جهر واسمع نفسه وان شاء خاف ونجى
 الامام والقراءة في الظهر والعصر والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينها بسلام
 ويقنت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة ويقراء في كل ركعة الموتى
 بفاتحة الكتاب سورة معها فاذا اراد ان يقنت كبر ورفع يديه ثم قنت

ر

من المغرب والعشاء ان كان مائلا
 ويجزئ القراءة فيما بعد الاولى

ولا يقف في صلاة غيرها وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها الا بحري
غيرها وبكره ان يتخذ سورة بعينها الصلوة لا يقرأ غيرها ولا في ما يحري من القراءة
في الصلوة ما يتساو له اسم القرآن عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يحري
اقل من ثلث ايات قصار او اية طويلة ولا يقرأ المومر خلف الامام ومن ادخل
الدخول في صلاة غير محتاج الي نيتين نية الصلوة ونية المتابعة جماعة
سنة مؤكدة ولو لي الناس بالامامة اعلمهم بالسنة قازلتساو ووافهم
فان تساو ووافهم فان تساو ووافهم وبكره تقديم العبد والحر
والفاسق والاعشى وولد الزنا فان تقدموا جاز ونبي الامام
ان لا يطول بهم الصلوة وبكره للنساء ان يصليان وعدم من جماعة فان
وقف الامام وسطا وعرج على مع واحد اقامه غير مستند فان كان
اثنين تقدم عليهما وامن الرجل ان يقفوا باحدة ولا يصلي بصيف
الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء فان قامت امرأة الى جنب رجل
وهما مشركان في صلاة واحدة فسدت صلواته وبكره للنساء حضن

الجماعة

الجماعات والاباء من ان تجرح الجرح في الجرح والمغرب العشاء ولا يصلي
الظاهر خلف من سلس البول ولا الطاهر ان خلف المستحاضة ولا الفاسق
خلف الاقي ولا المكتسى خلف العراة يجوز ان يؤمر المتيه لمضامين
و لما سمع علي الحفان لغاسلين و يصلي لقايم خلف لقاعد ولا يصلي
الذي برقع وسجد خلف المومي ولا يصلي المفرض خلف المشفوق الا من
يصلي فضا خلف من يصلي فضا آخر و يصلي المشفوق خلف المفرض ورافد
بامام ثم علم انه على غير وضوء اعاك الصلوة وبكره للمصلي ان يعيث ثوبا
او يجسده ولا يقبل الحصى الا ان يكثر السجود فيسوي برقع واحدة ولا يرفع
اصابعه ولا يتخضر ولا يسدل ثوبه ولا يعقص شعره ولا يكف ثوبه
ولا يلتفت ولا يقعي ولا يرد السلام بلسانه ولا يده ولا يبرج الا فرجه
ولا ياء كل لا يشر فيا سبقة الحدث نصرف فان كان ما استخلف
وتوضاء وبني على صلواته والاستيناف فضل وان اوقف حمله او حن
اول غمي عليه او تقدمت ساء نفل الصلوة وان بكره في صلواته عامدا او ساء

بطلت صلواته وان سبقه الحدث بعد الشهد توفاء وسلم وان تعمداً حدث
 في هذه الحالة او تكلم او عمل اينا في الصلاة من صلواته وان رأى للتيمة
 الماء في صلواته بطلت صلواته وان رآه بعد ما قد قدر الشهد او كان
 ما سحاً فاقضت مدة مسحه او خلع خفيه على فوقه وكان امياً فاعلم
 سورة او عرانيا فوجد ثوباً او موبياً قدر على الركوع والسجود او تذكرات
 عليه صلوة قبل هذه او احدث لا ما راها فارجي فاستخلف امياً او طلعت
 الشمس في صلوة الفجر ودخل وقت العصر في الجمعة لو كان ما سحاً على كبرية
 فسقطت عنه بطلت في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال من صلواته
باب قضاء الفوائت ومفاته صلوة قضاها اذا ذكرها
 وقدمها على صلوة الوقت لان يخاف فوزه صلوة الوقت فيقدر صلوة
 الوقت ثم يقضيها وان فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل
 الا ان يزيد الفوائت على ست صلوات فيسقط الترتيب فيها **باب**
الاوليات التي يكبر فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس

ولا عند

ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للصلاة
 الا عصر يومه عند غروب الشمس ويكره ان يتنفل بعد صلوة الفجر حتى تطلع
 الشمس وبعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس واما من يصلي في هذا الوقتين
 الفوائت ويسجد للتداوة ولا يصلي ركعتي الطواف ويكره ان يتنفل بعد طلوع
 الفجر اكثر من ركعتي الفجر ولا يتنفل قبل المغرب **باب النوافل**
 السنن في الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعا قبل الظهر وركعتين
 بعد ما واربعا قبل العصر واربعا ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا قبل
 العشاء واربعا بعدها وان شاء ركعتين ونوافل النهار اثنان صلتي
 ركعتين بتسليمة واحدة واربعا وركعتين للزكاة على ذلك فاما
 نافلة الليل قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان يصلي ثمان ركعات بتسليمة
 جازية وكذا للركن على ذلك وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله لا يزيد بالليل
 على ركعتين بتسليمة والقراءة في الفرض ولجبت في الركعتين الاولى
 وهو مخير في الاخرين ان شاء قراء وان شاء سكت وان شاء سبح والقراءة

والجبة في جميع النفل وفي جميع الوتر ومن خلف صلاة النفل ثم
 لفسد ما قضاها وان صلى اربع ركعات وقعد في الاولين ثم افسد
 الاخيرين قضى ركعتين ويصلي لنا فلذا قاعد مع القدرة على القيام
 وان افتحتها فاما ثم قعد جازع عند اي حنيضة رضي الله عنه وقال لا يجوز
 الا بعد ذلك ومن كان خارجا للصلاة فقل على ابته الي ايمته وتجهت يوحى اياه
باب سجود السهو سجود السهو في الزاكية والنقصان بعد
 السلام سجدين ثم تشهد ويسلم والسهو يلزم ان لا يرد في صلوة فلو
 فرحسها ليس منها او ترك فعلا مسنونا او ترك قراءة فاتحة الكتاب او التوسعة
 او التشهد او تكبيرات العيد ين وجها لا ما فيها بخاف وخاف فيما يجهر
 وسهوا لا ما هو وجب على المؤتمر السجود فان لم يسجد الا ما لم يسجد المؤتمرون
 سهوا لمؤتمرا لم يلزم الا ما هو لا المؤتمر السجود ومن سعى للفقعة الاولى ثم
 تذكر وهو الى حال الفقود اقرب عاكف جالس تشهد وان كان الى حال القيام
 اقرب لم يعد وسجد السهو ومن سعى للفقعة الاخيرة فقام الى الخامسة

رجع الى الفقعة ما لم يسجد والى الخامسة وسجد السهو فان قعد الخامسة سجدة
 بطل فرضه وتحولت صلوة فلو كان عليه ان يقم اليها ركعة سادسة
 وان قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم نظمت الفقعة
 الاولى عاد الى الفقود ما لم يسجد في الخامسة ويسلم وان قعد الخامسة سجدة
 ضمن لها ركعة اخري وقد تمت صلوة والركعتان لنا فلذا وعرضك في
 صلوة فلم يدركها صلى امر بها واذ لك اول ما عرض له النساء ان الصلوة
 فان كان لك عرض له كثر لبي علي غلب ظن ان كان له ظن وان لم يكن لظن
 بي على البقين **باب صلوة المريض** اذا تعذر على
 المريض القيام صلى قاعدا ابركع وسجد فاذا لم يستطع الركوع والسجود
 لوي اياه وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الي وجهه شيئا
 يسجد عليه فان لم يستطع الفقود استلقى على ظهره وجعل جليده الى
 القبلة ولوي بالركوع والسجود فان استلقى على جنبه وجهه الى القبلة
 ولوي جازع فان لم يستطع الاجاء براء سر اخر الصلوة ولا يوي بعينه

وخرج مسافر يصلي ركعتين اذا قارب يوم المصروا في كل السفر
 حتى ينوي الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً فيلزمها إتمامها ولو نوى
 الإقامة أقل من ذلك لم يتم وخرج من بلد أو لم ينزل فيه خمسة عشر يوماً
 وإنما يقول غداً الخروج لو بعد غداً فخرج حتى يتي على ذلك سنين صلى كغيره
 وإذا دخل العسكر أرض الحرب فنووا الإقامة خمسة عشر يوماً لم يتموا
 الصلوة وإذا دخل المسافر في صلوة للمقيم مع بقاء الوقت أتم الصلوة
 وإن دخل مع رفيق فإنه لم يخرج صلواته خلفه وإذا صلى المسافر بالمقيم
 ركعتين سلم ثم أتم المقيمون صلواتهم ويستحب له إذا سلم أن يقول
 أتموا صلواتكم فأنافوا سفره وإذا دخل المسافر مصر أتم الصلوة وإن
 لم ينو الإقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل
 وطنه الأول لم يتم الصلوة وإذا نوى المسافر أن يقيم ببلدة ومناخسة
 عشر يوماً لم يتم الصلوة وغفلة صلوة في السفر قضائها في الحضر ركعتين أو
 فائتة صلوة في الحضر قضائها في السفر ركعتين أو العاصي والمطيع في سفره في ركعتين

باب في الجمعة لا تقع الجمعة إلا في مصر جامع أو في مدينتي مصر ولا يجوز في غيرها
 ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان أو من أذن له السلطان وغشائها في وقت
 فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده وغشائها في الخطبة قبل الصلوة
 بخطب الإمامين يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً على المنبر
 فإن وافقصر على ذكر الله تعالى جاز عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقالوا
 لا بد من ذكر طه بسمي خطبة وإن خطب قائداً أو على غير طه بسم جاز
 وبكره وغشائها بالجماعة وأقلهم عند أبي حنيفة رضي الله عنه ثلثة
 سوى الإمامين وقالوا ثلثان سوى الإمامين وبجملتهما بقراءة في الركعتين
 وليس فيها قراءة سورة بعينها ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا
 مريض ولا عبيد فإن حضروا وصلوا مع الناس إجماعهم عن فرض الوقت
 ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤخروا الجمعة وعصى الظهر في منزله
 يوم الجمعة قبل صلوة الإمامين لا عذر له كره له ذلك وجازت الصلوة في
 بدال إن يحضر الجمعة فتوجب بطلان صلوة الظهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه

بالسعي وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام ويكبر ان يصلي لمعدو الظاهر
بجماعة يوم الجمعة وكذلك لعل التخرج من ادرك الامام يوم الجمعة
صلى معه ما ادرك وبني عليه بالجمعة فان ادرك في التشهد او في سجود
السمون بني عليه بالجمعة عند اي حنيقة واني يوسف رحمه الله وقال محمد
رحمه الله ان ادرك معه اكثر من ركعة الثانية بني عليه بالجمعة وان ادرك اولها
بني عليه بالظهور اذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام
حتى يرفع من خطبته واذ اذن المؤذن يوم الجمعة الا اذا اذن اول ترك
الناس السجود وتوجهوا الى الجمعة واذ اصعد الامام المنبر جلسوا الى المؤذن
بين يدي المنبر فاذا فرغ من خطبته اقاموا **باب صلوة العيد** في
يستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى المصلي غنم
ويتطيب ويتوجه الى المصلي ولا يكبر في طريق المصلي عند اي حنيقة
رضي الله عنه وعندهما يكبر ولا يتنفل في المصلي قبل صلوة العيد فاذا
حلت الصلوة بارتفاع الشمس دخل فيما الى الزوال فاذا زالت الشمس

خرج وقتها وبصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى في تكبيرة الاعتقاد
وثلاثا بعد ما تم قراءة فاتحة الكتاب وسورة ويكبر تكبيرة بركع بها تشهد
في الركعة الثانية بالقراءة فاذا فرغ من القراءة بكبر ثلاث تكبيرات
وكبر تكبيرة رابعة برقع بها ويرفع يده في تكبيرات العيد ثم يخطب
بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها صدقة لفظوا احكامها ومن
فاته صلوة العيد مع الامام لم يقضها فان غلب الحلال على الناس فهموا
عند الامام برؤي الحلال بعد الزوال صلى العيد والغد فان حدث
عذر منع الناس من الصلوة في اليوم الثاني لم يصلها بعده واستحب في يوم
الاثنين ان يغتسل ويتطيب ويؤخر لكل حتى يفرغ من الصلوة ويؤخر الى
المصلي وهو يكبر ويصلي اربعين ركعتين كصلوة الفطر ويخطب بعد
خطبتين يعلم الناس فيها الا تحية وكبيرات الشروق فان حدث عذر
منع الناس من الصلوة في يوم الاثنين صلىها من الغد وبعد الغد ولا
يصلها بعد ذلك فكبر لتسبوت وللعقيب صلوة الفجر يوم عرفة

وأخوه عقيب صلاة العصر يوم الخميس عند أي حنيفة رضي الله عنه وقال
 إلى صلاة العصر فدخل بامر الشريك والتكبير عقيب الصلوات المفردة
 الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله أكبر حتى
باب صلاة الكسوف إذا انكسفت الشمس صلى الإمام
 بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد ويطول القراءة
 فيها ويخفي عن أي حنيفة رضي الله عنه وقال بمجرد ثم يدعو بعدها
 حتى تجلي الشمس يصلي بالناس الامامة الذي يصلي بهم للجمعة فان اجتمع
 صلاحها الناس فرادي وليس في خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد
 بنفسه وليس في الكسوف خطبة **باب الاستسقاء**
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه ليس في الاستسقاء صلاة مستقلة
 في جماعة فان صلى الناس وحدها جازوا وانما الاستسقاء الدعاء
 والاستغفار وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يصلي الامام بالناس
 ركعتين بهم فيها بالقراءة ثم يخطب يستقبل القبلة بالدعاء ويقول اللهم

رداءه ولا يقلب لقوم رديتهم ولا يحظر أهل الذمة الاستسقاء
باب قيام شهر رمضان يستحب ان يجتمع الناس في شهر
 رمضان بعد العشاء فيصلي بهم الامام خمس ركعات في كل ركعة
 تسليمات ويجلس في كل ركعة ويحتمل قد كثر في حجة ثم يؤتم بهم ولا
 يصلي لوتر جماعة في غير شهر رمضان **باب صلاة الخوف**
 إذا اشتد الخوف جعل الامام للناس طائفتين طائفة في وجه العدو
 وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فاذا رفع سجد
 من السجدة الثانية مضى هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءت تلك
 الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد وسلموا وسألوا
 وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى فصلوا وخذلنا ركعة
 وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسألوا ومضوا الى وجه العدو وجاءت
 الطائفة الاخرى فصلوا ركعة وسجدتين بقراءة وتشهدوا وسألوا
 فان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين

و يصلي الطائفة الاولى في ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة ولا يقا
في حال الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وازل شدة الخوف
صلوا وحدها ركبا ثانيا يومنون بالركوع والسجود الى ابي جهنم شاؤا
اذ لم يقدر و اعلى التوجه **باب الخنايز**
ان احتضر الرجل فجاء الى القبلة على شقة اليمين والفر الشهاكتين
فان مات شد الحبير ونمضوا عينيه فان ارادوا غسله وضوءه
على سريته وجعلوا على عورتهم خرقة ونزعوا ثيابه وضوءه ونمضوا
ولا يستشق ثم يفيض الماء عليه ويحمر سريته وترا ويغلي الماء بالسدة
او بالحرقان لم يكن الماء للقراح ويغسل اذ سنه والحيشة بالخطي ثم
يضع على شقه لا يسرف غسل بالماء والسدة حتى يري ان الماء قد
وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضع على شقه لا يسرف غسل حتى يري
ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يجلس ويستندة اليه ويسج
بطنه مسحافا فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ثم يشق

في ثوب ويجعله في الكفانة ويجعل الخنوط في رء سبه والحيشة والكفا
على ساجدة والسنة ان يفر الرجل في ثلثة اواب الزاير وميض
والفاقة فان قصروا على ثوبين جاز فان ارادوا لف الفاقة عليه
ابتدوا باليمين لا يسرف القوة عليه ثم باليمين فان خافوا ان ينتشر
الكفر عليه عقدوه وتكفل الملة في خمسة اواب الزاير وميض ونجان
وغرقة تربطها نديها والفاقة فان قصروا على ثلثة اواب جاز وكفا
الحمار فوق القمص تحت الفاقة ويجعل شعرها على صدرها ولا يشرح
شعر الميت ولا الحيشة ولا يقصر ظفره ولا يعقص شعره ويحمر الكفان
قبل ان يذبح فيها وترا فان افرغوا منه صلوا عليه واولي الناس بالصلاة
عليه السلطان ان حضر فان لم يحضر سيجب تقديم امر الحى ثم لوي كالا
صلي عليه غير لوي والسلطان على الوتي وان صلي لوي لم يجز الا بعد
ان يصلي بعده فان ذفر لم يصل عليه صلي على قبره والصلوة ان تكبر تكبيرة
يحمد الله عقيبها ثم تكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكبر تكبيرة

بدعو فيها النفس واللبت والمسلمين ثم بكبر تكبيرة رابعة ويسلم
ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة فاذا حلوه على سريره اخذوا بقول عبد
الاربع ويشتركون مسرعين دون الخشب فاذا بلغوا الى قبره كره للناس
ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اغواف الرجاك يحفر القبر ويجدد ويخل
لميت مما يلي القبلة فاذا وضع في حدة قال الذي يصنع ليرسل الله على
على ملائكة رسول الله ويوجهه الى القبلة ويجعل القعدة ويسوي للابن
عليه ويكره الاجر والخشب لاجلاس بالقصب ثم يمالئ انراب عليه ويستمر
لقبره ولا يسطح ولا يستعمل بعد الواسية شي غلبه صلى عليه وان
لم يستعمل اذ برح في حرقته ولم يصلي عليه **باب الشهيد**
الشهيد غرقته المشركون او وجد في المعركة وبرئت الجراحات او قتل
المسلمون ظلما ولم يجب بقتله دينه فيكفر ويصلي عليه ولا يغسله اذا
استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وكذلك الصبي وقلم
لا يغسله ولا يغسل عن الشهيد دفن ولا يترج عن ثيابه ويترج عن العرق

والخف والخشن والتلخع ومن ارتث غسلوا امرئنا ان يا كل الله
لو بدأوي او بقي خياحي يمضي عليه وقت صلوة وهو يعقل ان يقل
من المعركة ومقتل في حدة او قصاص غلبه صلى عليه ومقتل من
البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه **باب الصلوة في الكعبة**
الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الامام جماعة فعمل
بعضهم ظهرا الى ظهرا الامام جاز ومخجل من ظهره الى وجه الامام
لم يخرج صلواته فان صلى الامام في المسجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة
وصلوا الصلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة فالاامام جاز
صلواته اذا لم يكن في جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت
صلواته **كتاب الزكاة** الزكاة واجبة
على المسلم البالغ العاقل الذكرا ملكا نصيبا ملكا تاما و حال عليه الحول
وليس على صبي ولا مجنون ولا مكاتب زكاة ومن كان عليه دين يخط
بالدفع زكاة عليه وان كان فالدفع اكثر الدين كي الفاضل اذا بلغ نصيبا

وليس في دفع السكنى وثياب البدن واثاث المنزلة واداء الزكاة
وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية
مقارنة الاداء او مقارنة لغرض مقدر الواجب وغرض صدق بجميع المال
لا ينوي الزكاة سقط فرضها **باب زكاة الاب**
ليس في اقل من خمسة دراهم صدقة فاذا بلغت خمسا سايمة وحالها
الحول فيها شاة الى تسع فاذا كانت عشر ففيها شانان الى اربع عشرة
فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت
عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كان خمسا وعشرين
ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت
لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة الى ستين
فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة الى خمس وسبعين فاذا كانت
ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين
ففيها حقتان الى مائة وعشرين ثم تساء نف الفريضة فيكون في الخمس

شاة مع الحقتين وفي العشرين شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين
اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث
حقاق ثم تساء نف الفريضة ففي الخمس شاة وفي العشرين شاتان وفي خمس
عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها
اربع حقاق الى مائتين ثم تساء نف الفريضة ابدا كما تساء نف في الخمسين
التي بعد المائة والخمسين والنجف والعرب سوا **باب**
زكاة البقر ليس في اقل من ثلثين ذرا الفريضة فاذا كانت
ثلثين سايمة وحالها الحول ففيها تسعة او تبيعة وفي اربعين مئنة
فاذا زادت على اربعين وجب في الزكاة بقدر ذلك الى ستين
عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحد ربع عشر مئنة وفي اثنين نصف
عشر مئنة وفي الثلثة ثلث اربع عشر مئنة وفي الاربعة ثلثي اربع
حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبيعات وتبيعات وفي سبعين مئنة

وبيع وفي مائتين مستثنان وفي تسعين ثلث لا يتغير وفي مائة
 بيعان ومئة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشر من بيع إلى مئة
 والكل ميسر البقر سوا **باب زكوة الفضة**
 ليس في كل درهم أربعين شاة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال
 عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين من زاد الزاد في واحدة ففيها ثمانون
 إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه فإذا بلغت أربعين ففيها
 أربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والمغسولة **باب**
زكوة الخيل إذا كانت الخيل سائمة ذكر أو أنثا فاضاحبها
 بالخيار من شاة أعطى عن كل فرس يار أو اثنين أو ثمانية أو عشرين من كل مائة
 درهم خمسة دراهم وليس في ذكرها منفردة زكاة وقال الزكاة في الخيل
 ولا يئى في البغال والجمال لأن تكون للتجارة وليس في الفضة والجزء والجزء
 صدقة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله إلا أن يكون معاكرا وقال أبو
 يوسف رحمه الله فيها واحدة منها وخرج عليه من فلان فوجد أخذ المصدق

اعلامها وروى الفضل وأخذ رويها وأخذ الفضل ويحذر دفع القيمة
 في الزكاة وليس في العول والعول في صدقة ولا ياء أخذ المصدق خيار
 المال ولا في التروية أخذ الوسط وخرج كل من نصابك ستفاد في أثناء
 الحول خمسة عشر من الميرور وكاه بر والسيامة هي التي تكتفي بالرعي في
 الكروها فإن عليها نصف الحول وأكثر فلا زكاة فيها والزكاة عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما الله في النصاب من العفوق وقال محمد بن
 فيهما وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة على الحيوان
 وهو لك للنصاب جاز **باب زكوة الفضة**
 ليس فيها درهم في درهم صدقة فإذا كانت مائة درهم وحال عليها الحول
 ففيها خمسة دراهم ولا يئى في الزكاة حتى تبلغ أربعين فيكون فيها درهم
 ثم في كل أربعين درهما درهم وقال ما زاد على المائتين زكاة تحسب بها
 وإذا كان الغالب على الورق لفضة فهي في حكم الفضة فإن كان الغالب
 عليها الغش فهي في حكم العرو من يعتبر أن تبلغ قيمتها نصابا



باب زكوة الذهب ليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين مثقالا وحال علمها العول فيها نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل قرطان وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله وفي نزل الذهب والفضة وحملها والائنة منها الزكوة **باب زكوة الغروض** للزكوة واجبة في غروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصفًا بالغ والورق ولو كان يقوم بها مولى تقع للفقراء والمساكين منها وان كان المصابك مالا في ظرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة ونظم قيمة الغروض التي في الذهب والفضة وكذلك يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة ويضم بالاجزاء **باب زكوة الزروع والثمرات** قال أبو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما يخرج من الأرض كثيرة العشر سؤلًا سقي سحًا أو سقنة السماء أو الخطب أو الفصيص والخشيش وقال لا يجب

العشر الا فيما لم يمتد باقية اذا بلغت خمسة اوسق والوسق ستون صاعًا بصلع النبي صلى الله عليه وسلم وليس في الخضراوات عندهما عشر وما سقي بغربل ودالية او سانية ففيه نصف العشر في الفول وقال أبو يوسف رحمه الله فيما لا يوسق كالزعرور والظفر بحجر العشر اذا بلغت قيمة خمسة اوسق فما زاد في يد خلت تحت الوسق وقال محمد بن العباس اذا بلغ الخارج خمسة مثاقيل اطلاقا بقدره بر نوعه فاعبر في لقط خمسة احوال في الزعفران خمسة امنا وفي العسل اذا اخذ من أرض العشر قل أو كثر وقال أبو يوسف شيء فيه حتى يبلغ عشرة اوزاق وقال محمد بن جهم الله خمسة اوزاق والفرق ستة مثاقيل رطلًا وليس في الخارج من أرض الخراج عشر **باب زكوة الصدقات من لا تجوز** قال الله تعالى انما الصدقات

 للفقراء والمساكين الآية فهذه ثمانية اصناف وقد سقط منها اللقمة قلوبهم لان الله تعالى اغفر لاسلامهم واغنى عنهم والفقير من لا ادني شيء

والمسكين من لا شيء له والعالم يدفع اليه الاما يقدر على ان يعطى واذا كان
 بعاثا لمكاتبون في فك رقابهم والغارم من زهردين وفي سبيل الله
 منقطع للزكاة وابن السبيل من كان له في وطنه وموتى مكان لا شيء
 له فيه فمذه جهات الزكاة ولما كان يدفع الى كل واحد منهم وتقسيم
 على صنف واحد ولا يجوز ان يدفع للزكاة الى ذمي ولا يسنى من يمسك
 ولا يكفرها ميت ولا يشرى بها رقية تعتق ولا تدفع الى غنى
 ولا يدفع للزكاة من لا يدرى الى ابيه وجده ولا زعلا ولا الى ولده ولا
 ولده وارسله لا الى اعدائه ولا تدفع للمرأة الى زوجه عند انكاح
 حينئذ رضي الله عنه وقال لا تدفع اليه ولا يدفع الى مكاتبه ولا مملوكه
 ولا مملوكه عني ولا ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم
 وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عبيد وآل طاهر بن عبد المطلب وآلهم
 وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يدفع الزكاة الى رجل فطنة فقير ثم ياتي
 له غني او هاشمي او كلوا ودفع في ظلمة الى فقير ثم ياتي له ابو او ابنه

فلا اعانة عليه وقال ابو يوسف رحمهما الله لا اعانة ولو دفع الى شخص
 ثم علم انه عبده او مكاتبه لم يجز في قوله جميعا ولا يجوز دفع الزكاة
 الى من ملك نصبا ما من اي مال كان يجوز دفعها اليه من ملك اقل من ذلك
 وان كان صحيحا مكنتا ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما فرق صدقة
 كل قوم فيهم الا ان ينقلها الانسان الى قرابته او الى قومهم او من
 اهل بلده **باب صدقة الفطر**
 صدقة الفطر واجبة على كل المسلم اذا كان كافيا لمقدار التضارب فضلا
 عن مسكنه وثيابه واثائه وفرسه وسلاحه وعبده يخرج ذلك عن
 نفسه وعزله ولادة الصغار وعن عائلته للخدمة ولا يؤذي غرضه وجسه
 ولا عزله الكبار وان كانوا في عياله ولا يخرج عن مكاتبه ولا عياله
 للتجارة والعبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما ويؤذي المسلم الفطرة
 على عبده الكافر والفطرة نصف صاع من بزر او صاع من تمر او شعير او صاع
 عند اي حنيفة ومحمد رحمهما الله ثمانية ارطال بالبرقي وقال ابو يوسف خمسة

ابرطاك تلك طوك وجوب الفطرة يتعلق بطول يوم الفجر ووعظ ورفاق
 قبل لك لم تجب فطرته وغراسه ووجد بعد طالع الفجر لم تجب فطرته وسجت
 للناس ان يحرموا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلي فان قد قوه قبل يوم
 الفطر جائز وان غروها غروب الفطر لم تستط وكان عليهم اخراجها 
كتاب الصوم من  الصوم ضريان واجبتك
 فالواجب ضريان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والتذمر
 للمعيت فحرم صومه نية من الليل فان لم ينو حتى يصبح اجزا له النية ما بينه
 وبين الرقار والضرب لئلا يثبت في اللذة كفقا رمضان والتذمر
 المطلق فلا يجوز الا بنية من الليل والنفل كل يوم نية قبل الزوال وينبغي
 للناس ان يلبسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان راوه
 صافوا وان غمروا عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما مضافا وعزاي
 هلال رمضان وحده صاموا ان لم يقبل الا ما شهدا كره واذا كان بالسماء
 علمه قبل الا ما شهدا كره الواحد العدل في رؤيته الهلال جلا كان وامرأة

حر كان وعبدك وان لم يكن بالسماء علمه لم يقبل الشهادة حتى يراه جميع كثير
 يقع العلم بخبرهم ووقل لصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس
 والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب الجماع منها لمع النية فان اكل
 الصائم وترب وجامع ناسيا لم يفطر وان غافا حمله ونظر الى امرأة فالتق
 او اذهرل واجتمعا او كتمل وقبل لم يفطر فان اكل قبلته او لمس فعليه القضاء
 ولا باء من قبلته اذا امن على نفسه ويكره ان يراها يفرق ان ذكره عن النبي لم يفطر
 وان استقاء عامدا املاء فيه فعليه القضاء وغربا تلغ الحصاد والحديد
 افطر ومن جامع عامدا في احد السبيلين واكل وشرب ما يتغذي به
 لو يندلوي به فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار وخالع في
 ما في الفرج فان لم فعليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في انساك الصوم
 في غير رمضان كفارة وغر اخفرا او استعطا او اقر في لذته او راوي
 جافقا او امة بد واء فوصلا الى جوفه وراعه افطر وان اقر في احليله
 لم يفطر عند اي خيفة رضى عنه وقال ابو يوسف رحمه الله يفطر ومن غزا

لم يقض اليوم الذي حدث فيه انقضاء وقضى ما بعده واذا انقضى
 في بعض رمضان قضي ما مضى منه واذا حاصت المرأة افطرت وقضت
 واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا بقية يومها
 حتى وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يزني الشمس قد غربت ثم تميز
 ان الفجر قد طلع او ان الشمس لم تغرب قضي ذلك اليوم واكفارة عليه
 ومراي هلال الفطر وحده لم يقبل وانما كان بالسماء علمه لم يقبل في هلال
 الفطر انما هي رحايل ورحايل امرأتين وان لم يكن بالسماء علمه لم يقبل
 انما هي جماعة ترفع العلم خبرهم **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مستحب وهو البث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف
 ويخرج عن المسجد الى الحاجة
 الانسان والجمعة وابداء من يبيع وبتاع في المسجد غرضه ان يخرجه السلخ
 ولا ينكح ولا ينجر ويكره له الضمت فان جامع المعتكف لئلا يراها ابطر
 اعتكافه وغراؤه على نفسه اعتكافا ياراه اعتكافا فلياليها كانت

لم يقض اليوم الذي حدث فيه انقضاء وقضى ما بعده واذا انقضى
 في بعض رمضان قضي ما مضى منه واذا حاصت المرأة افطرت وقضت
 واذا قدم المسافر او طهرت الحائض في بعض النهار امسكا بقية يومها
 حتى وهو يظن ان الفجر لم يطلع او افطر وهو يزني الشمس قد غربت ثم تميز
 ان الفجر قد طلع او ان الشمس لم تغرب قضي ذلك اليوم واكفارة عليه
 ومراي هلال الفطر وحده لم يقبل وانما كان بالسماء علمه لم يقبل في هلال
 الفطر انما هي رحايل ورحايل امرأتين وان لم يكن بالسماء علمه لم يقبل
 انما هي جماعة ترفع العلم خبرهم **باب الاعتكاف**
 الاعتكاف مستحب وهو البث في المسجد مع الصوم ونية الاعتكاف
 ويخرج عن المسجد الى الحاجة
 الانسان والجمعة وابداء من يبيع وبتاع في المسجد غرضه ان يخرجه السلخ
 ولا ينكح ولا ينجر ويكره له الضمت فان جامع المعتكف لئلا يراها ابطر
 اعتكافه وغراؤه على نفسه اعتكافا ياراه اعتكافا فلياليها كانت

متابعة وان لم يشترط التتابع **كتاب الحج**
الحج واجب على اهل البالغين العقلاء الاقصاء اذا قدروا على الزاد
والراحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى جبرجده
وكان لطريق اثنا ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يحج بها لو زوج
ولا يجوز لها ان تحج بغيره اذ اكان بينهما وبين مكة مسير ثلثة ايام
والمواقف التي لا يجوز ان تجاوزها الانسان الا نحو اهل المدينة
ذوالخليفة واهل العراق ذات عرق واهل الشام الحفنة
واهل نجد قرن واهل اليمن لم فان قدر الاحرام على هذه المواقيت
جاء وعمر كان بعد المواقيت فوقفه الحرام وكان يكتفي بانه في الحج
الحرم واما اراد الاحرام اغتسل وتوضاء والغسل افضل وليس في
جديد بن لو غسلا من انزل اورداء ومشطيا ان كان له وصلي
ركعتين وقال اللهم اني ارجو ان يحج قبضه لي وتقبله مني ثم يلبي عقيب
صلوته فان كان مفردا بالحج نوي بتليسته بالحج والتليسة ان يقول ببيتك

اللهم لبيك لا شريك لك ببيتك ان الحمد والتعظيم لك والملك لا شريك
لك ولا ينبغي ان يحل شي من هذه الكلمات فان نزل فيها جاز فاذا
لبا فقد احم فليشقي ما ينزل الله عنك الرفق والفسوق والجلال
ولا يقتل صيدا ولا يسير ليل ولا يدرك عيدا ولا يلبي قسما ولا
سر ولا ولا ولا عمامة ولا فلسوة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد
التعلين فيقطعها اسفل الكعبين ولا يغطي رءوسه ولا وجهه
ولا يمس طيبا ولا يخالق رءوسه ولا شعر يده ولا يقصر من خبير
ولا من طفر ولا يلبي ثوبا مضبوغا بوترس ولا زعفران ولا عصفور
الا ان يكون غسلا لا ينفذ ولا باء من زعفران يدخل الحرام يستظل
بالبيت والحج يشد في وسطه لهمايات ولا يغسل رءوسه ولا يمس
بالخطي ويكثر من التليسة عقيب الصلوات وكما علامتقا او هبط
وادبا او لقي ركبانا بالاسفار فان دخل مكة ابتداء بالمسجد الحرام
فاذا عاين البيت كتب وهلك ثم ابتداء بالحج الاسود فاستقبله بكت

ورفع يديه فاستلمه وقبله ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما
ثم اخذ عن يمينه ما يلي الباب وقد اضطلع قبل ذلك في طواف بالبيت
سبعة اسواط ويجعل طوافه وراء الحطيم ويرد في الاسواط الستة
الاول ويمشي في باقي هيئته ويستلم الحجر كما قرئ ان استطاع ويختم
بالاستلام طوافه ثم ياتي المقام فيصلي عنده ركعتين او حيث تشتر
من المسجد وهذا الطواف طواف القدوم وهو سنة وليس واجب
وليس على اهل مكة طواف القدوم ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل
البيت ويكبر ويبدأ يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى حبه
ويخط نحو المروة ويمشي على هيئته فاذا بلغ الى بطن الوادي سعى نيل الليل
الاخضرين سعيًا حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا
وهذا اسوط فيطوف سبعة اسواط مبتدئ بالصفا ويختم بالمروة ثم
يقوم بمكة حراما يطوف بالبيت كلما بدا اذا كان قبل يوم الزوية
يؤمر خطيب الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج من مكة والصلوة بعرفات

والوقوف والا فاضته فاذا صلى الفجر يوم الزوية بمكة خرج الى منى
فاقام بها حتى يصلي الفجر يوم عرفته ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا
زال الشمس غروب عرفته صلى الامام والناس الظهر والعصر مبتدئ بخطبة
قبل الصلوة خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزادة
ومرعى الجار والآخر وطواف الزيادة فيصلي بهم الظهر والعصر في وقت
الظهر باذان واقاميت وخصلي في رحله صلى كل واحد منهما في وقتها
عند ابي خنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما
ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها فوقف لا يبط عنهما
وينبغي للامام ان يقيم بعرفة على راحلته ويدعو ويعلم الناس المناسك
ويستحب ان يغسل قبل الوقوف ويجهد في الدعاء فاذا غربت الشمس
افاض الامام والناس معه على هيئته مخني يا تولى المزدلفين لوايها
والمسجد ان يزل يوم الجبل الذي عليه الميقات يقال له رشح ويصلي الامام
فأمر بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة وخصلي المغرب في ليل يوم الحج

عند أبي حنيفة ومحمد بنهما الله فان اطلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر
 بغلغير ثم وقف وقفا للناس فعد فدي والى ذلك فعد كل ما وقف لا
 بطمحين ثم افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس حتى اوتوا مينا
 فبستدي بجرة العقبة فربما خرج بطر الوادي سبع حصيات مثله
 لتخلف وبكر مع كل حصة ثم يذبح اذ اجت ثمر مخلوق ويقصر الخلق
 افضل قد حل لكل شيء الا النساء ثم ياتي مكة فربما ذلك او من
 الغدا او بعد الغدا فيطوف بالبيت طواف الزايرة سبعة احوال
 فان كان سعي بين الصفي والروقة عقب طواف الغد فربما في هذا
 الطواف لا سعي عليه وان لم يكن فعد السعي مرة في هذا الطواف وسعي
 بعده على قدمناه وقد حل للنساء وهذا الطواف هو للفرض والحج
 وبكره ما جره عن هذه الاماكن فان اخرج عنها لم يرد عند أبي حنيفة
 رحمه الله بعدد الى مينا ويقمر بها فاذا زالت الشمس خرج الورد الثاني
 والخمري الجمار الثلث بستدي بالتي نجي المجد في مينا بسبع حصيات

بكر مع كل حصيات ويقف عندها ويدعو ثم يرمي التي تليها مثله ذلك
 ويقف عندها ثم يرمي بجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان
 من الغد يرمي الجمار الثلث بعد ذلك والشمس كذلك فاذا اراد ان يسجد للفقير
 ثقل الى مكة وان اراد ان يقمر يرمي الجمار الثلث يوم الرابع بعد ذلك
 والشمس فان قدر الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز
 عند أبي حنيفة رضي الله عنه وبكره ان يقدر الانسان ثقل الى مكة ويقم
 حتى يرمي واذا انزل الى مكة نزل الى المحصب ثم طاف بالبيت سبعة احوال
 لا يرمي فيها وهذا طواف الصدرة وهو واجب لا على هل مكة لم يرد
 الى اهله فان لم يدخل المحصب مكة ثم توجه الى عرفات ووقف بها
 على قدمناه سقط عنه طواف القدوم ولا ينسئ عليه تركه وغدا ذلك
 الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من عرفة الى طلوع الفجر يوم النحر
 فقد ادرك الحج وخرجت بعرفة وهو ما لا ينبغي عليه ولا يعلم انها في
 اجزاء ذلك عن الوقوف والمراة في جميع ذلك كالرجل غير انها الكثرة

وهو يوم منى الجبلية
 كتاب الصلاة

فكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا تقرأ في الطواف لا تسبح
 بين الميادين ولا تخطى ولكن تقصر **باب الفئران**
 الفئران افضل عند الناس من المتع والافراد وصفة الفئران ان يحل بالعمرة
 والحج معا والمسقات ويقول عقبك لصلاة اللهم اني اريد العمرة
 والحج فبست هالي وتقبل هامي فاذا دخل مكة ابتداء فطاف
 بالبيت سبعة اشواط برمل في الثلث الاول منها وسعي بعدها بين
 الصفي والمروة وهذه افعال العمرة يطوف بعد السعي طواف القدوم
 وسعي من الصفي والمروة كما يتينا في المفرد واذا رمى الجمرتين خرج
 شاة او بقرا او يذنة او سبع بدنة فهذا ذوق القوان فان لم يكن له ما يحج
 صار ثلثة ايام في الحج اخرها تومعة فانه فانما الصوم حتى ياتي يوم النحر
 لم يجزه الا الذم يصوم سبعة ايام اذ ارجع الى اهله وان صامها
 بأكنت بعد ذوق الفئران حج جازوا ان لم يدخل الفان مكة وتوجه الى عرفات
 فقد صار ايضا العمرة بالوقوف وبطل عنه ذوق الفئران وعليه ذوق الفئران

باب التمتع
 التمتع افضل من الافراد عندنا والمتنع على وجهين متمتع يسوق
 الهدي ومتمتع لا يسوق الهدي وصفة التمتع ان يبتدئ من الميقات
 فيحرم بعمرته ويدخل مكة فيطوف لها ويسعي ويجلق او يقصر وقد حل
 فحرمته ويقطع التلبية اذا ابتداء بالطواف ويقسم بمكة حلالا فاذا كان
 يوم النحر ويره احم بالحج للسجدة وفعل ما يفعل الحاج للمفرد وعليه دم
 التمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع واذا اراد
 التمتع ان يسوق الهدي احم وساق هديه فان كانت بدنة قلدها
 ثم اذنة او ثعلب واستعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد وهو ان يسبق
 ساعها من الجانب الايمن ولا يستوعق ابي حنيفة فانه اذا دخل مكة طاف
 وسعي ولم يتجمل حتى يحرم بالحج يوم النحر ويبر وان قدوة الاحرام قبله جاز
 وعليه دم فان اطلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين وليس له اهل مكة
 تمتع ولا قرأت وانما هذا الافراد خاصة واذا عاى المتمتع الى بلده بعد ذوقه

في العرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتع وخرجوا بالعمرة قبل الشهر الحج
 فطاف لها اقل من اربعين سواط ثم دخلت الشهر الحج فتمها وخرجوا بالحج
 كان متمتعاً وان طاف العرة قبل الشهر الحج اربعين سواط فصاعداً ثم حج
 وعاد من مكة لم يكن متمتعاً والشهر الحج سواط في البقرة وعمرى في الحج فافضل من الحج
 عليها جازعاً ثم انعقدت حجاً واذا حاضت المرأة عند الحيض غسلت في كل وقت
 كما يصنع الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت بعد الوقوف
 وطواف الزيارة انصرفت من مكة واجتنب عليها ذلك طواف الاستسار
باب الحنايات اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة
 فان طيب عضو كاملاً فان زاد فعليه دم وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة
 وان لبس ثوباً مخيطاً او غطي رأسه ثوباً كاملاً فعليه دم وان كان
 اقل من ذلك فعليه صدقة وان حلق ربع رأسه فصاعداً فعليه دم
 وان حلق اقل من الربع فعليه صدقة وان حلق مواضع الحاجم فعليه دم
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقاله عليه صدقة وان قصر طاف فربما حله

فعليه دم وان قصر بدا او رجلاً فعليه دم وان قصر في خمسة
 اظافر فعليه صدقة وان قصر خمسة اظافر متفرقة فربما حله
 فعليه صدقة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد عليه
 وان تطيب وحلق وليس من عذره فهو مخير ان شاء ذبح شاة وان
 شاء تصدق على ستة مساكين بثلثة اصوع من طعام وان شاء
 صام ثلثة ايام وان قبل وان شربوا فعليه دم وخرج في احد
 السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وبمضي في الحج
 كما مضى من بفسد الحج وعليه القضاء وليس عليه ان يغتفر امره
 اذا حج بها في القضاء وخرج مع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه
 بدنة وان جامع بعد الحلق فعليه شاة وخرج مع في عمرة قبل ان يطوف
 اربعين سواط افسدها ومضى فيها وقضاها وعليه شاة وان ولجى
 بعد ما طاف اربعين سواط فعليه شاة ولا يفسد عمرته وخرج مع
 ناسياً كان من جامع عامداً او غطاف طواف القدوم فله ان يعيد

صدقة وان طاف جنباً فعليه شاة وغرطاف طواف الزيادة محذراً
 فعليه شاة وان كان جنباً فعليه بدنة والا فصل من بعد الطواف
 ما كان يمكنه ولا يج عليه وغرطاف طواف الصدر محذراً فعليه صدقة
 وان طاف جنباً فعليه شاة وعترك طواف الزيادة ثلاثاً شواط
 فادونها فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط بقي محملاً احدى طوافها
 وعترك ثلث اشواط طواف الصدر فعليه صدقة وان ترك طواف
 الصدر او اربعة اشواط منه فعليه شاة وعترك السبعين من الصفات
 فعليه شاة وتجدها من غير افاض من غير قبل الهمام فعليه دعاء وعترك
 الوقوف بالمرجعة فعليه دعاء وعترك رمي الجمار في ايامها فاعليه
 دعاء وترك رمي بوجوه احد فعليه دعاء وعترك رمي احدى الجمار للثلاث
 فعليه صدقة وان ترك رمي جمرة العقبة في يوم النحر فعليه دعاء وعترك الجمار
 حتى مضت ايام النحر فعليه دعاء عند اي حنيفة رضى الله عنه وكذلك النحر
 طواف الزيادة عند اي حنيفة رضى الله عنه وان قل المحرم صيداً او ذك

عليه فقتله فعليه الجزاء يستوي في ذلك العامد والناسي والمبتدي
 والعائد والجزاء عند اي حنيفة واي يوسف ان بقوا الصيد في
 المكان الذي قتل فيه او قرب لموضع من كان في بنية يقوهر
 ذوا عدل ثم هو مخير في القيمة ان شاء اتباع بجاهد يا فذبح ان
 بلغت هدياً وان شاء اشترى بها طعاماً فصدق به على كل مسكين
 نصف صاع من تمر او صاع من تمر وشعير وان شاء صاع وكل
 نصف صاع من تمر يواو عن كل صاع من شعير يواو فان فضل الطعام
 اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء تصدق به وان شاء صاع عند يواو
 كما ملأ وقال محمد بن حبيب في الصيد النظر فيما له نظير ففي الطوشاة وفي الصبيح
 شاة وفي الارنب غنق وفي النعام بدنة ورجع صيداً او نتف
 شعراً او قطع غصناً منه فمات نقص وان نتف ريش طائر او قطع قوائم
 صيد فخرج فخرج الا متلغ فعليه قيمة كاملة وعكس بعض صيد فعليه
 قيمة فان خرج من البقي فخرج ميت فعليه قيمة وليس في قتل الغراب

فليس يحضر **باب الفوائد** ولا يحرم بالحج
فكانه الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فات الحج وعليه
ان يطوى ويسعى ويحلق ويقضي الحج قلوبا او ارجل عليه العروة لا تقوت
وهي جائزة في جميع السنين الا خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة
ويوم النحر واما الشترق والعروة سنة وهي احول والطواف والسعي
باب الهدى الهدى ادناه شاة وسواها من انواع
الابل والبقر والغنم يجزي في ذلك الشيء فصاعدا الامر الصنا فان
الجذع منه يجزي ولا يجوز في الهدى تقطيع الاذن او اكرها ومقطوع
الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهية العين ولا العجا والرجاء
التي لا تنسئ الى المنسك والشاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من
طواف الزيادة جنباً ومراجع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز الا بدنة
والبدنة والبقرة يجزي كل واحد منهما عسيبة اذا كان كل واحد منهما
يريد القرية فان اراد احدهما نصيب اللحم لم يجز للباقيين ويجوز الاكل

هذا هو الهدى الذي لا يذبح ولا يذبح
في النحر ولا في غيره من ايام الحج
ولا يذبح في غيره من ايام الحج

من هدي التطوع والمنفعة والقران ولا يجوز الاكل من هدي الهدايا ولا
يجوز ذبح هدي التطوع والمنفعة والقران الا في يوم النحر ويجوز ذبح
بقية الهدايا اي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم ويجوز
ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا
والافضل في البذر النحر وفي البقر والغنم الذبح والاولى ان يشترط
الا انسان ذبحا بنفسه اذا كان يحسن ذلك ويتصدق بجارها
وخطاها ولا يعطى اجرة لغيرها منها وغساق بدنة فاضطر الى كرها
ركبها ولم يستغني عن ذلك لم يركبها وان كان لها لبن لم يحلبها ولا
ضربها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن وغساق هديا فاعطيت
فان كان تطوعا فليس عليه غيره وان كان عروا لجيت فعليه ان يقدم غيره
مقامه وان صابره عيب كبير فام غيره مقامه وصنع بالمعيب شاة
واذا عطيت لبدنة في الطريق فان كانت تطوعا نحرها وصنع بغيرها
بدنها وضربها صفحتها وسامها ولما ياكل منها فهو لا غيره من اعضائها

وهو انظر فلا دنها

وان كانت واجبة اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء وبقيت
 هدي لتطوع والمتعة والقران ولا يقدر دولا احصاء ولا
 در الجنایات **كتاب البيوع**
 البيع ينقذ بالاجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي واذا اوجب
 احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء
 رده وانما قلوا في المجلس قبل القبول بطل الاجاب واذا حصل الاجاب
 بجاوب والقبول لغير البيع واخبار لواحد منهما الا ترغيب وعد
 روية والاعراض المشار اليها المحتاج الي معرفة مقدرها في جمل
 البيع والاثمان المطلقة لا تقع الا ان يكون معروفا القدر والصفة
 ويجوز البيع بغير حال ومؤجل اذا كان اجل معلوما او اطلق التمر في البيع
 كان على نقد البسلة وان كانت لتفقد مختلفة فالبيع فاسد
 الا ان يبين احدها ويجوز بيع الطعام والحب مكايلا ومجتر
 وباناء بعينه لا يعرف مقدره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقدره ومن

بيع صبرة طعام كل فقير بدرهم جاز البيع في قفزة واحد عند الحنفية
 رحمه الله الا ان يسمى جملته قفزا منها وزراع فطبع غير كل ثاة بدرهم
 فالبيع فاسد في جميعها وكذلك زراع ثوبا فذله عن كل ذراع
 بدرهم ولم يسترحله الذرعان وزراع صبرة على انها ما يترقي ثاثة
 درهم فوجدناها ان كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحسبه
 من الثمن وان شاء فسخ البيع وان وجدها اكثر فانه باءة للبايع وعرضه
 ثوبا على عشرة اذرع بعشرة درهم او ارضا على انها باءة ذراع باءة درهم
 فوجدناها ان كان المشتري بالخيار ان شاء اخذها بجمع الثمن وان شاء تركها
 وان وجدها اكثر من الذرع الذي سماه فهو للمشتري واخبار للبايع
 وان قال بعثها على انها باءة ذراع باءة درهم فوجدناها
 ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بخصتها من الثمن وان شاء تركها وان وجد
 زائدة كما للمشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء
 فسخ البيع وزراع دارا دخلنا فيها في البيع وان لم يسمه وزراع ارضا

دخل ما فيها من النخل والتمر في البيع وان لم يسمه ولا يدخل التمر في بيع
 الامر ولا بالتسمية وغرضه ان يجر في مدة فتمت للبايع الا ان
 يشترطها المبتاع ويقال للبايع اقطعها واسلم البيع الى المبتاع وغرضه
 لم يرضها او قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في
 الحال فان شرط تركها على الخلف فسد البيع ولا يجوز ان يسع مدة ويشترط
 منها ارط لا معلومة ويجوز بيع الحنظلة في سبيلها والباقي في فترة
 وغرضه ان يدخل في البيع مفاعيلها وبعده الكمال وناقذ التمر على
 البايع وبعده وزن التمر على المشتري وغرضه ان يسع قبل المشتري
 ادفع التمر او لا وادفع التمر قبل البايع سلم البيع وغرضه ان يسع
 او ثبات قبلها سلبا معا **باب خيار الشرط**
 خيار الشرط جاز في البيع للبايع والمشتري ولها الخيار ثلث ايام فما
 دونها ولا يجوز اكثر من ذلك عندنا في حنفية رضي الله عندها
 وقاله الجوز اذا سمي مدة معلومة وخيار البايع يسع

خروج البيع من ملكه فان قبضه المشتري فملك في يده ضمنه بالقيمة وخيار
 للمشتري لا يسع خروج البيع من ملك البايع الا ان المشتري لا يملكه عند
 ابي حنيفة رحمه الله فان هلك في يده هلك بالتميز وكذلك اذا دخله عيب
 وغرضه الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار ولان الخيار فان جازمه
 بغير حصة صاحب جازمه وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضر او اذا ملك
 من له الخيار بطل خياره ولم يتقبل الى ورثته وغرضه ان يسع على اختيار
 لو كانت فكان بخلاف ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع
 التمر وان شاء ترك **باب خيار الرجعية**
 وهو ان يشتري شيئا لم يرضه فالباع جاز له الرجوع اذا رآه ان شاء
 اخذه وان شاء تركه وغرضه ان يسع فالاختيار له وانظر الى وجه الصبر
 لو الى ظاهر التوب طوعا او الى وجه الجارية او الى وجه الدابة وكفها
 فالاختيار له وان راى من الخلف فالاختيار له وان لم يشاهد يوتها ويبيع
 الا على وشراؤه جاز له الرجوع اذا اشترى ويسقط خياره بالتحقق

المبيع اذا كان يعرف بالجسر او بتمتد اذا كان يعرف بالتمتد او بذكور
 اذا كان يعرف بالذوق ولا يفسد خياره في العقار حتى يوصف له
 وخارج ملك غيره فالملك بالخيار ان شاء اجاز المبيع وان شاء فسخ ولا راجع
 اذا كان المعقود عليه باقيا والمتعاقدان بحالهما وخارجا لاي احد الطرفين
 فاشترها ثم راي ان يخرجها لغيره فاشترها بغيره فاشترها بغيره فاشترها بغيره
 بطل خياره وخارجا لاي شيئا ثم اشترها بعد مدة فان كان على الصنف التي
 رآه فلا خيار له وان وجدته متغيرة فلا خيار **باب**
خيار العيب اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو الجدل
 لذات اخذه بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يسكه وبأخذ
 النقصان وكلما اوجب نقصان الثمن في علة التجار فهو عيب لاجاب
 والبواقي في الفرائس والبرقة عيب في الصغير والمسلخ فاذا بلغ فليس
 ذلك بعيب حتى يفاوضه بعد البلوغ والنجس والذفر عيب في الجارية
 وليس بعيب في الغلام الا ان يكون من ذوات الزنا وولد الزنا عيب

في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب
 كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان الثمن العيب او يرد المبيع لانه
 ان يرضى البائع ان يراه اخذه بعينه وان قطع للمشتري التوبة فاطر
 او صغره او لست استوي بتمتد اطلع على عيب رجع بنقصانه
 وليس للبائع ان يراه اخذه وراشترى عبدا فاعتقه او مات ثم اطلع
 على عيب رجع بنقصانه فان قتل المشتري عبدا وكان طعاما فاكله
 لم يرجع عليه شي في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وخارجا لاي شي
 ثم رده عليه بعيب فان قبله بقضاء القاضي فله ان يرضيه على ما يريد وان قبله
 بغير قضاء القاضي فليس له ان يرضيه وراشترى عبدا او شرط البراءة
 من كل عيب فليس له ان يرضيه بعيب وان لم يرضه العيوب لم يعدها
باب البيع الفاسد اذا كان احد العوضين
 او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع بالميتة او بالدم او بالجزا والجزا
 وكذلك اذا كان غير مملوك كالخروج مع امر الولد والمديون والمكاتب

المشتري

فاسد ولا يجوز بيع السمك بلاء ولا بيع الطير في الهواء ولا يجوز بيع
 الحمار ولا النخاع ولا بيع اللب في الفرج والصوف على ظهر الغنم وذراع
 من ثوب وجذع في سقف وضربة القابض ^{الناظر العاصم} بيع المذنب ^{منه} وبيع
 التمر على النخل خصر تمرا ولا يجوز البيع بالقاء الحجر للمدمن ولا يجوز
 بيع ثوب غنمين وغنم عبد على ان يفتقد المشتري ويؤثر او يكاف
 او يباع امرا على ان يسهلها فالباع فاسد وكذلك لو باع عبد اعلى
 ان يستخدم الباع ستمرا او ذراعا على ان يسهلها او على ان يفتقد المشتري
 درهما او على ان يهدي له هدية وغنم عينا على ان لا يسهلها اليه او يبر
 الشتر فالباع فاسد وغنم جارية او حمار او فاسد البيع ومراشري ثوبا
 على ان يقطع الباع ويخيط قبضا او قباء او ثوبا على ان يخذوها
 او يسهلها فالباع فاسد والبيع الى التبرؤن والتمهجات ^{الفضل} وصغار
 وفطر اليهود اذ لم يعرف لمبايعان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الكفار
 والذبايس والقطاف وقد مر الخراج فان تراضيا باسقاط الاجل

الناظر العاصم
 من الرطب ثم اذ
 السدر

انما كان من مزارع الخريف

والله اعلم بالصواب

قبل ان يخذ الناس في الحصار والذبايس قبل تدوير الخراج
 واذ قبض المشتري لم يبيع في البيع العاصم باع الباع وفي العقد
 عوضات كل واحد منهما مال ملك المبيع وله شبهة قيمة وكل واحد من
 المتعاقدين فسخا فانه المشتري نقد بيعه ورجوعه بنحو عبد
 او شاة ذكيرة وميتة بطل البيع فيها وان جمع بين عبد ومذنب
 او بين عبد وعبد غير صحيح العقد في العبد بخصته والتموهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن النجش وغيره على سوغه وغيره تلقى
 الجلبك بيع الحاضر للبادي والبيع عند اذان الجمعة وكل ذلك نكراه
 ولا يفسد به العقد وعملك مملوكين صغيرين احدهما ذر ورجل محرم
 الاخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا فان فرق بينهما
 كره لذلك وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا باس بالفرق بينهما
باب الاقال الاقال جارية في البيع بمثل الثمن
 الاول ان شرط اقل منها واكثر فالشرط باطل في مثل الثمن الاول

الناظر العاصم
 من الرطب ثم اذ
 السدر

وبني فسخ في حق المتعاقدين سعة جديدة في حق غيرهما في قول أبي حنيفة
 وملاك التمسك لا يمنع صحة العقد والذو هلك المبيع يمنع منها فانهلك بعض
 المبيع جازت اقالته في باقيه **باب المراجعة والتولية**
 للمراجعة نقل فملكه بالعقد لا قول بالتمسك لا قول مع زيادة ربح والتولية
 نقل فملكه بالعقد لا قول بالتمسك لا قول مع زيادة ربح ولا يصح للمراجعة التولية
 حتى يكون العوض مالم يملك ويجوز ان يضيف الى ما سلف له من الثمن الفضة
 والصباغ والطرز والفتك لوجه عمل الطعام ويقول فاعلى بكذا ولا
 يقول اشتريه بكذا فان اطلع المشتري على خيانه في المراجعة فهو الخيار
 عند أبي حنيفة حتى انكسر انسا، اخذت جميع الثمن وانشا فسخ
 وان اطلع على خيانه في التولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف يحيط
 فيها وقال محمد رحمه الله لا يحيط فيها وراشترى شيئا ما ينقل ويحول
 لم يجز بيعه حتى يقضه ويجوز بيع الغفار قبل القبض عند أبي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد لا يجوز وراشترى مكيلا مكايلا او قنونا فاموئنه

قوله في حق غيرهما
 في قول أبي حنيفة
 قوله في حق غيرهما
 في قول أبي حنيفة

فذلك

فاكاله او اتمه ندم باعده مكايلا لو هو انزله لم يجز للمشتري منه ان يبيعه
 ولا يباة كله حتى يعيد اليك الوزن والتصرف في الثمن قبل القبض جاز
 ويجوز للمشتري ان يزيد البائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع
 ويجوز ان يخطأ في الثمن ويتعلق لا استحقاق بجميع ذلك وعرض باع
 بثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صله هو جلا وكذا من حال اذا اجله
 صاحبه صار مؤجلا لا القرض فانما جيله لا يصح **باب**
الربوا الربا محرم في كل مكيل وموزوز بيع بجنسه فالعقد الكيل
 مع الجنس والوزن مع الجنس فاذا بيع المكيل او الموزوز بجنسه
 مثلا بمثل جاز البيع وان تفاضلا لم يجز ولا يجوز بيع الجيد بالاردي
 ما فيه الربا الا مثلا بمثل فاذا غدر الوصفان الجنس والمبغى المضمون
 حلك لتفاضل النساء واذا وجد احم لتفاضل النساء واذا وجد
 احدهما وغدر لا يخرجك لتفاضل وحم النساء وكل شي تصور رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على حرم التفاضل في مكيل او موزوز او ان تراك

قوله في حق غيرهما
 في قول أبي حنيفة
 قوله في حق غيرهما
 في قول أبي حنيفة

الناس الكيل فيه مثل الخنطرة والسعر والتمر والملح وكل ما نفع على بحرم
التفاضل فيه وزنا وموزون بدلا مثل الذهب والفضة وما مل
ينفع عليه فهو محمول على علة الناس وعقد القرع ما وقع على جنس
الأمان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس والسؤال ما فيه إلا يعتبر
في التعيين ولا يعتبر فيه التفاضل ولا يجوز بيع الخنطرة بالدينار
ولا السويق ويجوز بيع التمر بالجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ^{فيهما}
وجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل والعنب بالزبيب ^{الأكبر} ويجوز بيع الزيتون
بالزيت ^{الأكبر} والتسميم بالبشرج حتى يكون الزيت والشيرج ^{سواء} أكثر مما في ذلك
والتسميم فيكون له درهم بمثل الزاوية بالخمر ويجوز بيع الثمار
المختلفة بعضها ببعض متفاضلا وكذلك البان البقر والغنم وكل
الدقل بخيل العنب ويجوز بيع الخبز بالخنطرة والدقيق متفاضلا
ولا من بين المولى وعبد ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب
باب السلم السلم ما بين في المكيلات والموزونات

والمعدودات التي لا تنفوت كالجوز والبيض وفي المذروعة
ولا يجوز السلم في الجوز لا في لطفه ولا في الجلود عددا ولا
في الخطيب حقا ولا في الرطب جذا ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه
موجودا من غير العقد إلى حين الحل ولا يصح السلم إلا مؤجلا ولا مباح
الأباجيل معلوم ولا يصح السلم بمكيل رجل بعينه ولا بذراع رجل
بعينه ولا في طعام قرية بعينها أو مدة نخلة بعينها ولا يصح السلم
عند أبي حنيفة رحمه الله إلا بسبع شرايط تذكر في العقد هي جنس
معلوم ونوع معلوم وصف معلوم ومقدار معلوم وإطار معلوم
ومعرفة مقدار المال إذا كان ما يتعلق بالعقد على قدره كالمكيل
والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان
له حله ومؤنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا يخرج إلى تسمية رأس
المال إذا كان معينا ولا إلى مكان التسليم ويسلم في موضع العقد
ولا يصح السلم حتى يقبض له من المال قبل ان يفارق ولا يجوز النفر

في مال لا في المسلم فيه قبل قبضه ولا يجوز الشركة ولا التولية
 في المسلم فيه ويجوز السلم في الثياب والاعطاش وعرضا ورفعة ولا يجوز السلم
 في الجواهر ولا في الخنزير والاباسن بالسلم في اللبن والخبز اذا سمي ثلثا معلوما
 وكلما امكن ضبط صفتة ومعرفة مقدار جاز السلم فيه ولا تضبط صفتة
 ولا يعرف مقدار لا يجوز السلم فيه ويجوز بيع الكلب والعقد والبيع
 ولا يجوز بيع الخنزير والخنزير ولا يجوز بيع دود الفرس الا ان يكون
 مع الفرس ولا الغنم الا مع الكواثر واهل الذمة في البياعات كالمسلمين
 الا في الخنزير والخنزير خاصة فان عقدهم على الخنزير كعقد المسلمين على العبيد
 وعقدهم على الخنزير كعقد المسلمين على النساء **كتاب**
الصف للقرن هو البيع اذا كان كل واحد من الطرفين **خمس**
 فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجز لامثالا بمثل والاختلاف
 في الجوزة والصياغة ولا بد من قبض العضدين قبل الفرق او اذا باع
 الذهب بفضة جاز التفاضل وجب التفاضل وان فرق في الصف

قبل قبض العضدين او احدهما بطل العقد ولا يجوز التفرق في الصف
 قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بفضة بخازنة وخراج سيفا محاربا
 درهم وحملة مسورة مما قد في غرضه من درهمين جاز البيع
 وكان المقبوض من حصة الفضل وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال
 خذ هذه الخمسين من ثمنها فان لم يتقابضا حتى لفرق بطل العقد في
 الحلية والسيف ان كان لا يتخلص الا بغير افسدتهما وان كان يتخلص بغير
 ضمير جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن باع اناة فضة ثمة
 لفرق او قد قبض بعض ثمة بطل العقد فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكل
 الاثام شركة بينهما وان استحق بعض الاثام كان المشتري باختياره ان شاء
 اخذ الباقي بمحضه وان شاء ردة وان باع قطعة نقرة واستحق بعضها
 اخذ الباقي بمحضه ولا خيار له وخراج درهمين ودينارا بدنيا رين
 ودرهم حنبل السبع وجعل كل واحد من الخنيزر الجسر الاخر وخراج واحد
 عشرة درهما بعشرة درهم ودينارا جاز البيع وكانت عشرة بثلثها

والذي تار بدمرهم وبخوسهم ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم
 ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم ودرهمهم
 والغالب على الدنيا في الذهب في ذنب يعتبر فيها غير النخل
 ما يعتبر في الجياك واذ كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الدرهم
 والدنيا في ذنب يعتبر بجنسها متفاضلا جاز واذ اشترى بها سلعة
 ثم كسدت وترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند أبي حنيفة
 وقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمة ما يولع به وقال محمد بن عبد الله عليه
 قيمته ما لغوا تعامل الناس بها وبخوس البيع بالفلوس النافقة لا يعتد
 وان كانت كاسدة لم يحل بيعها حتى يعينها واذ باع بالفلوس
 النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة رحمه الله وغاشري
 شيئا بنصف درهم فلوس جاز البيع وعليه ما يباع بنصف درهم
 الفلوس وعرا على القير في درهم فقال اعطني بنصف فلوسا
 وبنصف نصف الاجرة فسد البيع في الجميع عند أبي حنيفة رحمه الله

وقال جاز البيع في الفلوس بطل فيما بقي ولو قال اعطني نصف درهم
 فلوس ونصف الاجرة جاز وكانت الفلوس والنصف الاجرة بدمرهم
كتاب الرهن الرهن عقد بالاجاب الفلوس
 ويتم القبض فاذا قبض المهر من الرهن مخمرا فمهر العقد فيه والم
 يقبضه فالرهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء رجع غر الرهن فان سلمه ليس
 فقبضه دخل في ضمانه ولا يبيع الرهن الا بدنيا مضمونا وهو مضمون
 بالارقال فقيمة ومن الذي يذبح في يده الرهن وقيمة والذين
 صار المهر مستوفيا الدين حكما وان كانت قيمة المهر اكثر من الفضل امانة
 وان كانت قل سقطت الدين بقدرها ورجع للمهر بالفضل ولا يجوز
 رهن المشاع والرهن مائة على رؤس النخل في النخل والزرع في الارض
 دون الارض ولا يجوز رهن النخل والارض دونها ولا يبيع الرهن بالامانة
 كالودائع والمضاربات والاشركة وصح الرهن من مال السلم والرهن
 والمسلم فيه فان هلك في مجلس العقد الموقوف السلم صار المهر مستوفيا

وإذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للمتزول الرهن أخذه
 من يده فان هلك في يده هلك ضمان المتزول ويجوز رهن الدار والديار
 والمكبل والموزون فان رهنت جسمها هلك بمثلها خلدن وان اختلفا
 في الجودة وخر كان لردن على غرة فاخذ منه مثل بينه فانفق ثم علم
 انه كان زبونا فلا شيء له عند اي حنيفة ومحمد رهنها لسوقا لا يوفى
 رهنه لغيره مثل الزبوف يرجع بالجوارح رهنه عدي بن القدر هير
 فقبض حصرا حدها لم يكن له ان يقبضه حتى يؤذي باقي الدين وان
 وكل الرهن الرهن والعدا او غيرها يبيع عند حلول الدين فالوكالة جارية
 فان شرطت في عقد الرهن فليس للرهن عن رهنها فان غلب الرهن
 وان فات الرهن لم يغزل والمتميز ان يطالب الرهن بدينه وحسبه
 وان كان الرهن في يده فليس عليه ان يكثر من بيعه حتى يقضي الدين منه
 فاذا قضاه الدين قبل له سائر الرهن اليه واذا باع الرهن الرهن بغير الرهن
 فالبيع موقوف فان اجله للرهن جاز البيع وان قضاه الرهن بغيره

وان عتق الرهن عبد الرهن نفذ عتقه فان كان الدين حال طوبى باراء
 الدين وان كان موقفا لا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه
 حتى يحل الدين وان كان الرهن مغسرا استثنى العبد في قيمة فقضي
 بهما الدين ثم يرجع العبد على مولاه وكذلك ان استهلك الرهن الرهن
 وان استهلكه اجنبي فالرهن هو الخمر في تضمينه واما خذ القيمة
 فيكون رهنا في يده وجناية الرهن على الرهن مضمونة وجناية الرهن
 عليه تسقط عن الدين بقدرها وجناية الرهن على الرهن وعلى المتزول على
 مالها هدر واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على الرهن واجرة الراعي
 على الرهن ونفقة الرهن على الرهن وماؤه للرهن فيكون رهنا مع الاصل
 فان هلك هلك بغير شيء وان هلك الاصل وبقي الثمن افتكر الرهن
 بحسنه ^{والرهن} صورته قيمة الاصل عشرة وقيمة الثمن خمسة
 الدين ثني عشر فيقسم الدين على قيمة الاصل والثمن فيما الاصل ثمانية
 اصابته ثمانية اربعة فيعطي الرهن للرهن ثمانية اربعة والثمن الى

و يقسم الدين على قيمة الرهن و القصر في قيمة النماء و لو لم يكن ذلك
 فما اصاب اصل سقط من الدين و اصاب النماء افنك الرهن و يخرج الرهن
 في الرهن و لا يجوز في الدين عند أبي حنيفة و محمد رحمهم الله و لا يصير الرهن
 رهنا بها و اذا رهن عبدا واحدة عند رجلين ندين لكل واحد منهما جارية
 و جميعا رهن عند كل واحد منهما و المضمون على كل واحد منهما حصته رهنه بها
 فان قضى احدهما دينه كانت كلها في يد الآخر حتى يستوفي دينه و غرضه
 عبدا على ان يرهق المشتري بالتمسك بعينه فان منع للمشتري فترسكه للمرجع
 لم يرج عليه و كان البايع بالخيار ان يشاء رضى بترك الرهن و ان شاء باع
 الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن رهنًا و للرهن ان يحفظ
 الرهن بنفسه و زوجته و ولده و خادمه الذي في عياله و ان حفظه غيره
 من في عياله او و دعه ضموا و ان تعدي لم يهرق الرهن ضمنه فان الغصب
 بجميع قيمته و اذا اعاد الرهن للرهن فله الرهن فخرج مضمنا للرهن
 فان هلك في يد الرهن هلك بغرضي و للرهن ان يسترجع اليه فانه اخذ

رثاء

عاكا الضمان و اذا مات الرهن باع و ضمير الرهن و قضى الدين فان لم
 يكن له و قى نصيب القاضى له و ضمنا و ابره ببيع كتاب
 الحجر للاسباب الموجبة للحجر الضم و الرق و الجور و لا يجوز
 تصرف الصغير لا باذنه و لا تصرف العبد الا باذن سيده و لا يجوز
 تصرف المجنون الا مغلوب بحال من باع من هؤلاء شيئا او شراة و هو عقل
 البيع و يقصد فلو باع الجزار شيئا اجازة اذا كان فيه مصلحة الى
 شاء فتمتع و هذه المعاني السلكة توجب الحجر في الاقوال و في الافعال
 فالصبي و المجنون لا يمتنع عقودهما و لا افلاهما و لا يقع طلاقهما و لا
 عتاقهما و ان تلقيا شيئا لزمهما ضمانا و اما العبد فاقول ان اذنة في حق
 نفسه غير نافذة في حق مولاه فان قرأ له لم يرد الحرية و لم يرد في الحال
 و ان قرأ بجد او قصاص لم يرد في الحال و ينفذ طلاقه و قال ابو حنيفة رحمه الله
 لا يخرج على السفيرة اذا كان غائبا بالغا محلا و تصرفها بالجائر و ان كان مذبذبا
 مفقدا يثلف له في ما لا غرض له فيه و لا مصلحة الا انه قال ان بلغ العا و عشر

لم يسلم اليه ما الرخي يبلغ خمسا وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك
 فقد تفرقه وان بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ما له وان لم يوثق
 منه الرشيد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يحجر علي السفيه و يمنع من
 التصرف في ماله فان باع لم ينقد بيعه وان كان فيه صلحة اجاز الحاكم
 وان اعتق عبدا فقد عتقه وكان علي العبد ان يسي في قيمته وان تزوج
 امرأة جاز نكاحها فان ستمها مهر جاز منه مقدار مهر مثلها وبطل
 الفضل والافي من يبلغ غير رشيد ابدفع اليه ما له ابد اخي يوثق منه
 الرشيد ولا يجوز تفرقه فيه ويخرج الزكاة من ماله السفيه وينفق على اوجه
 وزوجته ومن يجب نفقته من وي ارحامه فان اراد بخير الاسلام منع
 منها ولا يسلم العاقول لنفقة اليه ويسلمها الي نفقة من لا يحلج ينفقها عليه
 في طريق الحج فان مرض او صي بوضا يا في القرب ابواب الخير جاز ذلك
 في ثلثه وبلوغ القادر بالاختراع والاحبال والافعال اذا وطئ فان
 لم يوجد ذلك فحتى يتركه ثانيا عشر سنة عند أبي حنيفة رضي الله عنه

وبلوغ الجارية بالاختراع والحيض والجلد فان لم يوجد ذلك فحتى
 تتم لها سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا تم للفلان
 والجلدية خمس عشرة سنة فقد بلغا واذا راها هو للفلان والجارية واشكل
 امرهما في البلوغ قالا قد بلغنا فالقول قولهما واحكامهما احكام البالغين
 وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يحجر في الدين واذا وجبت الذبون علي
 رجل فطلب غرامة حبسه والحجر عليه لم يحجر عليه وان كان له مال
 لم يتصرف فيه الحاكم ولكن حبسه ابد حتى يبيع في دينه فان كان له
 درهم ودينار درهم فضاها القاضى بغير ارمه وان كان دينه درهم
 ولم يدر ما يربا بما القاضى في دينه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 اذا طلب غرامة المفسد الحجر عليه حجر القاضى عليه ومنعه من البيع
 والتصرف والاقرار حتى لا يضر الغرامة وباع ماله ان امتنع المفسد من
 بيعه وقسمه من غرامته بالخصم فان لم يفر في حال الحجر باقر لم يذكر
 بعد قضاء الديون وينفق على المفسد من ماله وعلي زوجته وعلي

اولاده الصغار وذوي ارحامه وان لم يعرف للمفلس مال وطلب
 غمما في حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين ان لم يد له عن مال
 حصل في يده كمن المبيع وبذل القرض في كل دين ان لم يعقد كالماتر
 والكفالة ولم يحبس فيما سوي ذلك كعوض المعضوب وارث الجانيات لا
 ان يقول البتة ان له مالا واذا حبسه القاضي شهرين ولا ثمثال
 عن حاله فان لم ينكشف له مال خلى سبيله وكذلك اذا اقام البتة انه
 له مال له ولا يجوز بينه وبين غمما بعد خروج جز الخبز بل هو مشر
 ولا يمنع من الصرف في السفر وبا، خذ ورضنا كسيرة ويقسم بين الخصم
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان فلسا لم يخر البتة بين غمما لا
 ان يقول البتة انه قد حصل له مال ولا يجوز على الفاسق ان كان مضلحا
 ماله والفسق الاصل والطارئ سواء وخرافس وغده متاع الخيل بعينه
 ابتاع منه فصاحب المتاع اسوة للغمما فيه **كتاب الاقرار**
 اذا اقر الخ لالبالغ العاقل بحق اقراره مجهولا كان اقرب له ولو معلوما

ويقال له بين المجهول فان قال الفاسق علي بن ابي ابي بنيت مال قيمة والقول
 فيه قول مع ينسب لانه في المقر له اكثر من لك واذا قال له علي مال والجمع
 في بيان له وبطل قوله في القليل والكثير وان قال مال عظيم لم يصدق في اقل
 غمما في درهم وان قال له اكثر لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان قال درهم
 في مائة لا ينسب بين اكثر منها وان قال كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من واحد عشر
 درهما وان قال كذا لو كذا درهم لم يصدق في اقل من واحد وعشرين درهما وان قال
 له علي او قبلي هذا اقرب دين وان قال غدي لم يصدق في يده وان
 قال له رجل لي عليك الف درهم قال انزها او اتفقها او اجلي بها او قد
 قضيتكما فهو اقرار وغر اقرب دين من غير فصدقه المقر له في الدين وكذب
 في التأجيل لانه الدين حال ويستحق المقر له في الاجل وقر واستثنى
 متصلا باقراره صحيح الاستثناء وان لم يباقي سواه استثنى الاقرار والاكثر
 فان استثنى الجميع اقراره وبطل الاستثناء وان قال له علي ما درهم
 الا دينار او لا فقير حنظله لانه ما درهم الا قيمة الدينار والفقر وان قال

له على مائة ودرهم فاما ما ذكره من ان قال مائة وثوب لم يرد في احد
 ولا مرجح في تفسير المائة البدر في قوله تعالى وقال ان شاء الله متصلا بما قبله
 لم يلزم الاقرار وخلافه ومط الخيار لم يلزم الاقرار وبطل الخيار وخلافه
 واستثنى بناءها التفسير للمقر للذكر والبناء وان قال بناء هذه الدار لي
 والعصرة لفلان فهو كما قال وخلافه في قوله لم يلزم الاقرار والقوصرة
 ومن اقرب اية في اضطرار لم يلزم الاقرار خاصة وان قال غصبت ثوبا
 في منديل لفلان جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لفلان وان قال على
 ثوب في عشرة ثواب لم يلزم عند ابي يوسف رحمه الله الا ثوب واحد
 وقال محمد يلزم احد عشر ثوبا وخلافه في ثوب وجا بنوب صيب
 فالقول فيه قوله وكذلك لو قرأ بذكره وقال هي ثوب فان قال له على
 خمسة في خمسة يرد القرب الحساب لم يلزم خمسة واحدة وان قال له خمسة
 مع خمسة لم يلزم عشرة وان قال له على درهم الى عشرة لم يلزم تسعة عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه بل لم يلزم ابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال

ابو يوسف ومحمد رحمه الله لم يلزم عشرة كلها وان قال له على الف درهم
 من ثوب عبيد اشترى من فلان ذكر عبد البعينة قبل للمقر كما ان شئت
 فسلم العبد وخذ الالف والافلاشي لك وان قال من ثوب عبيد ولم يعينه
 لم يلزم الالف عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولو قال له على الف من ثوب خير اخبر
 لم يلزم الالف ولم يقبل تفسيره ولو قال له الف من ثوب ساج وهي ثوب
 وقال للمقر جيا لم يلزم الجيا في قول ابي حنيفة رحمه الله وخلافه غيره
 بخاتم فله الخلق والفقر وان قال له بسيف فله المضل والخنز والحديد والقر
 بحلة فله العبد انزل الكسوة وان قال له لفلان على الف فان قال او صلي
 فلان او مات بوجه فوريه فالأمر صحيح وان اهدى لفلان ثوبا
 عند ابي يوسف اذا اقر بمل جارية او حلة ثوبا لرجل صحيح لاقرار لزمه
 وان اقر الرجل في عرض مائة دينار وعلمه دينون في صحته ودينون لزمه
 في عرضها سباب معلومة فدينون الصحة والدين المعروف لاسباب مقدم
 فاذا قضيت وفصل شيء كان فيما اقر به في حال المرض ان لم يكن عليه

ذُبُونٌ فِي صَحْتِهِ جازاً فراره وكان لمقره او لمقره وافر الرضا
 لو ان له باطلا ان يصدق فيه بقية الورثة وافر اجبني في مرضه
 ثم قال موالي ثبت نسب وبطل فراره كذا ولو فر اجنبية ثم رجعا
 لم يطل فراره لها وخرطون زوجته في مرضه ثلثا ثم اقرها بدين ومات
 فلها الاقل من الدين في نكاحها منه ولم يقر لها غير بولد مثلها وليس
 نسب معروف لان ابنه وصدقه العاقر ثبت نسب وان كان عريضا وثنا
 الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والمولى
 ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى ولا يقبل بالولد الا ان
 يصدقها الزوج او تشهدوا احدتهما قابلا وخرافه نسب عن الوالدين
 والولد مثلا وخ والتم لم يقبل فراره في النسب فان كان له ولده
 معروف فربك وبعيد فهو ولي بالميراث من المقر وان لم يكن له ولد
 استحق المقر الميراث وخرافه باقر باخ لم يثبت نسب اخيه وشاركه
 في الميراث **كتاب الاجارات** الاجارة عقد على المنافع

برك

بعض ولا يصح حتى يكون للمنافع معلومة واجرة معلومة واجاز ان يكون
 الثمن في البيع جازا ان يكون اجرة والمنافع تارة نصير معلومة بالمدة كالا
 سيجار للدور للسكنى والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة
 الى مدة كانت وتارة نصير معلومة بالعمل والتسمية كمن ساء جرح جلا
 على صبيغ ثوب وبخا طقة او ساء جرح لينة ليحصل عليها مقدار معلوما
 او يركبها مسافرا سماها وتارة نصير معلومة بالتعيين والاشارة كمن
 استأجر جرحا لينقل له هذا الطعام ويجوز استيجار الدور والحوانيت
 للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها ولم يزرع كل شيء الا الحداد والقصارة
 والطحان ويجوز استيجار الاراضي للزراعة ولا يصح العقد حتى يبين
 ما يدرع فيها او يقول على ان يزرع فيها ما ساء ويجوز استيجار المساحة
 لبني فيها او يزرع فيها نخلا او شجر فاذا انقضت مدة الاجارة لم يضر
 ان يقطع البناء والغرس وسيلها فارغة الا ان يخار صاحب المزرعة
 ان يزرع له قيمة ذلك مقلوعا فيملكه او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء

لهذا والارض لهذا ويجوز استيجار الدواب للركوب والجلال لطلق
 الركوب جائز في كل ما من شاء وكذلك ان شاء جاز في لبس وطايق
 على ان ركبها فلا حر او لبس التوب فلا حر في ركبها غيره ولو لبس غيره كان
 ضامنا ان عطيته وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل فاما العطاء
 ولا يختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط سكنى واحد فله ان يتكهن
 غيره وان سمي نوعا وقد راجع على الدابة مثلا ان يقول خسه
 اقفره حنطة فله ان يحمدها هو مثل الحنطة في الضرر او اقلها الشعر
 والتمسم وليس له ان يحمدها هو فخر الحنطة كالبلح والربا وجهها يجل
 عليها فطنا ساء فليس له ان يحمدها مثل زهر حديد او ان ساء وجهها
 لركبها فاردف مع رجل ففعلت ضمير يصف قيمتها او لا معتبر بالنقل
 وان ساء وجهها يجل عليها مقدار الجمل الحنطة فله ان يحمدها ففعلت ضمير
 ما زاد الثقل واذ كان الدابة بلجاها او ضررها ففعلت ضمير عند الحنيفة
 رحم الله والوجه على ضربين اجير مشترك واجير خاص فالمشترك هو الذي
 لا وجه

حتى يجل كالصباغ والفصار والمناع اما ان في يده ان هلك لم يضر
 شيئا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
 يضمنه وما تلف بجملة كخرق الثوب من قد وثق الجمل وانقطاع
 الحبل الذي يشد به الكاري الجمل وغرق السفينة من مدها مضمون
 الا انه لا يضمن من ياد من غرق في السفينة او سقط من الدابة
 واذ افسد الفصلا او ينزع البراغ ولم يتجاوز الموضع للمعاقرة فله ان عليه
 فيما عطيته ذلك واجير الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه
 في الخدمة وان لم يعمل كمن استوجرت من الخدمة او لري الغنم والخصان على
 الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمله والاجارة تفسدها
 الشروط كما تفسد البيع ومن استاجر عبدا للخدمة فليس له ان يافيه
 الا ان يشترط ذلك وخراسا جاز يجل عليه محلا وركب في مكان جاز
 والجل المقتار وان شاهد الجمل الخلف هو وجوده وان ساء وجهه يجل عليه
 مقدار الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يذرع من اكله والاجرة لا تجب

بالعقد وتستحق اجد معان ثلثا ما بشرط النجلاء بالنجلاء غير بشرط
او باستيفاء للعقد عليه خراسا وجره انما فلهو جواز طالبا بوجه كل يوم
الا ان سير وقت الاستحقاق بالعقد وخراسا بغيره الى مكر فلهو ان
يطالبه بوجه كل مرحلة وليس للقصار والخطا ان يطالب بوجه حتى
يفرغ من العمل الا ان بشرط النجلاء وخراسا بغيره الى مكر فلهو ان
تقيد بوجه بغيره بشرط النجلاء بوجه حتى يخرج الجهر للثبور وخراسا بوجه طالبا
ببشرط لطعاما للوليمة فالفرق عليه وخراسا بغيره الى مكر فلهو ان
استحقاق بوجه اذا افامر عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
ومحمد بنهما الله يستحقها حتى يسرحه واذا قال ان خطت هذا اللوب
فارسا فبدرهم وان خطت زويا فبدرهم جازوا اي العاين على استحقاق
الوجه وان قال ان خطت اللوب فبدرهم وان خطت غدا فبنصف درهم
فان خاطر اللوب فله درهم وان خاطر غدا فله درهم عند ابي حنيفة رضي الله عنه
لا يتجاوز به نصف درهم وان قال ان سكنت في هذا الدكان عطارا فبدرهم

في الشهر وان سكنته حذرا فبدرهمين جازوا اي الامرين فعل
استحقاق المسمى فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
ومحمد بنهما الله الاجرة فاسدة وخراسا بغيره الى مكر فلهو ان
صحح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان سمي بجزء شهر معلومة
فان سكنته ساعة من الشهر ثلثا في صح العقد فيه ولم يكن للوب جواز يخرج
الي ان ينقضي وكذلك كل شهر يمكن في اوله واذا استأجره جازا راسا
بعشرة دراهم جازوا ان لم يستمر فسط كل شهر من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمار
والجمل ولا يجوز اخذ اجرة عصب النسر ولا يجوز الاستيجار على الاذن
والحج والغناء والنوع ولا يجوز اجارة المساع عند ابي حنيفة رضي الله عنه
الا ان الشريك وقال ابو يوسف ومحمد بنهما الله اجرة المساع جارية ويجوز
استيجار الظير بوجه معلومة ويجوز بطعامها وكسوتها وليس للمسا جران
يمنع زوجهما وزوجتهما فان جلت كان لهما نفقة الا اجارة لداخا في الصبي
فربها وعليها ان تصطحط طعام الصبي وان رضعته في اللذة بلين ساعة

فلا اجرة لها وكل صانع لعمله كثر في العن كالفصار والصباع فله ان
يحبس العن بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الاجرة ومن ليس له اثر فليس له
ان يحبس العن الاجرة كالحال والملاح واذا اشترط على الصانع ان يعمل بنفسه
فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان يستاجر من غيره واذا اتيه
الخياط وصاحب الثوب فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمل قباء وقال
الخياط مقيصا او قال صاحب الثوب للصبغ امرتك ان تصبغ احمر فصبغ
اصفر فالقول قول صاحب الثوب مع ميمته فان جلف الخياط صانع وان
صاحب الثوب عملته في غير اجرة وقال الصانع باجرة فالقول قول صاحب
الثوب مع ميمته عن ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ان كان حريفا
له فله الاجرة وان لم يكن له حريفا فله اجرة له وقال محمد بن الحسن ان كان الصانع
مستد بالهذه الصنعة بالاجرة فالقول قول له انه عمل باجرة والواجب له اجرة
الفاسدة اجرا للمثل لا يتجاوز به للسمي واذا قبض المستاجر لادفع له الاجرة
وان لم يسكنها فان غضبها غاصب فله سقطت الاجرة وان وجد بها عيبا

يضر بالسكنى فله التفسخ واذا خرب الدار وانقطع شربك لتضيعة القطع
الماء عن الرعي الفسخ الاجارة واذا ما زال احد المتعاقدين وقد عقد اجارة
لنفسه الفسخ الاجارة وان كان عقدها لغيره لم تفسخ ويصح شرط الخيار
في اجارة وتفسخ الاجارة بالاعذار كمن استاجر دكانا في السوق ليتجر فيه
فذهب الدكان وكمن استاجر دارا او دكانا لم يفسخ فله من ذبحه لا يقدر على قضاءها
الاخر ثم ما اجر فسخ الفسخ العقد وباعا في الدين وما استاجر دكانا ليسافر
عليها ثم بدا له السفر فهو عذر وان بدا للمكاري من السفر فليس له ان يعذر
كتاب الشفعة الشفعة واجبة للخليط في البيع
ثم الخليط في حق المبيع كالشريك في الجار وليس للشريك في الطريق الكثر
والجار شفعة مع الخليط فان سلم الخليط فالشفعة للشريك في الطريق
فان سلم اخذها الجار والشفعة يجب بعقد البيع وتستقر بالاشهاد
وتملك بالاختار اذا سلمها المشتري وحكم بها حاكم واذا علم الشفع المبيع
استند في مجلسه ذلك على المطالب ثم يرض منه فيسقط على البايع ان كان البيع في دية

او على المتابع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفعة ولم ينقطع ^{بالتأخير}
 عند اي حيفه رضي الله عنه وقال محمد بن الحسن كما شهد بعد ازالة شهادتك
 شفعة والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا يقسم ولا شفعة في
 العوض من الشفعة والمسلم والذي في الشفعة سواء ^{التي} واذا ملك العقار
 بعض هو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة في الدار تخرج الرجل عليها
 ويخالف للماء بة ما او يسا جربها دارا او يبالغ فيها من وعدها ^{عليها}
 عبدا او يبالغ عنها بانكار او سكوت فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة
 واذا تقدم الشفع الى القاضي فادعي الشري وطلب الشفعة سأل
 القاضي المدي عليه فان اعرف بملكه الذي يشفع به ولا كلفه ^{فان} التينة
 فان عجز التينة استحل المشتري بانه ما يعلم انه ملك الذي ذكره ^{بشفعة} فان
 فان كمل او قامت للشفعة بينه سأل القاضي هل اتباع ام لا فان انكر
 لا اتباع قبل الشفع لقرار التينة فان عجز عنها استحل المشتري بانه ما اتباع
 لو اقبل ما يستحق على في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز المنازعة

في الشفعة

في الشفعة وان لم يحضر الشفع المثل الى مجلس القاضي واذا قضى القاضي بالشفعة
 لم يرد حضار المثل والشفيع ان يرد الدار بخلاف العيب والرؤية فاذا اخرج
 البائع والمبيع في يد فلان يحاصر في الشفعة ولا يبيع القاضي البيت
 حتى يحضر المشتري فيفسح البيع بشهد من ويقتضي بالشفعة على البائع وحده
 المودة عليه واذا ترك الشفع ^{الا} جهاد خبر علم وهو يقدر على ذلك بطلت
 شفعة وكذلك ان شهد في المجلس ولم يشهد على احد المتابعين ولا عند
 العقار وان صالح من شفعة على عوض اخذه بطلت شفعة ويرد العوض
 واذا مات الشفع بطلت شفعة وان كان المشتري لم ينقطع وان باع
 الشفع ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة وكيل
 البائع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له وكذلك ان ضمن الدرك
 عن البائع للشفيع وكيل المشتري اذا ابتاع فلا شفعة ومن باع
 بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع فان سقط البائع الخيار وجبت الشفعة
 للشفعة وان اشترى بشرط الخيار وجبت للشفعة وان اشترى ^{فاسد}

فلاشفعة فيها فان سقط الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى دمي
دار الخبز او خبزين وشفيعها دمي اخذها بمثل الخبز وقيمة الخبز وان
كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخبز والخزير ولاشفعة في الهبة
الا ان كان كوبرى مشروط واذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن والقول
قول المشتري فاذا اقاما البينة فالبينة بيننا الشفع عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله واذا ادعى المشتري ثمنه ادعى لي بايع اقل منه ولم
يقبض الثمن اخذها الشفع باقال البايع وكان ذلك حقا على المشتري
وان كان قبض الثمن اخذها باقال المشتري ولم يلتفت لي قول البايع
واذا حط البايع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع وان حط
جميع الثمن لم يسقط عن الشفع ولنزول المشتري البايع في الثمن لم يلزم
للزايغ الشفع واذا اجمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد دراهم
ولا يعتبر اختلاف الاملاك وغر اشترى دارا بعض اخذها الشفع
بقيمتها وان اشترىها بمكيل وهو زور اخذها بمثلها وان باع عقارا

بعقار اخذ السفع كل واحد منها بقيمة الاخر على انها بيعت بقلو
 محنطرة او شعير قيمتها الف والكرتسليمها بطل ولا السفع وان
 انها بيعت بدنانير قيمتها الف فلا سفع له واذا قبل له ان يشتري
 فلان فسلم السفع ثم علم انه غير فله السفع وعاشتري دائرة الغر
 فهو الخصم في السفع الا ان يسلمها الى الموكل واذا باع دائرة المقدر
 ذراع في طول الحد الذي يلي البيع فلا سفع له وان اشاع منها سهما
 ثمنه اشباع بقيتها فالسفع للجاري في السهم الاول ومن الثاني واذا اشاعها
 ثمنه رفع اليد ثوبا عند السفع بالثمن في الثوب لانكم الحيلة
 في اسقاط السفع عند اني يوسف رحمه الله وقال يهدر رحم الله نكح
 واذا بني المشتري او غرس ثم قضى للبيع بالسفع فهو الخيار ارضا
 اخذها بالثمن قيمة البناء والغرس مقلوعا وان شاع كلف المشتري
 قلعه واذا اخذها السفع في بني او غرس ثم استجقت ربح بالثمن
 ولا يربح قيمة البناء والغرس واذا اخذت الدار او حرق بناؤها

او جف بخر البستان بغير فعل احد فالشفع بالخيار ان شاء اخذها
 بجميع المثل وان شاء ترك وان نقض المشتري البناء قبل الشفع ان
 شئت فخذ العرصه بحصتها وان شئت فدع وليس له ان يأخذ
 النقص وما يتبع ارضاءا على تحملها ثم اخذها الشفع بتمرها وان خذ
 المشتري سقط ع الشفع حصته واذا بقي الشفع بالدار ولم يكن
 رآها فله خيار الرقبة وان وجد بها عيبا فله ان يردّها بدو ان
 كان المشتري شرط البراءة منه واذا ابتاع بتموج جف الشفع بالخيار
 ان شاء اخذها بتموجا او ان شاء صبر حتى ينقضي الاجل ثم ياخذها
 واذا اقسّم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمه واذا اشري
 دارا فسلم الشفع الشفعة فمردها للمشتري بخيار رقبه او بشرط
 لو بيع بقبضه قاض فلا شفعة للشفع وان ردها بغير قبضه
 او تقايلا فلا شفعة الشفعة **كتاب الشركة**
 الشرك على ضربين شركه املوك وشركه عقود فشركه املوك العين

برئها رجلا او يشترى بها فلا يجوز احدهما ان يتصرف في نصيبه
 الا باجره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كما لا يجزي والضرر الثاني
 شركه العقود وهي على اربعة اوجها فمفاوضة وعنان وشركه الاعناب
 وشركه الوجوه فاما شركه للمفاوضة فهي من شركه الرجال فيساق
 في مالها وتصرفها ودونها فمجاز من الحريه المسلمين لبايعين ولا يجوز
 من الحريه والمملوك ولا من الصبي البالغ ولا من المسلم والكافر وتنعقد
 على الوكاله والكفاله وما يشترى به كل واحد منهما يكون على الشركه الا
 طعنا اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من الدين بزيادة او نقصان فيه
 الاشتراك فالأخصا غير له فان ركب أحدهما لا تصح فيه الشركه ولو لم
 وصل اليه بطل للمفاوضة وصارت لشركه عنانا ولا تنعقد الشركه
 الا بالدماهم والذنانير والفلوس النافقه ولا يجوز باسوي ذلك
 الا ان يتعامل الناس بها كالنبر والنقود فتصح الشركه بها واذا اراد الشركه
 بالعروض اع كل واحد منهما نصف ما له بنصف الا ان يقر عقد الشركه

واما شركة العنان فتعقد على الوكاله دون الكفالة ويصح الفصل
 في المال ويصح ان يتساويا في المال ويتفاضلا في الربح ويجوز ان تعقد
 كل واحد منهما ببعضه لكونه من بيعه ولا يقع الاجماتان ان المفاضلة
 تقع به ويجوز ان يشتركا في مخرج احداهما في غير مخرج الاخر
 دراهم والستره كل واحد منهما للشركة كطوبى لثمنه دون الربح
 على شريكه بغيره من اذ اهلك مال الشركة او احدى المالكين قبل ان
 يتساويا بطلت الشركة وان اشترى احدهما بالذم وهلك مال الاخر قبل الشراء
 فالمشترى بينهما على ما شرط ويرجع على شريكه بغيره من ثمنه ويجوز الشركة
 وان لم يخطط للمال لا تصح الشركة اذا شرط احدهما دراهم مستأنا من
 الربح وكل واحد من المتقاضين وشريك العنان ان يصنع للمالك
 ويدفعه مضاربة ويؤكل من ثمنه فيرد في المال نذرا مانعا
 واما شركة الصانع فالخياطان والصبان يشتركان على ان يقبلوا العمل
 ويكون الكسب بينهما فحوز ذلك وما يتقبله كل واحد منهما من العمل بالفر

في الشركة
 في الشركة
 في الشركة

ويدر شريكه فان عمل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان واما شركة
 الوجوه فالرجلان يشتركان واما الكسب على ان يشرا بوجوهما وبيعا
 فتصح الشركة على هذا وكل واحد منهما وبكل الاخر في ما يشترى فان شرطنا
 ان المشتري بينهما نصفان فالربح كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان شرطنا
 ان يكون المشتري بينهما اثنان فالربح كذلك ولا يجوز الشركة في الاحتفاظ
 والاحتفاظ والاصطياد والاصطادة كل واحد منهما او احتفظ
 فهو دون صاحبه وان اشتركا في احداهما بغير الاخر او بغير
 يستقي عليها الماء والكسب بينهما لم يقع الشركة والكسب كله للذي
 استقى وعليه اجر مثل الثور او بئر ان كان صاحب البئر وان كان صاحب الثور
 فعليه اجر مثل البئر وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال و
 يبطل شرط التفاضل اذا مات احد الشريكين او ارتد او لحق بالخراب
 بطلت الشركة وليس لواحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الاخر
 الا باذنه فان اذنت كل واحد منهما لصاحبه يؤدى زكاة ماله في كل

واحد منهما فالثاني ضاغر علم باداء الاول ولم يعلم كتاب
المضاربة المضاربة عقد على شركته بالحل والشركتين لا
 تقع المضاربة الا بالمال الذي بينا ان الشركتين تقع به ومشرطان
 يكون الربح بينهما متساويا لا يستحق احدهما منه درهم متناه ولا بد
 ان يكون المال مسلما الى المضارب ولا بد لرب المال فيه واذا مضرت
 مطلقا جاز للمضارب ان يشتري ويبيع ويسافر ويهضغ ويؤكل
 وليس له ان يدفع للمال مضاربة الا ان ياذن له رب المال في ذلك وان
 خص له رب المال النصف في بلد بعينه او في سعة بعينها لم يجز له
 ان يتجاوز ذلك وكذلك ان وقت المضاربة مدة بعينها جاز وبطل
 العقد بغيرها وليس للمضارب ان يشتري بالمال ولا يبيعه
 يعتق عليه وان اشترى كان شرا يفسد في المضاربة وان كان في
 المال ربح فليس له ان يشتري يعتق عليه وان اشترى فمال المضاربة
 فان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم فان زاد في قيمته عتق نصيبه

منهم ولم يصم له رب المال شيئا ويسمي المعتق لرب المال في قيمة نصيبه
 منه واذا دفع للمضارب مال مضاربة ولم ياذن له رب المال في
 ذلك لم يصم بالذبح ولا تصرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح
 ضم المضارب وللمال لرب المال واذا دفع اليه مضاربة بالنصف
 فاذا نزل ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث فان كان رب المال
 قال له على ان يارزق الله بيننا نصفين فله رب المال نصف الربح والمضاربة
 الثاني ثلث الربح وللأول السدس وان كان قال على ان يارزق الله
 بيننا نصفين فله المضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال والمضارب
 للأول نصفين وان قال على ان يارزق الله في نصفه فدفع للمال الباقي
 مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح ولرب المال النصف لا شيء
 للمضارب الا قول فان شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فله رب المال
 نصف الربح وللمضارب الثاني نصف الربح ونصف المضارب الاول
 للمضارب الثاني سدس الربح في المار واذا ما رب المال والمضارب

بطلت المضاربة واذا ارتد رب المال عن العمل حتى يدار الحرب
بطلت وان عزل رب المال لمضارب ولم يعلم بغيره حتى اشترى باع
فتصرف جازين وان علم بعزله والمال عروض فلان يبيعها لا يمنع العزل
من ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بيمينها شيئا آخر فان عزل ورث للمال
درهم او دنانير قد نصت فليس له ان يتصرف فيها واذا افترقا وفي
المال بوزن قد ربح المضارب فيه لجهة الحاكم على اقتضاء الذبوان
لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتضاء وقال الوكيل رب المال في الاقتضاء
وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح ونزول المال فان زاد الهالك
على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا اقسم الربح والمضاربة جالها
ثم هلك المال وبعضه زاد الربح حتى سبغ في رب المال راو س للمال
فان فضل شيء كان بينهما وان عجز عن س المال لم يضمن للمضارب
وان كانا اقسم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدا لها فذلك للمال
لم يزد الربح الا ان يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والتسيير والبرج

عبد او الامت من مال المضاربة **كتاب الوكيل**
كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به ويجوز التوكيل
بالخصوصة في سائر الحقوق وبأبائهم ويجوز الاستيفاء الا في الحدود
والقصاص فان الوكيل لا يقع باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس
وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يجوز التوكيل بالخصوصة الا برضا الخصم
الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا حسيه ملثما بامر فسادا وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وغرض طالكه
ان يكون الموكل مالك النصف ويلزمه الاحكام والوكيل من عقيد العقد
ويقصده واذا وكل المالك البالغ او الماذون من ماله جاز وان وكل
صبيًا محجورا يعقل البيع والشراء او عبدا محجورا جاز ولا يتعلق
بها الحقوق ويتعلق بموكلها والعقود التي يعقدها الوكيل على
غيره كل عقد يضمنه الوكيل الى نفسه مثل البيع واجارة الحقوق
ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فيسالم المبيع ويقبض المثل

وطلب الثمن اذا اشترى ويقبض المبيع ويخاصم في العيب كل عقد
يضيفه الى موكله كالنكاح والخلع والصلح فزدر العمد فان جنى
تعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب كبد الزوج بالمهر ولا بد من
وكيل المرأة تسليمها واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنعه
اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه اياها وكره رجلا
يشترى ثمن فلا بد من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه
الا ان يوكله كالزمانة فيقول اشتر لي مارية واذا اشترى الوكيل
وقبض المبيع ثم اطلع على عيب فلان برقة بالعيب ما امر المبيع في يده
فان سلمه الى الموكل لم يرد له الا باذنه ويجوز التوكيد بعقد القرف
والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يقبض
مفارقة الموكل واذا دفع الوكيل بالشري الثمن من فله وقبض المبيع
فلان يرجع به على الموكل فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك
فمال الموكل ولم يسقط الثمن لان حبه حتى يستوفي الثمن فان حبسه

فهلك كان مضيقا ضمان المهر عند ابي يوسف رحمه الله وضمان المبيع
عند محمد رحمه الله واذا وكل رجلا في بيع احداهما ان يتصرف فيها وكلا
فيرد في المخر الا ان يوكلهما بالخصومة او بطلاق زوجته بغير عوض
او بعتو عبدة بغير عوض او برقة ودية عنده او قضاء دين عليه
وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به الا ان ياذن له الموكل ويقول
لا عمل لك بك فان وكل بغير اذن من موكله فعقد وكيله بغيره جاز وان
عقد بغير حضرته فاجازه للوكيل الا ان جاز والموكل ان يغير الوكيل
غرا لو كاله وان لم يبلغه الغل فهو على وكاله ونصرفه جاز حتى يعلم
وتبطل لو كاله بموت الموكل وجوز جنونا مطبقا والحافد بدار
الحرب غنما واذا وكل المكاتب ثم عجز او الما ذون فخر عليه او الشرا
فانزقا فهو الوجوه تبطل لو كاله علم الوكيل او لم يعلم واذا ملك
الوكيل او جن جنونا مطبقا بطلت وكاله وان لم يذبح بدار الحرب
مرتدا لم يجر له النصف الا ان يعود مسلما وغر وكل يبي ثم تصرف بنفسه

فما وكل به بطلت لو كاله والوكيل بالبيع والشري لا يجوز له ان يعقد
 مع ابيه وجده وولده وولد ولده وزوجته وعبدته ومكاتبه
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
 منهم بمثل القيمة الا في عبده ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل
 والكثير عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس في مثله والوكيل بالشري يجوز
 عقده بمثل القيمة وزايدة يتغابن الناس في مثلهما ولا يجوز ما
 لا يتغابن في مثله والذي لا يتغابن فيه لا يدخل تحت تقوم للقوانين
 واذا صار الوكيل بالبيع الشري عن المتاع فضائه باطلا واذا وكله
 ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان وكله
 بشرا فاشري نصفه فالشراء موقوف فان اشري باقية من
 الموكل اذا وكله بشرا عشرة ارطال الحمد بدينه فاشري عشرين بدينه
 من الحرام باع مثله عشرة بدينه من الموكل من عشرة بنصف درهم

عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يلزمه
 العسر ونحو اذا وكله بشرا بشي بعينه فليس له ان يشتر به لنفسه
 وان وكله بشرا عبدا بغير عينه فاشري عبدا فهو الوكيل لا
 ان يقول نويت الشراء للموكل او يشتر به مال الموكل والوكيل بالخصومة
 وكيل بالقبض عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا
 يقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا اقر
 الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره
 عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله الا ان يخرج من
 الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز اقراره عليه عند غير القاضي
 وخلافه انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدق الغريم ان يسلم
 الدين له فان حضر الغائب فصدق والا دفع الدين للغريم الذي
 ثابا ورجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده وان قال اني وكل
 بقبض الدين يعني فصدق المودع لم يؤخر بالتسليم اليه والله اعلم

باب الكفالة الكفالة ضربان كفالته بالنفس
وكفالته بالمال فكفالته بالنفس حائزة والمضمون بها احضار المكفول
وتنقذه اذا قال تكفلت بنفس فلان وبرقبتا وبروحا وجسده
او براء سرا ونصفا وبثلث وكذلك ان قال ضمنته او مو علي الي
اولا بغير عيم وقيل فان شرط في الكفالته تسليم المكفول به في وقت
بعينه لزم احضاره اذا طالب به في ذلك الوقت فان احضره ولا
جسد الحاكم واذا احضره وسلمه في مكان بقدر المكفول له على كفالته
بري الكفيل من الكفالته واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس للقاضي
فسلمه في السوق بري وان سلمه في برية لم يبرأ واذا مات المكفول
بري الكفيل من الكفالته بالنفس فان تكفل بنفسه على ان لا يوافيه
في وقت كذا فهو ضامن له عليه وهو الف فلم يحضره في الوقت لزم ضمان
المال ولم يبرأ من الكفالته بالنفس وان تجوز الكفالته بالنفس في الجرد
والقصاص عند ابي حنيفة مرفوض عند غيره واما الكفالته بالمال فحائزة

ولا مات المكفول له لم يبرأ الكفيل

معلو كان المال المكفول به لوجه ولا اذا كان ديناً صحيحاً مثل القول
تكفلت عنه بالغ وبالك عليه او بما يدرك في هذا البيع والمكفول
له بالجنازة ان شاء طالب الذي عليه الاصل وان شاء طالب كفيله ويجوز
لكفالته بالشرط مثل ان يقول فابيعت فلاناً فاعلى وما ذاب لك عليه
فعلى وما غصبك فعلى واذا قال تكفلت لك عليه فقامت بينه عليه
بالف ضمنه الكفيل فان لم يقر البينة فالقول قول الكفيل مع يمينه
في مقدار ما يعرف به فان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق
على كفيله ويجوز الكفالته بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفالته امره
رجع ما يورثه عليه وان كفل بغير امره لم يرجع ما يورثه وليس للكفيل
ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يورثه عنه فان لم يورثه بالمال كان له
ان يلازمه المكفول عنه حتى يخلصه واذا ابرأ الطالب للمكفول عنه او بغير
منه بري الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يجوز
تعلق براءة من الكفالته بشرط وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل

لا تصح الكفالة به كالحودود والقصاص وإذا تكفل عن المشتري بالثمن
 جاز وإذا تكفل عن البائع بالبائع لم يصح ومما استأجره دابة للرجل أو كانه
 بعينها لم تصح الكفالة بالرجل وإن كانت بغير عينها جازت الكفالة ولا تصح
 الكفالة إلا بقبول المكفول له في مجلس العقد لا في مسئلة واحدة ولا
 أن يقول المريض لو أريدتك تكفل عني بما علي من الدين فتكفل به مع غيبة
 الغرماء وإذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر
 فما أدى أحدهما لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤد به على النصف
 فرجع بالبركة وإذا تكفل اثنان عن رجل بالف على كل واحد منهما
 كفيل غرض جبره فإذا أدى أحدهما يرجع بنصفه على شريكه فليكن كذا وكذا
 ولا يجوز الكفالة بمال الكتابة كتكفل به أو عبداً وإذا مات الرجول وعليه
 ديون ولم يترك شيئاً فنكفله رجل عن الغرماء لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه **كتاب الحوالة** أهول الجائزة
 بالديون وتصح برضاء المجمل والمحال والمحال عليه وإذا تمت الحوالة برئ المجمل

من الدين ولم يرجع المحال على المجمل إلا أن يتوب حقه والتوب عند
 أبي حنيفة أحد أمرين إما أن يحد الحوالة ويحلف ولا يتنزه عليه ولو لم
 مفلساً وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله هذان وجه ثالث وهو
 أن يحكم الحاكم بأفلاس حال حياته وإذا طاب المحال عليه المجمل لمالك الحوالة
 فقال المجمل ائتني بدين لي عليك لم تقبل قوله وكان عليه من الدين
 وإن طالب المجمل المحال بالمال لم ير وقال مالك ائتك لتقبضني قال
 المحال بل ائتي بدين لي عليك فالقول قول المجمل وبكره السفايح وهو
 فرض ستفاد فيه المقرض من خط الطريق **كتاب**
الصلح الصلح على الشيء ضرب صلح مع أقرار و صلح مع سكوت وهو
 أن لا يقول المدعي عليه ولا ينكر و صلح مع إنكار وكل ذلك جائز فإن وقع
 الصلح عن أقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات أن وقع عن مال أو إن
 وقع عن مال منافع فيعتبر بالاجارة والصلح عن السكوت ولا ينكر في
 حق المدعي عليه لا فناء البهي و قطع الخصومة وفي حق المدعي **الصلح**

وإذا صالح عن دار لم يجب فيها الشفعة وإذا صالح على دار وجبت فيها
الشفعة وإذا كان الصلح إقراراً فاستحق بعض المصلح عنده مرجع الملك
عليه حصته ذلك من العوض وإن وقع الصلح عن سكوت أو انكار فاستحق
المتنازع فيه مرجع المذعي بالخصومة ورجع العوض وإن استحق بعض
ذلك رجح حصته ورجع بالخصومة وإن ادعى حقاً في دار لم يثبت
فصوله من ذلك على شيء ثم استحق بعض الدار من داره العوض إذا عساه
بحوزة يكون في ما بقي والصلح جائز بين عويال أو أموال أو المنافع وجائز للعهد
والخطأ ولا يجوز من عوي حذو وإذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً
وهي تحت فصالحته على ما يثبت له حتى يترك الدعوى جائز وكان في
مبغى الخلع وإن ادعت امرأة نكاحاً على رجل فصالحهما على ما يثبت لهما
لم يجز وإن ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على ما أعطاه جاز وكان
في حق المذعي في معنى العتق على ما لو وكل شيء وقع عليه الصلح وهو سخي
بعقد المدائنة لم يجل على المعاوضة وإنما يجل على أنه استوفى بعضه

صاره

واسقط ما قيد له على رجل ألف درهم جاز فصالحه على خمس مائة
ثم يوفى جائز وكان له الدار عن بعض حقه ولو صالحه على ألف مؤجلة
جائز وكان له جاز لنفسه حتى ولو صالحه على دارين إلى شهر لم يجز ولو
كان له ألف مؤجلة فصالحه على خمس مائة حاله لم يجز ولو كان له
ألف مؤد فصالحه على خمسمائة يمين لم يجز وكذا رجل باع صلح
عنه فصالح لم يلزمه الوكيل ما صالح عليه إلا أن يضمنه والمال لا يزجر
للموكل فإن صالح عنه على شيء غير لزمه فهو على أربعة أوجه صالح ما لم
يضمنه ثم الصلح وكذلك إن قال صالحتك على ألفي هذه ثم الصلح
لزمه تسليمها وكذلك لو قال صالحتك على ألف وسلمها وإن قال
صالحتك على ألفي فلعقد هو قوف فإن جازمه للمذعي عليه جائز ولا يبر
الألف وإن لم يجر بطل وإن كان الدين من شيء يكتسب فصالح أحدهما
من نصيبه على ثوبين يكتسب بالخيار إن شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه
وإن شاء أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن له شيء يكتسب ربع الدين ولو

استوفى

نصف نصيبه من الدين كان تركه ان يتركه في ما قبض ثم جعل
على الغريم بالباقي ولو اشترى احدى نصيبه من الدين سبعة كان تركه
ان يقبض ربع الدين واذا كان المسلم من تركه فصالح احد من
نصيبه على راس المال لم يخرج عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال
ابو يوسف رحمه الله عليه يجوز الصلح واذا كانت الزكاة بين ورثة فاحوا
احد منهنها بال اعطوه آباءه والتركه عقار او عروض جاز قليلا كان
ما اعطوه او كثيرا فان كانت الزكاة فضة فاعطوه ذهباً او ذهباً
فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت الزكاة ذهباً وفضة وغير ذلك فصا
لحه على فضة او ذهب فلا بد ان يكون ما اعطوه اكثر نصيبه من ذلك
الجنس حتى يكون نصيبه مثله والزيادة بحقه من ثمن الميراث واذا كان
في الزكاة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يخرجوا المصلح عنه
ويكون الدين لهم فالصلح باطل فان شرطوا ان يبرء الغرماء منه ولا يرجع
علمه بنصيب المصلح فالصلح جائز **كتاب الهبة**

الهبة تصح بالاجاب والقول يتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس
بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الفراق لم تصح الا ان يذله
الواهب في القبض تنعقد الهبة بقوله وهبت ونخلت واعطيت
ولطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعطيتك هذا
البئى وجعلتك على هذه الدابة اذا نوي بالجلد من الهبة والوجه الهبة
في ما يقسم الا محوزة متسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم جارية ومن
وهب شقيقاً مائة فاهبته فاسدة فان قسمه وسلمه جاز وان
وهب ديتاً في حنطة او ذهناً في ستم فاهبته فاسدة وان ملحن
وسلم له بخرى وان كانت لعيني يده الموهوب له ملكها بالهبة وان لم
يجد فيها قبضاً واذا وهب له ابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد
فان وهب له اجنبياً هبة تمت قبض الابن واذا وهب لستيم هبة
فقبضها وليد له جاز فان كان في حجر امه فقبضها له جاز وكذلك
ان كان في حجر اجنبى بر يبر فقبض له جاز وان قبض الصبي الهبة

بنفسه جازوا واذهب لثان من واحد دارا جازوا وزوجها واحد
 لم يقع عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يقع واذا ذهب هبة اجبني
 فله الرجوع فيها الا ان يعوض عنها او يبدلها بأكلة متصلة او بموت أحد
 للمتعاقدين او تخرج الهبة من ملك الموهوب له وان وهب مائة لذي رحم
 محرم منه فلا رجوع فيها وكذلك ما وهب أحد الزوجين للآخر واذا قال الموهوب
 له اللواهي خذ هذا عوضا عن هبتك لو بدلا عنها لو في مائة فلهما فقبض
 اللواهي سقط الرجوع وان عوضه اجبني عن الموهوب لم يترعا فقبض
 العوض سقط الرجوع وان استحق نصف الهبة مرجع بنصف العوض وان
 استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع
 ولا يصح الرجوع الا براضيهما او بحكم الحاكم وان تلفت العين للموهوب
 واستحقها مستحق فمضى الموهوب له لم يرجع على الواهب بشيء واذا وهب بشرط
 العوض اعتبر القابض في العوضين فاذا قابضاه مع العقد وكان في حكم
 البيع يرد بالعيب وخيار الترقية وتجب فيه الشفعة والعري جلة

للمر حال حيوته ولو رثته من بعده والمهدي باطله عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف حايضة وزوجها جارية لا تخلفها
 صحا الهبة وبطل الاستنشاء والصدق كالهبة لا يقع الا بالقبض
 ولا يجوز في مئاع يحتمل القسمة ولذا تصدق على فقير بشيء جاز
 ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض وغنم ان تصدق باله
 تصدق بجنس ما يجب فيه الزكاة وغنم ان تصدق بملكه لغيره ان
 ينصدق بالجميع ويقال للمسك منه ما تنفق على نفسك وعيالك
 الى ان تكتسب الا واذا اكتسبت الا تصدق لملكك امسكت
كتاب الوقف لا يزول ملك الوقف عن الوقف عند
 لو حيفه رضي الله عنه الا ان يحكم الحاكم او يعلق بموته فيقول
 اذ امت فقد وقف داري على كذا وقال ابو يوسف رحمه الله يزول
 الملك بمجرد القبول وقال محمد رحمه الله لا يزول الملك حتى يجعل للوقف
 وليا ويسلم اليه واذا وقع الوقف على اخلاصهم خرج من ملك اللواهي

ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز عند أبي يوسف
 رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله حتى يجعل لغيره لجهته لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف رحمه الله
 إذا سمي فيه جهة تنقطع جائز وصار بعدها للفقراء وإن لم يستمروا ويقع
 وقف العقار ولا يجوز وقف ما ينقل ويحول قال أبو يوسف رحمه الله
 إذا وقف ضيعة ببيعتها وأكرتها وأمر عبده جائز وقال محمد رحمه
 الله يجوز حبس الكراع والراح وإذا صح الوقف لم يجز بيعه ولا ملكه إلا
 أن يكون مشاعاً عند أبي يوسف رحمه الله فيطلب الشريك القصة فتصح
 مقاسمته والواجب أن يسدأ من ارتفاع الوقف بما رتب شرط ذلك الوقف
 أو لم يشرط وإذا وقف داراً على سكنى ولده فالعامة على غير ذلك السكنى قال
 المنع من ذلك أو كان فقراً لأجرها الحاكم وعمرها باجرتها فإذا عمت ردها
 إلى غير السكنى وما اتخذ من بناء الوقف التصرف الحاكم في عمارة الوقف
 إذا خاج فإن استغنى عنه أسكه حتى يحتاج إلى عمارة فيبصر فيها ويجوز

أن يقسم بين مستحق الوقف وإذا جعل للواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل
 الولادة اليه جائز عند أبي يوسف رحمه الله وإذا بنى مسجداً لم ينزل ملكه عنده
 حتى يفرزه عن ملكه بغيره وباء ذن للناس بالصلوة فيه فإذا صلى فيه
 واحد نزل ملكه عن أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف بنزل ملكه
 عند بقوله جعل مسجداً أو غيره سقاية للمسلمين أو خاناً يسكنه من
 السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم ينزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة
 رحمه الله حتى يحكم به حاكم وقال أبو يوسف رحمه الله نزل ملكه بالقول
 وقال محمد رحمه الله إذا استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان
 والرباط ودقوا في المقبرة نزل الملك **كتاب الغصب**
 وغر غصب شيئاً ماله مثل فملك في يده فعليه ضمان مثله وإن كان متاعاً
 لا مثله فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين الموصوبة فإن رادعي
 هلكها حبس الحاكم حتى يعلم أنها لو كانت باقية لأظهرها ثم يقضي عليه بدلها
 والغصب فيما ينقل ويحول فإذا غصب عقلاً فملك في يده لم يضمنه عند أبي حنيفة

واني يوسفهم الله وقال محمد رحمه الله يضمن وما نقص منه بفعله
 وسكنه ضمنه في قولهم جميعا واذا هلك المصوب في يد الغاصب
 بفعله او بفعله فغلب ضمانه وان نقص في يده فعليه ضمان النقص
 وخرج سائة غرة فالكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها فسلمها اليه
 وان شاء ضمنه نقصانها وخرج ثوب غرة خرقا يسيرا ضمنه نقصانها
 وان خرق خرقا كثيرا بطلت عامة منفعتها فلما اكد ان يضمنه جميع قيمته
 واذا تغيرت العين المصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وغضرت
 منافعها زال ملك المصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولم يجل
 لدا لا تنفع بها حتى يورثي بدلها وهذا كمن غصب سائة ذبحها وشقها
 او طبخها او حنط فطبخها او حديد فأتخذ سبغا او صغرا فعمله
 آنية وان غصب فضة او ذهباً فصر بها دراهم او دنانير او آنية
 لم يزل ملكها عندها عند ابي حنيفة رضي الله عنه وغصب ساجدة
 فبني عليها زال ملكها عنها ولزم الغاصب قيمتها وغصب ثوبا

فغرس فيها اوتني قبل له اقلع الغرس والبناء ومرتها فان كانت
 الارض تنقص بقلع ذلك فلما اكد ان يضمنه قيمته البناء والغرس مقلوعا
 ويكوف له ومن غصب ثوبا فصبغ لخم او سويقا فلبس ثوبا
 بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب البص وملكها السويق وسلمها
 للغاصب فان شاء اخذها وضم ما زاد الصبغ والتمضمضها ومن غصب
 عينا فعيث بها فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب والقول في
 القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم المالك البينة باكثر من
 ذلك فان ظهر للعجز قيمتها اكثر مما ضمرو قد ضمنها بقول المالك
 او بيئته اقامها او بنكول الغاصب غل يميز فلا خيار للمالك ولا
 كان ضمنها بقول الغاصب مع يمينه فالملك بالخيار ان شاء امضى
 للضمان وان شاء اخذ العجز ومرت العوض وولد المصوبة ونماؤها
 وثمرة البستان المصوب ما نثر في يد الغاصب لزهالك فلا ضمان
 عليه الا ان يتعدى فيها او يعللها مالهما فيمنعها آياه وانقصت الحاربة

بالولاية في ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء بغير النقص
 بالولد وسقط ضمانه في الغاصب لا يضمن الغاصب منافع ما غصبه الا
 ان ينقص ما استعمله في غير النقصان واذا استهلك المسلم خال الذي اخبره
 ضمن قيمتها وان استهلكها المسلم يضمن **كتاب الوديعه**
 الوديعه ما نذرت في يد المودع اذا هلك لم يضمنها والمودع لا يحفظها
 بنفسه ومنع عياله فان حفظها بغيرهم او اودعها ضمنه ان يقع في
 داره حريق فيسلمها الى جاره او تكون في سفينة يخاف لغرق فيلقها
 الى سفينة اخرى وان خلطها المودع بالرجي لا تميز ضمنها فان طلبها
 صاحبها فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها فان اخلطت بالدار
 من غير فعله فهو شريك لصاحبها وان انفرد المودع ببعضها تم رد مثلها فلو
 بالباقي ضمنه جميع وان تعدي المودع في الوديعه بان كانت دائره
 فركبها او ثوباً فلبس او عبداً فاستخدمها او اودعها عند غيره ثم انزل
 للتعدي وردتها الى يده زل الغصان فان طلبها صاحبها فحبسها اياه

ضمنها فان عاها الى اعتراف لم يبرأ خال الغصان والمودع ان يسافر بالوديعه
 وان كان لها حمل وهو نذرا او اودع رجلان عند رجل وديعه ثم
 حضر احدهما فطلب نصيبه لم يدفع البدر شي حتى يحضر الآخر عند اخيه
 رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يدفع اليه نصيبه وان اودع
 رجل عند رجلين شيئاً ما يقسم لم يجز ان يدفعه لحد واحد الى الآخر ولكنها
 يقسمان به فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان
 يحفظ احدهما ياذن من الآخر وقال صاحب الوديعه المودع لا تسلمها
 الى زوجه جنك فسلمها اليها لم يضمن وان قال له احفظها في هذا البيت
 فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمنه
كتاب العائنه العائنه جائنه وهي تملك للمالك
 بغير عوض وتصح بقوله اعزتك واطعنتك هذه امرض ومنحك
 هذا الثوب جلتك على هذه الدابة اذا لم يرد بها الهبة واخذ منك
 هذا العبد وداري لك سكني وداري لك عري سكني والمعيان يرجع

في العاربية متى شاء والعاربية امانة ان هلكت من غير تعدد
 والى المستعير ان يواجه الاستعارة ولما ان بعده اذا كان مما لا يختلف
 باختلاف المستعمل وعاربية الدلالة الدنانير والمكبل والموزون فوض
 واذا استعار ارضا لبنى فيها او غرس حيزا للجران يرجع فيها وبكافة
 قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت العاربية فلا ضمان عليه وان كان
 وقت العاربية فرجع قبل الوقت ضمن المعير وانقص البناء والغرس بالقلع
 واجرة ردة العاربية على المستعير واجرة ردة العير المستاء جرة على الموجر
 واجرة ردة العير المخصوصة على الغاصب واذا استعار دابة فردها الي
 اصطبلها كما لم يضمن واذا استعار عينا فردها الى دار المالك ولم
 يسلمها اليه لم يضمن وان ردت الى دار المالك ولم يسلمها اليه يضمن
كتاب اللقيط اللقيط هو ونفقة غريب المال
 فان النقطة رجل لم يكن له من ارباع خذه غلبه فان ادعى مدعى انما ائتمنه
 فالقول قولك وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علمه في جسده

هو اولى به وان اوجد في مصر امصار المسلمين او في قرية من
 قراهم فان ادعى زعمى انما ثبتت نسبه منه وكان مسلما وان
 وجد في قرية عرقية اهل الذمة او في بيعة او كيسة كان زعميا ومن
 ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه وان ادعى عبدا انما ثبتت نسبه
 منه وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال شدد وعليه فهو له ولا
 يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط ويجوز ان يقض للعبث
 ويسلم في صناعته ويواجه **كتاب اللقط**
 اللقط امانة اذا اشهد الملتقط انما باخذها لم يقطها وبردها على
 صاحبها فان كانت قلعة عشرة دراهم عرفها اباها وان كانت عشرة
 فصاعدا عرفها حتى لا فان جاء صاحبها واته تصدق بها فان جاء
 صاحبها فهو الجبار له شفاء امضى له صدق وان شاء ضمن الملتقط ويجوز
 الانقاط في الساة والبقر والبعير فانفق الملتقط عليها
 بعذر اخر الحكم هو متبرع وانفق بغيره كان ذلك دينا على صاحبها واذا

وإذا رفع ذلك إلى الحاكم نظر فيه فإن كان للبهيمة منفعة أجراها وهو
 عليها أجرها وإن لم يكن لها منفعة وخاف أن تستغرق النفقة قيمتها
 باعها وأمر بحفظ ثمنها وإن كان لا يصلح له نفاق عليها لأن في ذلك
 وجعل النفقة دينا على الكفاية فإذا حضر للمنفقة من غيرها حتى يأخذ
 النفقة ولقطة الحبل والحجر سواء وإذا حضر جبار في الزنا لقطعة
 لم يدفع إلى حتى يقيم البينة فإن عطي علامتها حل للمنفقة أن يفسا
 إليه ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا ينصدق باللقطة على غني وإن
 كان للمنفقة غنيا لم يجز له أن يستفيعها وإن كان فقيرا فلا بأس أن يستفيعها
 ويجوز أن ينصدق بها إذا كان غنيا على ابنة وابنة

وزوجته إذا كانا فقرا **كتاب الخنثى**

إذا كان للمولود فرج وذكر فهو خنثى فإن كان بول ذكر الذكر فهو غلام
 وإن كان بول من الفرج هو أنثى وإن كان بول منها والبول سبق من
 أحدهما نسب إلى السابق فإن كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة عند

إلى حنيفه رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله نسب إلى أكثرهما
 فإن بلغ الخنثى وخرجت له حية أو وصل إلى النساء فهو رجل وأظهر
 له ندي كندى المرأة أو نزل له لبن في ثدي أو حاض وحبل أو
 أمكن الوصول إليه من الفرج فهو امرأة فإن لم يظهر إحدى هذه العلامات
 فهو خنثى مشكوك إذا وقف خلفه أو امرأه فاجر يصفى الرجال والنساء يتباع
 له المرأة تختار من كان له مال فإن لم يكن له مال يتبع له المرأة من حيث لمالها فإذا
 خست باعها وإذا مات بوه وخلف بنا فالمال بينهما عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه على ثلثي سهم للابن سهمان والخنثى سهم وهو أنثى عنده في الذكر
 إلا أن ثبت غير ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله الخنثى نصف من
 الذكر ونصف من الأنثى وهو قول الشعبي واختلفا في قياس قوله
 قال أبو يوسف رحمه الله المال بينهما على سبعة أسهم للابن أربعة والخنثى
 ثلث وقال محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر سهما للابن تسعة
 والخنثى خمسة **كتاب المفتقود**

إذا غاب الرجل لم يعرف لموضع ولا يعلم لحي موامرت نصيب
للقاضي من حفظ ماله ويقوم عليه ويستوفي حقوقه وينفق على زوجته
وأولاده من ماله ولا يفرض بينه وبين امرأته فإذا تمت له ما ترضى من
سنة من مهر ولد حكمنا بموته واعتدت امرأته فقسم ماله بين ورثته
للووجودين في ذلك الوقت وغرمات منهن قبل ذلك لم يرث منه
ولا يرث المفقود من أحد مات في حال فقدته **كتاب**

الآباء إذا أبق مملوك فرده رجل على مولاه خسرته ثلث
أيا من فساد أو فله عليه الجمل أربعين درهما وأزوجه أقل من ذلك
في حسابها وإن كانت قيمة أقل من أربعين درهما ففيها بقية ما أدرها
وإن أبق من الذي رده فلا شيء له وينبغي أن يشهد إذا أخذه أنما ^{خذه}
يرده فإن كان العبد الأبق رهنا فالجمل على الرهن **كتاب**

أحب الموات الموات لا يستفيع بغير إذن منقطع
الماء عند أو غلبة الماء عليه أو ما أشبه ذلك كما يمنع الزراعة ما كان

منها عاديًا لا مالك له أو كان مملوكًا في لا سلام لا يعرف له مالك
بعينه وهو بعيد من القرية بحيث إذا وقف نساك في أقصى العام
فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات يخرجها بأذن من مملوك ولا
أحياء بعينها من مملوكه عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف
وتحريمها لله بملكه وبملك للذي بالحياء كما بملك المسلم ومن حفر
أرضًا ولم يجرها تلك سنين أخذها له ما ورد فيها إلى غيره ولا يجوز
أحياء ما قرب من العام وبترك مرعي لأهل القرية ومطرحًا لحصايدهم
ومرخص بئرًا في بئر فله حرمها فإن كانت للعطش فربها أربعون
درهما وإن كانت للناضح فستون درهما وإن كانت عينا فخرها ثلثمائة
من الدراهم يحفر في حرمها منع منه وما ترك الفرات ورجلته وعذاعنه
وجوز عوده إليه لم يخرجها حياؤه وإن كان لا يجوز أن يعود إليه فهو كالموت
إذا لم يكن جرمًا العام بملكه من أحياء بأذن من مملوكه في أرض غيره
فليس حرمه عند أبي حنيفة رضي الله عنه إلا أن يقيم البينة على ذلك

وانما اذا لم يرد في سائر النسخة ان يرد في سائر النسخة

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان شاة يمشى عليها وبقى عليها طينه
كتاب الماخوذ اذا اذن المولى لعبده في التجارة
اذنا عاها جازن في سائر التجارات يشتري ويبيع ويهرز ويستريح
واذ نزل في شئ بعينه فليس ما ذوزوا في الما ذوزوا في الدين والقصوب
جائز وليس له ان تزوج ولا يترجح ما ليك ولا يكاتب ولا يعاق
على ما اريد به عوض ولا يغير عوضه الا ان يهديه ليسيير من الطعام
لو يضيف من طعامه وديونه متعلقة برقبته ببيع الغنم الا ان يهديه
المولى ويقتدر منه بينهم الجضر فان فضل شئ من ثوبه طوبى به بعد
الحرية ولا رجح عليه لم يصح محجور عليه حتى يظهر الجبر من اهل سوق فارت
المولى لو غزا او لحق بدار الحرب من ذاصار الماء ذوز محجور عليه وان ابق
العبد صار محجورا واذا حج عليه فافترقه جائز فيما في يده من المال عند حنيفة
رضي الله عنه واذا اذن له ديون محيط بالمال وبقية لم يملك المولى ما في يده
فان اعتق عبده لم يعتقوا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقالوا يملك

ما في يده واذا باع من المولى شئ بملك قيمته جاز فانما بعد بقصا
لم ينج وان باع المولى شئ بملك قيمته لو اقل جاز البيع فان سلم اليه
قبل قبض الثمن بطل الثمن وانما سكت في يده حتى يستوفي الثمن جاز وان
اعتق المولى الماء ذوز ورجع عليه ديون فعتقه جائز والمولى ضامن لقيمته
للغرماء وابقى من الدين يطالب بها المعتق واذا اذن له الماء ذوز
منه لا هاف ذلك حجر عليها واذا اذن وفي الصبي للصبي في التجارة فهو في الحر
والبسع كالعبد الماء ذوز اذا كان يعقل البيع **كتاب**
المزارعة قال ابو حنيفة رضي الله عنه المزارعة بالثلث والربع
باطلة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله جائز وهي عندنا على اربعة
اوجها اذا كانت الارض والبذر الواحد والعمل والبقر واحد جازت
المزارعة وان كانت الارض واحد والعمل والبقر واحد جازت
وان كانت الارض والبقر واحد والعمل واحد جازت وان كانت
الارض والبقر واحد والعمل واحد جازت باطله ولا تصح المزارعة

الاعلى مدة معلومة وان يكون الخارج شايعا بينهما فان شرط احدهما
 قفرا ناسما في باطله وكذلك ان شرطها على الماذيات والسواقي
 فازاحت المارعة فالخارج بينهما على الشرط فان لم يخرج الارض شيئا
 فلا شيء للعامل فاذا فسدت فالخارج لصاحب البذر فان كان البذر من
 قبل رب الارض فللعامل اجرمه لا يزداد على قدر ما شرط له من الخارج
 وقال محمد رحمه الله له اجرمه بالتمام بلوغ وان كان البذر من قبل
 فلصاحب الارض اجرمه لها واذا عقدت المارعة فامتنع صاحب البذر
 من العمل لم يجز عليه وان امتنع الذي ليس له البذر اجبه الحاكم
 على العمل واذا مات احد المتعاقدين بطلت المارعة واذا انقضت مدة
 المارعة والزرع لم يدرك كان على المارء اجرمه نصيبه من الارض
 الى ان يستحصل والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها واجرة
 الحصاد والرافع وللدمايين التزيرة عليها بالخصر فان شأه
 في المارعة على العامل فسدت **كتاب المساقاة**

قال ابو حنيفة رضي الله عنه المساقاة بجزء الثمرة باطله وقال ابو
 محمد رحمه الله جائزة اذا ذكر مدة معلومة وسي جزء الثمرة مائة وجزء
 المساقاة في التخل والتجر والكرم والرباط اصول الباذنجان فان دفع
 نخلا فبذرة مساقاة والثمره تزيد بالعامل وان كانت قد انتهت لم يجز
 واذا فسدت مساقاة فللعامل اجرمه وتبطل المساقاة بالموت
 وتفسخ بالاعذار كما تفسخ اجارة **كتاب**
النكاح النكاح ينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما
 عن الماضي او يعبر بهما عن الماضي والاخر على مستقبل مثل ان يقول زوجي
 فيقول زوجتك ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور شاهدين
 حزين بالغين عاقلين مسلمين او رجل وامرأتين عدول او كانوا او غير
 عدول او محدد دين في قذف فان تزوج مسلم زينة بشهادة ذميين
 جازعند ابو حنيفة ولي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 ولا يجز للرجل ان تزوج باقرا واجدا ابنة من قبل الرجال والنساء



ولا بنته ولا بنت ولده وان سفكت ولا باخته ولا بنات
 اخته ولا بعته ولا بنات اخيه ولا بائرا ولا تخذل
 بائنها او لم يدخل ولا بنت امة التي دخل بها سواء كانت
 في حجره او في حجر غيره ولا بائرا لبيس واجداده ولا بائرا لبنة
 وبني اولاده ولا بائرا للرضاعه ولا بائرا للرضاعه ولا
 بجميع بن خبز نكاح ولا بملك بين ولا بجميع بن المرأة غنما
 وخالتها ولا بنت اخيه ولا بنت اخنها ولا بجميع بن امرأتين لو كانت
 كل واحدة منهما رجلا لم يجر لها ان تزوج بالاخوي ولا بامس من الجميع
 بن امرأة وابنة زوج كان لها من قبل وزني بائرا حرمته عليه
 اعمها وابنتها واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائرا لم يجر لها ان تزوج
 بائنها حتى تنقض عدها ولا يجوز ان تزوج للولي امة ولا للمرأة عدها
 ويجوز تزويج الكليات ولا يجوز تزويج الجويزات ولا البنات
 ويجوز تزويج الصبايات اذا كانوا يومنون بنبي وبقرن كتابه ان كانا

بعدون الكواكب ولا كتاب لم يجر منا حكمهم ويجوز للمحرر والمحررات
 تزويجا في حال الاحرار وينعقد نكاح الحرة البالغة العاقلة برضاها وان لم
 يعقد عليها ولي عذابي حنيفة رضي الله عنها بكر كانت او ثيبا وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله لا ينعقد الا بولي ولا يجوز للولي اجبار البكر لما انفردت
 النكاح واذا استأذنها فسكت او ضحكك فذلك اذن منها وان ابنت لم
 يزويجها واذا استأذنت لثيب فلا بد من رضاها بالقول واذا تزالت
 بكارتها بوثبة او حيضة او جراحة في حكم لا بكار وانزلت بثران في ذلك
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا قال الزوج بلفظ النكاح فسكت
 وقالت مردود فالقول قولها ولا بين عليها ولا يختلف في النكاح
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يختلف
 وينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتملك والمهر والعتق
 ولا ينعقد بلفظ لا جارة ولا بائرا ويجوز نكاح الصغيرة والصغيرة
 اذا زويجها الولي بكر كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة

فان تزوجها الاب والجد فلا خيار لها بعد بلوغها وان تزوجها غير الاب والجد
 فكل واحد منها الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا
 ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة وقال ابو حنيفة من
 انكح من مجنون غير العصباء من الاقارب التزوج من لا ولي لها اذا تزوجها
 مولاها الذي اعتقها جاز واذا غاب لولي الاقارب غيبة منقطعة
 جاز لمن هو بعد من ان يزوج والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد يهل
 البلد لقولنا في السنة الواحدة والكفاءة في النكاح معتبرة
 فاذا تزوجت المرأة غير كف فلا ولياء ان يفرقوا بينهما والكفاءة ثبوت
 في النسب والدين والمال موانع يكون ما كالا للمهر والنفقة وتعتبر في
 الصانع واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فلا ولياء الا غير
 عليها عند الحنفية رضي الله عنهن حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها واذا
 تزوج الاب بنته ونقص من مهرها او ابنته وزاد في مهر امرأتها جاز
 ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد ويصح النكاح اذا سمي

في مهرها ويصح وان لم يسم فيه مهرها واقل المهر عشرة دراهم فان سمي اقل من
 عشرة فلها العشرة ومن سمي مهر عشرة فان زاد فعليه المهر وان دخل
 بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف المسمى فان تزوجها
 ولم يتم لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات
 عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها ^{المنفعة} ثلث ثواب من كسوة مثلها
 فان تزوج المسلم على خسر ^{المنفعة} خير من خسر ^{المنفعة} فانكح جاز ولها مهر مثلها
 وان تزوجها ولم يتم لها مهر او لم يرضها على تسمية فهي لها ان دخل
 بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها المنفعة وان زادها في المهر
 بعد العقد لم يمتد الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول وان حطت
 عن مهرها صح الخط واذا خلا الزوج امرأته وليس هناك مانع
 من الوطء طلقها فلها كمال المهر وان كان احدهما عريضا او صبا ما في مرضاته
 او محرما نج او عمة او كانت حائضا فليست بخلوة صحيحة واذا خلا الحيض
 باخرائهم فلها كمال المهر عند ابو حنيفة رضي الله عنه وتجب للمنفقة كل مطلق

قال ابو حنيفة في النكاح
 والمهر والمنفقة

فان تزوجها الاب والجد فلا خيار لها بعد بلوغها وان تزوجها غير الاب والجد
 فكل واحد منها الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ ولا
 ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة وقال ابو حنيفة من
 انكح من مجنون غير العصباء من الاقارب التزوج من لا ولي لها اذا تزوجها
 مولاها الذي اعتقها جاز واذا غاب لولي الاقارب غيبة منقطعة
 جاز لمن هو بعد من ان يزوج والغيبة المنقطعة ان يكون في بلد يهل
 البلد لقولنا في السنة الواحدة والكفاءة في النكاح معتبرة
 فاذا تزوجت المرأة غير كف فلا ولياء ان يفرقوا بينهما والكفاءة ثبوت
 في النسب والدين والمال موانع يكون ما كالا للمهر والنفقة وتعتبر في
 الصانع واذا تزوجت المرأة ونقصت من مهرها فلا ولياء الا غير
 عليها عند الحنفية رضي الله عنهن حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها واذا
 تزوج الاب بنته ونقص من مهرها او ابنته وزاد في مهر امرأتها جاز
 ذلك عليها ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد ويصح النكاح اذا سمي

الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول في نكاحها
 واذا تزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الرجل اخيه وابنته ويكون
 احدا العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان حازان وكل واحد منهما
 مهر مثلها واذا تزوج محرارة على خدمة سنة او تعليم الفزان
 فلها مهر مثلها وان تزوج عبد حرة باذن مولاه على خدمتها سنة حاز
 واذا اجتمع في المحونة ابوها وابنها فالولي في نكاحها ابوها عند
 أبي حنيفة والى يوسف محمد الله عليهما وقال محمد بن محمد الله ابوها ولا يجوز
 نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن مولاه
 فالمهر دين في رقبة ببيع فيه واذا تزوج المولى امته فليس عليه ان
 يزوجها بيت الزوج ولكنهما اتخذ المولى ويقال الزوج متى طهرت بها
 وطهرتها واذا تزوج امرأة على الف على ان لا يخرجها من البلد او على ان
 لا يتزوج عليها فان في الشرط فلها المسمى وان تزوج عليها ولو خرجها
 من البلد فلها مهر مثلها واذا تزوجها على حيوان غير موصوف صح التسمية

ولها الوسط منه والزواج مخير لزوجها اذ ذلك وان شاء اعطاها
 قيمته ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المتعة
 والموقت باطل وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اخل به
 المولى جاز وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة بغير رضاها
 او رجلا بغير رضاها ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمه بنفسه واذا
 اذنت المرأة لرجل ان يزوجه امر نفسه فعقد بحضرة شاهد بن جارة
 واذا ضمن الولي المهر صح مائة والمرأة الخمار في مطالبة زوجها
 لو وثقها فاذا فرق القاضي بين الزوجين النكاح الفاسد قبل الدخول
 فلا مهر لها وكذلك بعد الخلوة وان دخل بها فلها مهر مثلها لا خير له على
 المسمى وعليها العدة ويثبت نسب ولدها ومهر مثلها ايضا
 باخوانها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر باجتها وخاليتها اذا لم تكونا من
 قبيلتها ويعتبر في مهر المثل ان تنسا وبالدان في السر والجل والمال والفطر
 والدن والبلد والعصر ويجوز تزويج امه مسلمة كانت وكنيسة

ولا يجوز ان يزوج امه على حرة ويجوز تزويج الحرة عليها وللحر ان تزوج
 اربعاً من احرار والاماء وليس لها ان تزوج اكثر من ذلك ولا تزوج العبد
 اكثر من اثنين فان طلق الحر احدي اربع طلاقاً بائناً لم يجز له ان يزوج
 رابعة حتى تنقضي عدتها واذ تزوج الامه من اولها ثم اعتقت فلها
 الخيار عا كازن وجها او عبداً وكذلك المكاتبه وان تزوجت
 امه بغير اذن فهو لاهان ثم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها
 وغر تزوج امرأتين في عقد واحد احدهما لا يجل لنكاحها صح
 نكاح التي يجل لنكاحها وبطل نكاح لا غري وان كان بالزوجه
 عيب فلا خيار لزوجها واذ كان بالزوج جنون وجذام او بصر
 فلا خيار للمراءه عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فان كان عتياً
 لجلد الحاكم حراً فان فصل اليها ولا فرق بينهما في طلب المراءه ذلك
 والفرقة تطبيقاً بينة ولها كمال المهر ان كان قد خلا بها وان كان
 محبواً فرق القاضي بينهما في الجال ولم يؤجله والخفي يؤجل كما يؤجل

العتق واذا اسلمت لمراءه ونزوها كافر عرض عليه القاض
 الاسلام فاسلم في امراته وانزل اليه الاسلام فرق بينهما وكان
 ذلك طلاقاً عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وان اسلم الزوج تحت
 محو سيتر عرض عليها الاسلام فان اسلمت في امراته وان ايت فرق
 القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً فان كان قد دخل بها فلها المهر
 وان لم يكن دخل بها فلا مهر لها واذا اسلمت للمراءه في دار الحرب
 لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلث حيض فاذا حاضت بانث من
 زوجها واذا اسلم زوجها الكتابية فما على نكاحها واذا خرج احد
 الزوجين اليها من دار الحرب مثلاً وقعت البيئته بينهما وان شئ
 احدهما وقعت البيئته بينهما وان شئاً ما لم تقع البيئته
 واذا خرجت للمراءه اليها مهاجرة جاز ان تزوج ولا عدة عليها
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان كانت حائلاً لم تنزوه حتى تنزع
 حملها واذا ارتد احد الزوجين غلاماً او وقع الفرقة بغير طلاق

فان كان الزوج هو المبتدئ وقد دخل بها فلها كمال المهر وان كان
 لم يدخل بها فلها نصف المهر وان كانت المراءة هي المبتدئة قبل الدخول
 فلا مهر لها وان كانت المبتدئة بعد الدخول فلها المهر وان ارتد امعا
 واسلما معا فلهما على نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المبتدئة مسلمة ولا كافرة
 ولا مرتدة وكذلك المبتدئة لا يتزوج بها مسلم ولا كافر ولا مرتد
 وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم
 احدهما ولم ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه وان كان احد
 الابوين كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي وان تزوج الكافر
 بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم حايث لم اسلموا فاعليه
 ان تزوج المجوسي امرا او ابنته لم اسلموا فمهرهما وان كان الرجل
 احرانا او ثقات فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكثرته كانتا او ثبوت
 واحد منهما بكثرته والاخرى ثبوتا وان كانت لحد منهما حرة والاخرى
 امه فللحرة الثلثان من القسم وللأمه الثلث والحق لهن في القسم

حاله السفر وسيافه للزوج بمشاء منهن والا ولها ان يقع بينهما فنيا
 بمن خرجت قرعتها فاذا رضيت لحد الزوجاء بترك قسمها احصاها
 جائز ولها ان ترجع في ذلك **كتاب الرضاع**
 قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم ومدة
 الرضاع عند أبي حنيفة رضي الله عنه ثلثون شهرا وقال ابو يوسف
 وعمر بن محمد بن النعمان وانما تمت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع التحريم
 ويجوز الرضاع ما يجوز من النسب الا ان اختد من الرضاع فانه يجوز ان
 يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج ان اختد من النسب اختد من الرضاع
 يجوز ان يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج اختد من النسب وامراة ابنة
 من الرضاع لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ان يتزوج امراة ابنة من النسب
 ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان يرضع للمرأة صبغة فتخرج هذه الصبغة
 على زوجها وعلى ابائهم وابنائهم ويصير للزوج الذي نزل منه اللبن ابا
 للمرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج

باختلاخيه من النسب ذلك مثل لاخ من زوج لدا كان له اخف من اخيه
 لاخير من اخيه من زوجها وكل صبي من اجتماع على ثدي واحد لم يحرم احد
 ان تزوج بالانثى ولا يجوز ان تزوج للمضع احد من ولد التي ارضعت
 ولا ولد ولدها ولا تزوج القبي المضع اخن الزوج لانها عمت
 من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان
 غلب الماء لم يتعلق به التحريم واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به التحريم
 وان كان اللبن غالباً عند الحنفية رخص الله فيه واذا اختلط بالبدن
 وهو الغالب يتعلق به التحريم واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فأنجب
 به القبي يتعلق به التحريم واذا اختلط اللبن بلبن شاة واللبن هو الغالب
 يتعلق به التحريم فان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا اختلط لبن
 امرأتين يتعلق به التحريم باكرهما عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد يتعلق بهما
 واذا نزل اللبن من فم المضع برضاً يتعلق به التحريم وان نزل الرجل اللبن فارتفع
 برضاً لم يتعلق به التحريم واذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما

واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج
 فان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على
 الكبيرة ان كانت تعذرت بالفساد وان لم تعذر فلا شيء عليها ولا يقبل في
 الرضاع نهائة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق على ثلاث اوجه
 احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ان يطلق
 الرجل امرأته تطليقاً واحدة في طهر لم يجامعها فيه ونهرها حتى تنقضي
 عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثلثاً في ثلثة اطهار وطلاق
 البدعة ان يطلقها ثلثاً بكلمة واحدة او ثلثاً في طهر واحد فاذا فعل
 ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصياً والسنة في الطلاق
 خروج من شهر في الوقت وسنتي العدد فالسنة في العدد بسنويها
 المدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها
 خاصة وموانع تطليقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها يطلقها في حال

الطهر والحبس وإذا كانت المرأة لا تحيض من صغير أو كبر فأراد أن يطلقها
 للسنة طلقها واحدة فإذا مضى شهر طلقها أخرى فإذا مضى شهر طلقها
 أخرى ويجوز أن يطلقها ولا يفصل بينهما وطئها وطلاقها بزمان وطلاق
 الحامل بحر عقيب الجماع ويطلقها للسنة ثلثا يفصل بين كل نطفة ونطفة
 بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمهما الله يطلقها
 للسنة الواحدة وإذا طلق الرجل امرأة ثم في حال الحيض وقع الطلاق
 ويستحب له أن يراجعها فإذا طهرت وحاضت وطهرت فهو نجس لرساء
 طلقها وانزسا أسكها ويقع طلاق كل زوج إذا كان عاقلا بالغاً
 ولا يقع طلاق أصبي والمجنون والثائم فإذا تزوج العبد وقع
 طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأة له والطلاق على ضربين صريح
 وكناية فالصرح قولك أنت طالق ومطلقك وطلقك فهذا يقع به
 الطلاق الرجعي ولا يقع به إلا واحدة وإن نوي أكثر من ذلك ولا يفترق
 إلى السنة وقوله أنت لطلق وأنت طالق الطلاق أو أنت طالق

طلاقاً فإن لم تكن له نية فهي واحدة رجعية وإن نوي ثلثاً كان ثلثاً
 والضرب الثاني الكنايات لا يقع به الطلاق إلا بثينة أو دارة أو جارية
 وهي على ضربين منها ثلثة لفظاً يقع بها الطلاق الرجعي ولا يقع بها إلا
 واحدة وهي قوله أعيتني واستيري بك وانت واحدة وثيقة
 الكنايات إذا نوي بها الطلاق كانت واحدة بائنة وإن نوي ثلثاً
 كانت ثلثاً وإن نوي اثنين كانت واحدة وهذا مثل قولك أنت بائنة وثيقة
 وبثلة وجار وحبلك على غاربك والحق باهلك وخلية وبرية
 وهبتك لاهلك وسخيتك وفارقتك وانت حرة وثقني و
 استيري وأعني وابتي الزواج فإن لم يكن له نية لم يقع بهذه
 الالفاظ طلاق إلا أن يكون في مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق
 في القضاء ولا يقع في ما بينه وبين الله إلا أن ينوي وإن لم يكن نياً
 في مذاكرة الطلاق وكان في غصية وخصومة وقع الطلاق بكل
 لفظ لا يقصد به السب والشتم ولم يقع بما يقصد به السب والشتم

بثينة وبثلة كلامي بغير شرط
 غارها وهو ما به الضيق والنام
 يعني أنت زينة في أصل الكلام
 أو قصد بها
 السب والشتم

الا ان ينوبه واذا وصف الطلاق بضرب الزبانية والسدة كان
 باينا مثلا ان يقول انت طالق باين وطالق اسد الطلاق والحق الطلاق
 وطلاق الشيطان والبدعة وكالجمل في البيت اذا اضاف الطلاق
 الى جملتها او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق مثلا ان يقول انت طالق
 او رقبتيك طالق او عنقك طالق او روحك طالق او بدنك طالق
 او فرجك او وجهك وكذلك ان طلق جزءا من اياها منها مثلا الف
 نصفك او ثلثك وان قال يدك او رجلك طالق لم يقع الطلاق
 وان طلقها نصف تطليقة او ثلث تطليقة كانت طليقة واحدة وطلاق
 الملك والسكران واقع ويقع طلاق المحرم بالامانة واذا اضاف
 الطلاق الى النكاح وقع عقيبا لنكاح مثلا ان يقول ان تزوجك
 فانت طالق او كل امرأة تزوجها فهي طالق واذا اضاف الى شرط وقع
 عقيبا الشرط مثلا ان يقول لا تزوجك لداك فانت طالق ولا يقع
 اضافة الطلاق الا ان يكون الخالف مالكا او يضيف الى ملك فاقال

ابعثية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار
 لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى
 وفي كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انحلت اليمين لا في كل ما فاز
 الطلاق يتكرر بنكر النكر الشرط حتى يقع تلك تطبيقات فان تزوجها
 بعد ذلك ولم يشر الشرط لم يقع شيء ونزول الملك بعد اليمين لا يبطلها
 فان وجد الشرط في ملك انحلت اليمين ووقع الطلاق وان وجد
 في غير ملك انحلت اليمين ولم يقع شيء واذا اختلفا في وجود الشرط
 فالقول قول الزوج فيدله ان يقيم المرأة البينة فان كان الشرط
 لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها مثلا ان يقول ان حضيت
 فانت طالق فقالت قد حضيت طلقني واذا قال ان حضيت فانت
 طالق وفلان فقالت قد حضيت طلقني ولم تطلق فلانته واذا
 قال لها ان حضيت فانت طالق فزانت الدهر لم يقع الطلاق حتى يسهر
 ثلاثة ايام فاذا انت ثلاثة ايام حكما بوقوع الطلاق جرحا حاضا

وإذا قال لها إذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من
 حيضها وطلاق لامة تطليقتان خا كان زوجها أو عبدا
 وطلاق لامة تلك خا كان زوجها أو عبدا وإذا طلق الرجل امرأته
 قبل الدخول ثلثا وقع عليها فإثر قول الطالق بانه لا ولت
 ولم تقع الثانية وإن قال لها انت طالق واحدة وقعت عليها **واحدة**
واحدة وإن قال لها انت طالق واحدة واحدة وقعت عليها **واحدة**
 واحدة وإن قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة
 وإن قال لها واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان وإن قال واحدة
 بعدها واحدة وقعت واحدة وإن قال واحدة بعد واحدة
 اربع واحدة أو معها واحدة وقعت ثنتان وإذا قال لها إن
 دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار
 وقعت عليها واحدة عند الحنفية حتى لا تنكح وإذا قال لها
 أنت طالق بمكة فهي طالق في كل البلاد وكذلك إذا قال أنت طالق

في الدار وإن قال لها انت طالق إذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة وإن
 قال لها انت طالق غدا وقع الطلاق عليها بطلوع الفجر وإذا قال امرأته خذني
 بنوي بذلك الطلاق لو قال لها طلقي نفسك فلها أن تطلق نفسها مادام
 في مجلسها ذلك وإن قامت منه أو أخذت في عمل أخر خرج الأمر من يدها
 وإن اختارت نفسها في قول الخناري كانت واحدة باينة ولا يكون
 ثلثا وإن نوي الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه وكلامها
 وإن طلق نفسها في قول طلقي نفسك فهي واحدة رجعية وإن طلق
 نفسها ثلاثا وقد أراد الزوج ذلك وقع عليها وإن قال لها طلقي نفسك
 متى شئت فلها أن تطلق نفسها في المجلس وبعدة وإذا قال الرجل طلق امرأتي
 فلان يطلقها في المجلس وبعدة وإن قال يطلقها الرشيعة فلان يطلقها في المجلس
 خاصة وإن قال لها إن كنت تجتيني أو تبغضيني فانت طالق فقالت
 أنا أحبك أو ابغضك وقع الطلاق وإن كان في قلبها خلع أو طهرت
 وإذا طلق الرجل امرأته في عرض مودة طلاقا باينافات وهي في واحدة

صرنت منذ وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها واذا قال
 امرأتك انت طالق لنساء الله منصلا لم يقع الطلاق عليها واذا قال
 لها انت طالق ثلاثا لا واحدة طلقت ثنتين واذا قال ثلاثا الا
 ثنتين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرأته او شقصا منها
 او ملك الملاءة زوجها او شقصا منها وقعت لفرقة
كتاب الرجعة اذا طلق الرجل امرأته بطلاق
 رجعية او تطليقين فلا اثر لرجعها في عدتها رخصت بذلك او لم
 ترض والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتي او بطاها
 او بقبلها او بلمسها بسهوة او ينظر الى فرجها بسهوة ويستحب ان يستدل
 على الرجعة شاهدان فان لم يستدل صح رجعة واذا انقضت العدة
 فقال قد كنت راجعتها في العدة فصدة قد نفيت رجعة وانكذبته
 فالقول قولها ولا ميراث لها عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا قال ارجع
 قد راجعتك فقالت بحبيسة لقد انقضت عدتي لم يقع للرجعة

عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا قال روج الامر بعد انقضاء عدتها
 قد كنت راجعتها في العدة فصدة للمولي وكذا بستر الامر فالقول
 قولها واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة لعشرة ايام انقطعت الحيضة
 وان لم تغسل او لم يطعم او لم يمسح عشرة ايام لم تنقطع الرجعة حتى يغسل
 او يمضي عليها وقت صلوة او يتمم وتصلي عند ابي حنيفة ولي
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله اذا تمت نكاحا فتمت نكاحا
 وان لم يقبل او لم يغسلت ونسيت شيئا من ذلك لم يصح للماء
 فان كان عضوا فافوقه لم تنقطع للرجعة وان كان اقل من ذلك انقطعت
 والمطلق الرجعية تنسوق وترقن ويستحب لزوجها ان يدخل عليها
 حتى يستأذنها او يسمعها خفوا نكاحا والطلاق للرجعي لا يجوز الوطئ
 واذا كان الطلاق بايناء وثلاث فلان يزوجها في عدتها وبعد
 انقضاء عدتها واذا كان الطلاق ثلثا في الحرة او ثنتين في الامه فلا
 له حتى تنكح زوجا غيره كما اصححنا وبذلك لم يطلقها او يزوجها

والصبي المراهق في التحليل كالبالغ ووجوب المولي لا يحلها واذن زوجها سطر
 التحليل فالتكاح مكروه فان وطئها حلت الاول واذ اطلت المرأة نطقه
 او نطقين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم عاكت
 الحواشي عاكت تلك تطليقات ويعد الزوج الثاني مكره في ذلك
 في الطلاق كما يحد في ذلك وقال محمد بن جهم الله لا يحد من ذلك
 واذ اطلتها ثلاثا فصارت قد انقضت عدتي وتزوجت في
 الزوج وطلقتي وانقضت عدتي والمدة تحتملك جاز للزوج ان
 يصدقها اذا كان في غلبه نظر الخصام قد **باب**
الايلاء اذا قال للرجل امرأته ولله الا فريك او لا فريك اربعة
 اشهر فهو مولى فان وطئها في اربعة اشهر حلت في ميسر ولم يمس
 الكفارة وسقط الايلاء وان لم يفر بها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقه
 فان كان حلف على اربعة اشهر فقد سقطت البين وان كان حلف على ابد
 فاليمين باقية فان عا دق وتزوجها على الايلاء فان وطئها ولا وقعت بغيري

هذا هو الصحيح في الايلاء
 انما هو في اليمين
 انما هو في اليمين

اربعة اشهر نطقه اخري فان تزوجها على الايلاء وقع بمضي اربعة
 اشهر نطقه اخري فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء
 طلاق واليمين باقية فان وطئها كفر بمسره وان حلف على اقل من اربعة
 اشهر لم يكن مولى وان حلف بحج او صورة او صدقة او عتق او طلاق فهو
 مولى وان لم يكن في المطلق الرجعية كان مولى وان لم يكن باين لم يكن مولى
 وهذه الايلاء اربعة اشهر وان كان المولي عريضا لا يقدر على الجماع او كانت
 للمرأة عريضة او كانت بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء
 فقيوة ان يقول لبيانه فبنت لهما فان قال ذلك سقط الايلاء وان صح
 في المدة بطل ذلك التي وصافيه بالجماع واذا قال امرأته انت على خاف
 سئل عن نيتهم فان قال اردت الكذب فهو كما قال وان قال اردت الطلقة
 فهي تطليقة باينة الا ان ينوي الثلث وان قال اردت لظهار فهو ظهار
 وان قال اردت العجم او لم ارد بدنيا فهو بمنزلة يصبر بها مولى
باب الخلع اذا نسأ الزوجان وخافا

هذا هو الصحيح في الخلع
 انما هو في الخلع
 انما هو في الخلع

الظهار فهو ظهار وان قال ارحم اطلاقه مطلقا بين وان لم يكن
لديته فليس بشي ولا يكون الزهار الاخر وجهه فان ظاهره لم يتم بكن
مظاهرا وقر قال النسابة انهن على كظم لقي كان مظاهرا فجماعتهن وعليه
لكل واحدة منهن كفارة وكفارة الظهار عتق رقبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل ذلك قبل
المسيس بخبري في ذلك عتق الرقبة الكافرة والمسلمة والذكر والانثى
والصغير والكبير ولا يجوز العمياء ولا المقطوع عن اليدين او الرجلين
وجوز الاصم والمقطع احدى اليدين باحدى الرجلين من خلاف فلا
يجوز مقطوع ابهامي اليدين ولا الجوز الذي لا يعقل ولا يجزي عتق
المدبر وامر الولد والمكاتب الذي ذي بعض المال فان عتق مكاتبنا
لم يورث شيئا جازوا من اشترى اباه او ابنه بنوي بالشر الكفارة جاز
عنها وان عتق نصف عبدا مشتركا عن الكفارة وضيقه باقية فاعتقه بخ
عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان عتق نصف عبده عن كفارة ثم عتق

باقية عنها جازوا وان عتق نصف عبده عن كفارة ثم جاع القى ظاهر منها
ثم عتق باقية لم يجز عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة
صوم شهرين متتابعين ليس فم شهر رمضان ولا يوم العطر ولا يوم
للخرو ولا يوم النشوق فان جاع النظار منها في خلال الشهرين ليل عافدا
او نهارا ناسيا استأنف لصوم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ورافط
يوما منها بعد او بعد عذرا استأنف واذا طاهر العبد لم يجز في الكفارة
الا للصوم فان عتق المولى عندنا واطعمه من ثمر او صاعا من تمر او شعير
اطعم ستين مسكينا كل مسكين نصف صاع من ثمر او صاعا من تمر او شعير
لو قيمته ذلك فان غدا هم وعشاءهم جاز قليلا اكلوا او كثيرا فان اعطى
مسكينا واحدا ستين يوما اجزاء فان اعطاه في يوم واحد من ثمره الاغذية
وان قر بالتي طاهر منها في خلال الاطعام لم يسأنف وغر جبت عليه
كفارة بظاهره فاعتق رقبتين لا ينوي عن احدهما بعينه جاز عنها وكذا
اذا صام بعد شهر او اطعمه ثمانية عشر من مسكينا جازوا وان عتق رقبة واحدة

وهي حرة من تحيض فعدتها ثلث اشهر واذا اقراء الحيض وان كانت لا تحيض
 من صغير او كبر فعدتها ثلث اشهر وان كانت ^{مطلقة} فعدتها ان تضع حملها وان كانت
 امراً فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر ونصف واذا مات
 الرجل غرا حرته فعدتها اربعة اشهر وعشر وان كانت امراً فعدتها شهر
 وخمسة ايام وان كانت املاً فعدتها ان تضع حملها واذا ورثت المطلقة
 في الموضع فعدتها بعد الاجلين فان اغتقت لامر في عدتها فخطا ^{او حرم}
 انشقت عدتها الى عدة الحائض ^{او اعتقت} وهي ميتة او متوفى عنها
 زوجها لم تنقل عدتها الى عدة الحائض وان كانت ايسر فاعتدت بالشهور
 ثم رأت لذر انتفض فامضى عنها وكان عليها ان تستاء نف لعدة الحيض
 والمنكوحه نكاحاً فاسداً او الموطوءة ^{بغير شهوة} بشبهة عدتها الحيض في الفرقة
 والموت وان مات بولي اقر الولد عنها او اعتقها فعدتها ثلث حيض وان
 مات لصغير غرا حرته وبها جلد فعدتها ان تضع حملها فان حدث الحمل
 بعد الموت فعدتها اربعة اشهر وعشر واذا طلق الرجل امراته في حال الحيض

لم تعتد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق واذا وطئت لمعتدة بشبهة
 فعليها عدة اخرى وتداخلت لعدتان فيكون ما نزل من الحيض محسباً
 به منهن جميعاً فان انقضت لعدة الاولى ولم تكمل الثانية فان عليها تمام
 لعدة ^{الثانية} وابتداء العدة في الطلاق عقب الطلاق وفي الوفاة عقب
 الوفاة فان لم تعلم بالطلاق والوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت
 عدتها والعدة في النكاح للفاسد عقب التفريق بينهما او غر الولي
 على ترك وطئها وعلى المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالعدة
 الاحداد بترك الطيب والزينة والادخار والحلل او غر عذر ولا تختص
 بالحناء ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بضعف ولا غفران ولا احداً على كافة
 ولا صغيرة وعلى لامر الاحداد وليس في عدة النكاح الفاسد ولا
 في عدة امر الولد احداد ولا ينبغي لخطيب المعتدة ولا باء من النكاح
 في الخطبة ولا يجوز للمطلقة الرجعة والمبتوتة الخروج من بيتها الا بالضرورة
 والمتوفى عنها زوجها يخرج منها ولو بعصر الليل ولا يبيت في غيرها الا بالضرورة

ان تزوجها رجلاً ولم يعلم انها معتدة او منكوبة
 او وجدها على فراشه والناس ظنم
 انها تزوجت محسباً

وعلى المعتدة ان تعتد في المثل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة
 فان كان نصيبها من دار المثل لا يكفيها واخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت
 واليهم وان يسافر الزوج بالمطقة الرجعية فاذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً
 ثم تزوجها في عتمة وطلقها قبل ان يدخلها فاعليه مهر كماله وعليها عدة ^{تتبع}
 وقال محمد بن عمر الله نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى وثبت نسب ولد
 المطلق الرجعية ان اجاءت برستين او اكثر لم ترق بانقضاء عتمة والى
 اجاءت بر لاقل من ستين ياث وارخاءت بر لاكثر من ستين ثبت نسب
 وكانت رجعت والمبتوتة ثبت نسب لدها اذا اجاءت بر لاقل من ستين
 واذا اجاءت بر ثلثا وستين من يوم الفرقة لم يثبت نسب الا ان يذبح
 ويثبت نسب لدها للمنفقة عنها زوجها ما بين الفاة وبين ستين وان اعترفت
 المعتدة بانقضاء عتمة اجاءت بولد لاقل من ستة اشهر ثبت نسب
 وان خابت بر ستة اشهر ثبت نسب واذا ولدت للمعتدة ولد لم يثبت
 نسب عند الحي حنفية رضي الله عنه الا ان يشهد بولدها رجلان او رجل واحد

الا ان يكون هناك جلا ظاهراً واعترف قبل الزوج فثبت النسب من
 غير شهادة وقال ابو يوسف ومحمد بن عمر الله ثبت في الجميع بشهادة
 امرأة واحدة واذا تزوج ^{الرجل} امرأة خات بولد لاقل من ستة اشهر يثبت
 تزوجها لم يثبت نسب وان خابت بر ستة اشهر فصاعدًا ثبت نسب
 ان اعترف بالزوج او سكنت واخرجت بالولادة يثبت بشهادة امرأة واحدة
 تشهد بالولادة واكثر مدة الحمل ستان واقل ستة اشهر واذا طلق الذي
 الذي لم يولد عتمة عليها واذا تزوج الحامل من الزنا جاز النكاح ولا يطأها
 حتى يضع حملها **باب النفقات** النفقة واجبة
 للزوجة على زوجها مسلمة كانت وكافرة اذا سلمت نفسها في منزله فعليه
 نفقتها وكسوتها وسكنها يعتبر ذلك بما لها من جميع ما هو مستحق
 الزوج او محسر فان امتنع من تسليم نفسها حتى يعطيها مهرها فلا نفقة
 وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها وان كانت صغيرة لا يستمتع
 بها فلا نفقة لها وان سلمت ليه وان كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطء

بها لو لم تزف اليه بيت زوجها لا نفقة
 وهو رواية عن ابو يوسف ومحمد بن
 بعض الحكماء من يزوجها

والمرأة كيرة فلها النفقة من المهر واذا طلق الرجل امرأته فلها النفقة
 في السكنى في عتقها مرجعيا كان وبائنا ولا نفقة للموتى عنها زوجها
 وكل فرقة جاءت قبل المراءة بعصية فلا نفقة لها وان طلقها أثناء
 ارتدت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من نفسها ان كان بعيد
 الطلاق فلها النفقة وان كان قبل الطلاق فلا نفقة لها واذا اختلفت المراءة
 في دين او غصبها رجل كرها فذهب بها او حجب مع محرور فلا نفقة وان
 مرضت في منزل الزوج فلها النفقة وتفرض على الزوج نفقة جارية اذا
 كان موطرا ولا تفرض له كثر من واحد واحد وعليه ان يسكنها في دار مفردة
 ليس فيها احد غيرها الا ان تخار ذلك وان كان له ولد غير غيرة فليس له
 ان يسكن معها وللزوج ان يمنع ولديها وولدها من غيرة واهلها
 من الدخول عليها ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها انى وقت لخيارها وقت
 اعسر نفقة امرأته لم يفرق بينهما وقال لها استديني عليه واذا غاب الرجل
 ولها في يد رجل يعرف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال

نفقة زوجته الغايبة ولده الصغار والديها وبها خذ منها كقبلة
 بها ولا يقضى نفقة في مال الغايبة لا له ولا يقضى القاضي لها بنفقة
 الا عسار ثم ايسر فخاصمة ثم لها نفقة الموسر واذا مضت مدة له
 بنفق الزوج عليها وطا لبنته بذلك فلا يسئ لها الا ان يكون القاضي فرض
 لها النفقة او صاحبت الزوج على فقد لهما فيقضى لها بنفقة ما مضى
 واذا مات الزوج بعد ما يقضى عليه بالنفقة ومضت شهر سقطت النفقة
 وان اسلفها نفقة الستة اشهر مات لم يسر جع منها يسئ وقال محمد رحمه الله
 تحسب لها نفقة ما مضى باق الزوج واذا تزوج العبد حرة فتقتها
 دين عليه يباع فيها واذا تزوج للرجل مائة فبواها مولاها معه من لا فعلية
 النفقة وان لم يبتو بها ولا نفقة لها ونفقة الاولاد الصغار على الاب
 لا يسار كمن فيها احد كما لا يسار كمن في نفقة الزوج جناحد وان كان الصغير
 رضيعا فليس على امه ان ترضعه ويستاء جولا اب من رضعه عندها
 فان استاء جولا فخير زوجته او معتد تلمس رضع ولدها لم يجز وان نفقت

عندها فاستأجرها على الرضا عرجا فان قالوا لا استأجرها جاء
 بعينها فرضيت لغيره بل اجرة الاجنبية كانت لغيره فان التقت
 نكاحا لم يجز الزوج عليها ونفقة الصغير واجبة على بيده وان دخل الفقه في بيته
 كما تجب نفقة الزوج على الزوج وان دخل الفقه في دينة واذا وقعت الفقة
 بين الزوجين فالأحق بالولد فان لم تكن المرأة له ولها ولي من أمرها
 فان لم تكن فامر الأب ولي من أمه وان لم تكن جدة فالأخت ولي
 من العاقول الخ لثت وتقدر اخن من الأب والآخر من اخن من الأم
 من الأب من الخ لثت ولي من العاقول من كثر من الأخوات ثم العاقول من كثر
 كذلك وكل من تزوجت من حق له سقط حقها إلا الجدة إذا كان زوجها
 الجد فان لم يكن للصبي امرأة من أهله فاختصم فيه الرجال فالأقرب منهم
 نصيبا والآخر الجدة لغيرها حتى ياء كل واحد ويُسرى بحدته وليس
 وحدته ويستتبع وحدته والجارية حتى تحيض ومن سوي الآخر والجدة
 لغيرها الجارية حتى تبلغ حداً شتمى والامراة اذا اعتقها مولاها والولد

إذا اعتقت كالحرة وليس لأمه وامر الولد قبل العتق حق في الولد والكبر
 لغيره بولدها المسلم والمعتق لا يزوجها ولا يزوجها لغيره الكفر إذا ارادت
 المطلقه ان تخرج بولدها من المصنف ليس لها ذلك الا ان يخرجها الى وطنها
 وقد كان للزوج تزويجهما في علي الرجل ان ينفق على ابويه واجدانه وحواشي
 اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينة ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين
 الا للزوجة ولا بويين والجداد والجدات والولد وولدا الولد
 ولا يشارك الولد في نفقة ابويه احد والنفقة لكل ذي رحم محررا اذا
 كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرنا او اعمى
 فقيرا يجب ذلك على مفدر الميراث وتجب نفقة الابنة البالغة والابن
 الزوج على ابويه انما على الابن لثلاثان وعلى الآخر لثلاث ولا تجب نفقتهم
 مع اختلاف الدين ولا تجب على الفقير واذا كان لغيره الغايب مال قضى فيه نفقة
 ابويه وانما باع ابوه متاعا في نفقة جاز عند أبي حنيفة رضي الله عنه
 وانما للعقار لم يجز وان كان لغير الغايب مال في يد ابويه فانفقاه منهم

وان كان له مال في يد اجبني فانفق عليه ما بغر از القاضى ضموا واذا بقى
 القاضى للولد والوالدين وذوي الارحام بالتفقه فمقت مدة
 سقطت الا ان اذن القاضى في الاستدانة عليه على المولى ان
 ينفق على عبده وامته فان امتنع وكان لها كسب كسبا وانفقا ولا
 لم يكن لها كسب انجب المولى على بيعها **كتاب العتاق**
 العتق يقع من الخالب العاقل في ملكه اذا قال عبده او امته
 انت خا ومعتق وعتق او محررا وقد حررتك او اعتفك فقد
 عتق نوي المولى العتق او لم ينو وكذلك اذا قال انا سكت خا وحرك
 او رقتك او بدتك وقال امته فربك خا وقال املاك على
 ونوي بالحرية عتق وان لم ينو لم يعتق كذلك كذايات العتق وقال
 لا سلطان لي عليك ونوي به العتق لم يعتق وان قال هذا ابني ثوبت
 على لك او قال هذا مولاي واما مولاي عتق وان قال ابني اولا فحج
 لم يعتق وان قال القاهر لا يولد مثله لثله هذا ابني عتق عند ابي حنيفة

رضي الله عنه واذا قال الامته انت طالق بنوي به الحرية لم يعتق وان قال
 لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال ما انت الا مولى عتق واذا ملك المولى
 ذارهم محررا منه عتق عليه واذا اعتق المولى بعض عبده عتق له البعز
 ويسعى في بقية قيمته لمولاه عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو ثوبان
 ومحمد رحمهما الله يعتق كله وان كان العبد بين شركين فاعتق احدهما
 بضيبه عتق فان كان موطرا فشر بكم بالخيار ان شاء اعتق وان شاء
 ضم شر بكم قيمة بضيبه وان شاء استسعى العبد وان كان المعتق معسرا
 فالشريك بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وقال ابو ثوبان
 ومحمد رحمهما الله ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع الغنى
 واذا اشترى رجلا من ابناء اجدان عتق بضيبه الابن لغيره عليه وكذلك
 اذا ورثاه فالشريك بالخيار ان شاء اعتق بضيبه وان شاء استسعى
 واذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية سعى العبد لكل واحد منهما
 في بضيبه فموسر بين كانا او مفسرين عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال

ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان كانا موسرين فلا سعاية عليه وان كانا بايعي
 سبيهما وان كانا احدهما موسرا والاخر معسرا استغنى للموسر ولم يسع للمعسر
 ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى وللشيطان وللصنم عتق وعتق المكرة
 والسكران واقع واذا اضاء العتق الى ملك او شرط صحيح كما يضحى في الطلاق
 واذا خرج عبد من دار الحرب لينا مسلما عتق واذا اعتق جارية حامل
 عتق حملها وان اعتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق لغيره واعتق عبده على
 فقيد العبد عتق وله مال ولو قال ان اردت ان ياتي لي ثقاتي فخرجت من دار
 ما ذونا فان اخصر المال اجر الحاكم المولي على قبضه وعتق العبد وولد
 الا من غرق لاها خرو ولدها غرق وجها ملوك لسيدها وولد الحرة
 من العبد من العبد **باب التدبير** اذا قال المولي
 لملوك اذا مت فانت خرا وانت خور مني وانت مدبر او قد تبرك
 فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته والمولي ان يستخذه ويواجه
 وان كان مت وطئها ولدان من وجها فان مات المولي عتق المدبر مثل ما

ان يخرج من الملك وان لم يكن له مال غره سعي في ثلثي قيمته فان كان على المولى
 دين سعي في جميع قيمته لغوايه وولد المدبرة مدبر فان علق المدبر
 بموته على صفة مثل ان يقول ان مت غره في هذا او سفي هذا او مرض
 كذا فليس مدبرا ويجوز بيعه فان مات المولي على الصفة التي ذكرها عتق
 كما يعتق المدبر **باب الاستبداد** اذا ولد له
 غرق لاها فقد صارت امر ولد له لا يجوز بيعها ولا تملكها وله وطئها
 واستخذامها واجارتها وتزويجها ولا يثبت نسب لدها الا ان يعترف
 به فان جاءت بعد ذلك بولد ثبت نسب بغير اقرار وان نفى ان ينفى
 وان تزوجها فجات بولد فهو في حكم امة واذا مات المولي عتقت جميع
 المالك لانها معها السعاية للغوايه وان كان على المولي دين واذا وطئ الحرة
 امة غيره بشكاح فولدت منه ثم ملكها صارت امة ولدها وان وطئ امة
 جارية امة فجات بولد فادعاء ثبت نسب وصارت حرة ولدها
 وعليه قيمتها وليس عليه عتقها ولا قيمته ولدها وان وطئ ابنة الاب

المولى

مع بقاء لاد لم يثبت النسب فان كان لاد مبتائت النسب من
الجد كما يثبت غراب واذا كانت الجارية بين ثلثي خفاء بولد فاعاه
احدهما ثبت نسب من فصار لاد ولد له وعليه نصف عقرها
ونصف قيمتها وليس عليه شيء من قيمته ولدها فان ارد عيها معا ثبت
نسب منهما وكانت لاد امرأه ولدها وعلى كل واحد منهما نصف العقر
فصاها بالمد على الآخر ويرث لاد من كل واحد منهما ميراث ابن كامل واما
يرثان من ميراث ابي واحد واذا وطئ المولى جارية مكاتبته فاعاه
بولد فاعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب لولد منه وكان عليه
عقرها وقيمتها ولدها ولا نصير امرأه ولدها وان كذب في النسب لم يثبت
باب المكاتب
واذا كان المولى عبده او امته على شرط عليه وقبل العبد ذلك
صار مكاتباً ويجوز ان شرط للمالك الا ويجوز فوجلاً ومنتجماً ومكاتبته
العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء واذا تمت الكتابة خرج المكاتب

من يد المولى ولم يخرج من ملكه فحوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له
الزواج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا ياتى البيعة ولا يتكفل فان
ولد له ولد فاعاه دخل في كتابته وكان حكمه حكمه وكسبه له وان
خرج المولى عبداً من امته كان بينهما فولدت منه ولداً دخل في كتابتها
وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته من امر العقر فان جني عليه او علم
ولدها لم يمتد الجنابة واذا انفق الا لها غرمه واذا اشترى المكاتب باه
او ابنته دخل في كتابته وان اشترى امرأه دخل في كتابته
ولم يجز له بيعها وان اشترى داراً من ماله او ولد له ولد دخل في كتابته
عند ابي حنيفة رضي الله عنه واذا اعجز المكاتب عن بيعه نظر الحاكم في حاله
فان كان له خير يقبضه او مال يقدّر له من ثمنه وانظر عليه البو غير الثلاثة
وان لم يكن له وجه وطلب المولى ثمنه غرمه وفسخ الكتابة وقال ابو يوسف
رغمه لا يجرم حتى يتولى عليه نجاته واذا اعجز المكاتب عن ابي احكام الرق
وما في يده غرمه كساب لولاه وان مات المكاتب له مال لم ينفخ الكتابة

وقضيت كتابته في الكسابة وحكم بعثته في آخره فخرجوا حيانه وان لم
 يترك وفاء وترك ولد له ولد في الكسابة سعي في كتابته بيبه على نحو مير
 واذا ادي حكمنا بعنق بيبه قبل موته وعنق لولد وان ترك ولد له لم يترك
 قبل له اما ان يودي الكسابة حاله ولا ترددت في الرقبه واذا كاتب المسلم
 عبده على غير اخذ خيرا او على قيمة نفسه فالكسابة فاسدة فان ادي الخمر
 عتق وله في سعي في قيمته لا ينقص من المسمى ويزاد عليه وان كاتبه
 على حيوان غير هو صوفي ككتابته جائزه واذا كاتب عبد بكتابته واحده
 بالف درهم او اذ باعتفا وان عجز ان يرد الى الرقبه وان كاتبها على ان يترك واحد
 منها صانع غير آخر جانف الكسابة وايها ادي عتقا ويرجع على تركه
 بنصف ما ادي واذا اعتق المولى مكاتبه عتق بعنقه وسقط عنه مال
 الكسابة واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكسابة وقيل له اذ المال
 الى ورثة المولى على نحو مير فان عتق اخذ الورثة لم ينفذ عتقه وان عتق
 جميعا عتق وسقط عنه مال الكسابة واذا كاتب المولى امر وولده جائز

وان مات المولى سقط عنها مال الكسابة وان ولد مكاتبه منه فمير بالخيل
 لشرائه مضت على الكسابة وان شئت عجزت نفسها وصارت امر ولد له
 واذا كاتب مدبرة جاز وان مات المولى ولا مال له كانت بالخيار مير ان
 تسعي في ثلثي قيمتها او ببيع مال الكسابة وان كاتبه صح التدبير
 ولها الخيار لشرائه مضت على الكسابة وان شئت عجزت نفسها وصارت
 مدبرة وان مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له فهي بالخيار لشرائه
 سعت في ثلثي مال الكسابة او ثلثي قيمتها عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 واذا اعتق المكاتب عبده على مال لم يخر واذا وهب على عوض لم يخر
 وان كاتب عبده جاز فان ادي ثلثي قبل ان يعنق لا اول فاوله للمولى
 وان ادي بعد عتق المكاتب لا اول فاوله له **باب**
الولاء اذا اعتق الرجل مملوكه فاولاه له وكذلك المراهة تعتق فان
 شرط انه سايبه فالشرط باطل والولاء لم يعتق واذا ادي المكاتب
 عتق ولا اوله للمولى ان عتق بعد موت المولى فان مات المولى عتق مدبره

نه فاولاه لورثة المولى

واهبات واده وولاء هملد وخر ملك ذار حمر من عتق عليه واده
 له واذ تزوج عبد رجل امره اخفا عتق مولى الامر الامر وهي حامل
 من العبد عتق وعتق لها وولاء الحمل لمولى اخر لا ينتقل عنه بذلك
 فان ولدت بعد عتقها اكثر من سنة اشهر ولذا فوله لمولى اخر
 فان عتق العبد حر ولاء ابنته وانتقل عتق الى اخر الى مولى الاب ومن
 تزوج من العبد عتق للعرب فولدت له اولاد فوله ولدها لمولها
 عندى حنيفه ومحمد رجمها الله وولاء العتق تصيب فان كان للعتق
 عصبه من النسب فهو ولي منه فان لم يكن له عصبه من النسب فيرثه للمعتق
 فان مات لمولى ثم مات المعتق فيرثه لمولى دون بناته وليس للبناء
 من الولاء الا ما اعتق او عتق من كاتبن وكاتبت محكمتين واذا
 ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر فيرث المعتق الابن من ابنته و
 الولاء للكبر واذا اسلم رجل على يد رجل وولاه على ابنه يعقل
 عندا واسلم على يد غيره وولاه قالوا لا يصح وعقله على مولاه فان مات

ولا وارث له ميراثه للمولى وان كان له وارث فهو ولي منه والمولى
 لا ينتقل عنه بولائه الى غيره فام يعقل عنه فان عتق عنه لم يكن له عتق
 بولائه وليس لمولى العتق ان يزوج الى احد كتاب
الجنایات القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما
 جرى مجرى الخطا والقتل بسبب العمد ما تعد ضربه سلاح او بالعصا
 بحجر السراح في تفرق الاجزاء كالمخدر الجنب والجر والنار جرح
 ذلك الماء ثم والقود الا ان يعقوا اولياء ولا كفارة فيه وشبه العمد
 عندى حنيفه رضي الله عنه ان يعمد الضرب بالسلاح ولا ما جرى
 مجرى السلاح وقال ابو يوسف ومحمد رجمها الله اذا ضربته بحجر عظيم او
 خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمد ان تعد ضربه بالاقطار غاليا وهو
 ذلك على القولين المائم والكفارة والقود فيه وفيه مغلظة على العتق
 والخطا على وجهين خطا في القصد وموانير في شخصه يظن صيدا
 فاذا هو دقي وخطا في الفعل وموانير في غرضه فيصيب دما وجرحا

ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا ما تم فيه وما يجري مجرى الخطأ مثل
 النائم ينقلب على رجله فيقتله حكمه حكم الخطأ فاما القتل بسبب كافر البئر
 ووضع الحجر في غير ملكه وموجبه اذا تلف فيه ردي الدية على العاقلة
 ولا كفارة فيه والقصاص واجب يقتل كل تخلف الذعر على الثاء بيد اذا
 قتل عدا او يقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذي ^{ارسله في ذمة الفدية} ولا يقتل المسلم
 بالمستاء عز ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالقتيل والصغير بالاي على المخرج
 ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد ولا بمدبره ولا مكاتبه ولا بعبد ولده
 وعز وراث قصاصا على ايده سقط ولا يستوفى القصاص ابا السيف
 واذا قتل المكاتب عدا وليس له وارث لا المولى فله القصاص واذا قتل
 وفاء وارثه غير المولى فلا قصاص لهم ^{اراد يكون وانما لا بد من المكاتب} والجميع مع المولى واذا قتل
 عبد الرز لا يجب القصاص حتى يجمع الراهن والمفروز ^{من مجموع حلال}
 عدا فلم يزل صاحب فراش حتى يان فعلية القصاص ومرفوع يذبحه عدا
 من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل وما رز لا نف والاخذ من وجهه

غير جرح فقلعها فلا قصاص عليه فان كانت فائمة فذهب ثوبها فعليه القصاص
 يحيى للمرأة ويجعل على وجهه قطر طربق تقابل عينه بالمرأة حتى يذهب ثوبها
 وفي السر القصاص وفي كل شئ يمكن فيها المأثمة القصاص والقصاص في عظم
 الا السر والسر في الدية النفس شبر عدا انا هو عدا او خطأ ولا قصاص بين
 للرجل والمرأة فماد في النفس لا يبر الحر العبد ولا يبر العبد بوجبة الفصل
 في الاطراف من المسلم والكافر ومرفوع يذبحه نصف الساعد او وجهه
 جاذبه فري منها فلا قصاص عليه واذا كانت يد المقطوع صحيحة والباطل
 سلة او اقصدا لا صابع فالمقطوع بالخيار لئلا يقطع اليد المعيبة ولا
 لمعبرها وان شاء اخذ الاثر كماله ومن شئ حلالا فاستوعبت الشجة
 ما بين فرنيه وهي تستوعب ما ينقر في الساع فالمشجوع بالخيار لئلا
 اقصر بقدر الشجة فيستدي فرأي الجانبين شاء وان شاء اخذ الاثر
 ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر الا ان يقطع الحشفة واذا صطلح
 القاتل او لبا، المفتر على السقط القصاص وجب لئلا يلبس كان

او كثر فان على احد الشركاء من الذم والصلح من نصيبه على عوض سقط
 حق الباقي من الفصاير وكان لهم نصيبهم من الذية واذا قتل جماعة واحدا
 اقتص من سبعة اركان عدا واذا قتل واحدا جماعة فحضر اوليا المقبول
 فذلك جماعة ولا شيء لهم غير ذلك فان حضر واحد قتل وسقط حق الباقيين
 ومن وجب عليه الفصاير فان سقط الفصاير واذا قطع رجل من رجلين
 واحد منهما وعليهما نصف الذية وان قطع واحد يميني رجلين فحضر اهلها
 يقطع ابده وباه خدامه نصف الذية تقسمان نصفين وان حضر واحد
 منهما فقطع بده فلا هو عليه نصف الذية واذا اقر العبد بقتل العمد
 لزم القود ومن مري رجل عملا فنفذ السهم منه الى آخره فانما فعلية الفصاير
 لا هو الذية للثاني على عاقلة **كتاب الدييات**
 اذا قتل رجل رجلا شرب عد فاعلى عاقلة دينه مغلظ وعليه كفارة
 ودية العمد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله ما بين ارباع
 ارباعا وخمس وعشر فزنت مخاض وخمس وعشر فزنت لبون وخمس وعشر فزنت

فلا قصاص على كل واحد

وخمس وعشر فزنت عن ولا يثبت المغلظ الا في ابدل خاصة فان قضى بالدية
 فغسل ابدل لم تغلظ وقتل الخطاء تجب به الذية على العاقلة والكفارة على
 العاتك الذية في الخطاء ما عدا ابدل الخطاء عشرين فزنت مخاض وعشر ابدل
 وعشر فزنت لبون وعشر فزنت حقن وعشر فزنت جعدة ومن العيز الف دينار
 الورق عشرة الا في درهم ولا يثبت الذية الا بهذه الانواع الثلاثة عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله العيز ما يبقون ومن
 الغنم الفاساة وفي الخلل ما ياحل كل حلل ثوبان ودية المسلم والذي سواه
 وفي النفس الذية وفي المارن الذية وفي اللسان الذية وفي الذكر الذية
 وفي العقل اذا ضرب برأسه فذهب عقله الذية وفي اللحية اذا حلفت فلم تثبت
 الذية وفي شعر الرأس الذية وفي الحاجبين الذية وفي العينين الذية
 وفي اليدين الذية وفي الرجلين الذية وفي الاذن الذية وفي الشفتين
 الذية وفي الاثني عشر الذية وفي ثديي المرأة الذية وفي كل واحد من هذه
 لا مائة نصف لذية وفي اشعار العينين الذية وفي احد ما ربع الذية

وفي كل اصبع من اصابع اليد بين الرجلين عشر الدية والا اصابع كلها
سواء وكل اصبع فيها ثلثة مفاصل في احدها ثلثة دية الا اصبع وانما
مفصلان في احدهما نصف دية الا اصبع وفي كل من حش من الابل
والاسنان والا فاس كلها سواء ومن ضرب عضوا فاذ به منفعته
ففيه دية كاملة كما لو قطع كاليد اذا اسلكت والعجز اذا ذهب ضوفا
والشجاع عشرة الحارصة والدمعة والدامية واللباضعة والمثانة
والسحاق والموضحة والحاشمة والمنقلة والامة في الموضحة القصا
ان كانت عذرا ولا قصاص في بقية الشجاع وما دون الموضحة ففيه حكومة
عليك وفي الموضحة ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الحاشمة عشر الدية
وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلثة دية وفي الجافية
ثلثة دية فان نفدت فهي جانيقان ففيها ثلثة الدية وفي اصابع اليد
نصف دية وان قطعها مع الكف ففيها نصف دية وان قطعها مع نصف
الساعد ففي الكف نصف دية وفي الرابطة حكومة عدا وفي الاصبع الدية

حكومة عدا وفي عجز الصبي وذكره ولسانه اذا لم تعلم من حكومة عدا
ومن شج رجل موضحة فذهب عقله او شعره او سيرة دخل امرئ الموضحة
في الدية وان زحف به معدا وبصره او كلامه فعليه امرئ الموضحة مع
الدية ومن قطع اصبع رجل فثلثة اخرى الى جنبها ففيها امرئ الا فاصلا
فيه عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومن قلع ستر رجل فنبت مكانها الخرج
سقط الامرئ ومن شج رجلا فالتحت لم يوطأ اثره ونبت الشعر سقط
الامرئ عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف عليه السلام قال
محمد بن علي لرجلة الطبيب فرجع رجلا مجرا حمة لم يفتقر منه حتى يراه ومن
قطع يد رجل خطا فقتل قبل البرء فعليه الدية وسقط امرئ اليد وكل
عد سقط فيه القصاص بشيء من الدية في مال العاقل وكل امرئ حجب
بالصلح فهو في مال العاقل واذا قتل الدية بشيء من الدية في مال العاقل
وكل خاية اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا يصدق على عاقلته وعمل الصبي
والجنون خطا وفي الدية على العاقلته ومن حفر في طريق المسلمين

او وضع حجر فتلطف بذلك انسان قد بصر على عاقلة وان تلف قيمته
 فضاها في ماله وان شرع في الطريق وسنا او منرا بافسط علم
 انسان فعطبت فالديرة على عاقلة ولا كفارة على حافر البئر ووضع
 الحجر وخفر بئر في ملكه فعطبت بها انسان لم يضر والراكب ضار لما
 الدابة وما اصابت يدها او كدمت ولا يضر ما نحت برجلها الى
 ذنبها فانزلت وبالت في الطريق فعطبت به انسان لم يضر والراكب
 ضار لما اصابت يدها او رجلها والقائد ضار لما اصابت يدها او
 رجلها ووقد دق طار فهو ضار لما وطئ فانزلت فمها بقى فالعقل
 عليها واذا جنى العبد جناية خطأ قبل المولى له اما ان تدفع بها او تقدر
 فان دفعه ملكه وفي الجناية وان قد اده بارئها فارغار فجنبي
 كان حكم الجناية الثانية حكم لاوي واخرجني جانيين قبل للمولى انما
 ان تدفع للمولى الجانيين يقسمان على قدر حقيقتهم واما ان تدفع
 بارئ كل واحد منهما وان اعتقد المولى ومولا يعلم بالجناية ضمن لا قدر قيمته

وحرار منها وانزل على المولى واعتقد بعد العلم بالجناية وجب عليه ان يضر
 واذا جنى المذنب لو اقر الولد جناية ضمن للمولى لا قدر قيمته ووارثها
 فان جنى اخري وقد دفع المولى القيمة الى اول بقضاء فلا يثنى عليه شي
 وفي الجناية الثانية وفي الجناية لاوي فيشارك فيها اخذ فاركار المولى
 دفع القيمة بغير قضاء فالولي الجاني ان شاء اتبع المولى وان شاء اشع
 الجناية لاوي واذا مال الجاني الى طريق المسلمين وطول صاحبته بقضه
 واستهد عليه فلم يقض في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن وانلف من
 نفس له والى يستوي ان يطالبه بنقصه مسلم او ذمي وان مال الى دار
 رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة واذا اصطدم فارسان فانا فعلى
 عاقلة كل واحد منهما دية لاخي واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته
 لا يزداد على عشرة الاف درهم وان كانت قيمة عشرة الاف واكثر فعليه
 بعشرة الاف لا عشرة وفي لا هذا اذا زادت قيمتها على الدية خمسة
 الاف لا عشرة وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد على خمسة الاف لا عشرة

وكل ما يقدر فرد به الحرف هو مقدار قيمة العبد واذا ضرب بطا اربعة فالتفت
 حينئذ ميتا فعليه غرة نصف عشر الدية فان الفدية جيا ثم مات فعليه دية كاملة
 وان الفدية ميتا ثم مات لام فعليه دية وغرة وان مات ثم الفدية ميتا فعليه
 دية في الاثر فلا يثنى في الجنين وما يجب في الجنين موروث عنه وفي جنين
 الاثر اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لو كان جيا وعشر قيمته ان كان انثى
 ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطاء عتق رقبة مؤمنة
 فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا يجزى فيها الاطعام والله اعلم
كتاب مسائل الفتن واذا وجد القتل في محلة
 لا يعلم وقتل المستخلف خمس من جلاتهم تجزى لهم الولي بالله ما قلناه ولا
 علمنا له قالوا فاذا حلفوا بقضي على اهل المحلة بالدية ولا يستخلفون
 ولا يقضي لهم بالجناية وان لم يكن اهل المحلة كثر ايمان عليهم حتى يتم
 خمسين ولا يدخل في القسام صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد وان وجد
 ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان له عييل من انفسه

او خرج به او غرقه وان كان خرج من عنده او عذبه فهو قتل واذا
 وجد القتل على دابة بسوقها رجل فالدية على عاقلة روض اهل المحلة ولا
 وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا بد من رجل
 السكان في القسامة مع الملاك عند اي حيفه رضي الله عنه وهي
 على اهل الخطن ووزل المسترف لو تقي منهم واحد وان وجد القتل في
 سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين وروض اهل القتل في مسجد
 محلة فالقسامة على اهلها وان وجد في الجامع او الشارع لا عظم فلا محلة
 فيه والدية على بيت المال وان وجد في برية ليس بقرية عامرة فهو هدم
 وان وجد في قرية بين كان على اقرعها وان وجد في وسط القرية لم ير الماء
 فهو هدم وان كان محبسا بالسائي فهو على اقرع القرية من ذلك المكان وان
 ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم تسقط القسامة عنهم ولا
 ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم واذا قال المستخلف قتل فلان
 المستخلف بالله ما قتل ولا عرف له قالوا غير فلان واذا شهد اثنان اهل

واهل المحلة مع الذين عليهم الامام عند القتل وهم على ما هم عليه وتوارثوا حقه اباؤهم

المحلة على رجل من غيرهم لم يقتله لم يقبل منها كتاب
المعاقلة الذب في سبب العمد والخطاء وكل دية وجبت بنفس
القتل على العاقلة والعاقلة اهل الديوان كالفائل غراهل الديوان
يؤخذ مرعطاباهم في ثلث سنين فان خرجت لعطابا في اكثر من ثلث سنين
او اقل اخذ منها ومن لم يكن من اهل الديوان فما قلته قبيلته تقطع عليهم
في ثلث سنين اجزاء الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودا
نقان وينقص منها فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم اليها قرى لقبائل
غيرهم ويدخل القائل مع العاقلة فيكون فم يودي مثل حدهم وعاقلة المعقن
قبيلة مولاه وولي الموالدين يعقل عنه مولاة قبيلته ولا تحمل القبيلة
اقل من نصف عمر الذب وتحمّل نصف لعشر فصاعداً وما نقص من ذلك فهو
في مال الجاني ولا تعقل العاقلة جنابة العمد ولا تعقل الجنابة التي اعترف
بها الجاني الا ان يصد قوه ولا تعقل ما لم يزل بالصلح واذا جنى الحر على العبد
جنابة خطاء كانت على عاقلة **كتاب الحدود**
للزنا يثبت بالبينة والقرار بالبينة ان تشهد اربعة من السهود على رجل

اولا بالزنا فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وابن زني وابن
زني وميتي زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا رايناها وطها في فرجها كالميل
في المحلّة وسال القاضي عنهم فعدلوا في السر والعلاينة حكم بشهادتهم و
الاقرار ان يقر البالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة محالين ^{في كل}
المقر كما اقر مرة القاضي فاذا اقر اربعة اربع مرات سأل عن الزنا ما يكون
هو وابن زني وابن زني فاذا بين ذلك لم يزل الحذف فان كان الزاني محصنا
رجعه بالجارية حتى يموت يخرج الى ارض قضاء يتدبى السهود به رجعه ثم لا مام
ثم الناس فاذا امتنع السهود عن الابتداء سقط الحد وان كان مفرا ابتداء
الا مام ثم الناس وغسله ويكفر بصل عليه وان لم يكن محصنا وكان
خالفه ما نزل جلد باء مام بضر بر بسوط لا مدة لضربا متوسطا
ينزع عنه ثيابه ويفرق القرب على اعضائه الامراء سر وجهه وفرجه
وان كان عبداً جلده خمسين جلدة وكذلك فان رجع المقر عن اقراره قبل
اقرار الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه وخلى سبيله ويستحب للامام

ويستحب لامرأه ان يلقى المهر الرجوع ويقول لعائلتك لست اوقبلت
 والرجوع للمرأة في ذلك سواء غلبت المرأة لا يزوج عنها غيرها الا الفرج
 والحسن وان خسرهما في الرجم جاز ولا يقيم للمولى الحد على عبده الا باذن
 الامام ^{والشور المحيط بالقطر} واذا رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضرب بالحد وسقط الرجم
 فان رجع بعد الرجم حد الرجوع وحده ^{وغيره} ومن رجع بعد الرجم وان نقص عدد
 الشهود بعد الرجم او شرط الاحصان ان يكون محررا بالغاع فلا مسلمة فترجع
 امرأته نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان ولا يجمع في المحصر
 بين الجلد والرجم ولا يجمع في بكثرة الجلد والنفق الا ان يري الامام ذلك
 مصلحته فيغيره على قدر ما يراه واذا رزق المهر فحد الرجم برجم فاركا
 حده الجلد لم يجلد حتى يراوا وان رزقت الحامل لم تحده حتى تضع حملها فان كان
 خذها الجلد في ثعالي من نفاسها ^{او من غير نفاسها} واذا شهد الشهود بحد متفاد وحل بمنعهم
 غرافته بعد ثم عدا من قبل شهدائهم الا في القذف خاصة وخروجي
 فماد والفرج غزروا ^{او} احدى على فوطي جارية ولده وولد ولده

هذه

وان قال علمت انها علي حرام واذا وطئ جارية لا يبيد وامرأه وزوجته
 او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت انها علي حرام خذ وان قال
 ظننت انها حلال لم يحد ^{او} وطئ جارية اخيرا وعمره وقال ظننت انها
 حلال خذ ومن زنى قبل البعد امرأته فقلن النساء انك زنى وجنتك فوطنها
 لاحد عليه وعليه المهر ^{او} وجد امرأة على فراشه فوطنها فعليه الحد
 ومن زنى امرأة لا يحل له نكاحها فوطنها تجب عليه الحد ^{او} من زنى امرأة في
 الموضع المكروه او على فراش فوطنها فلا حد عليه عند ابي حنيفة
 ويعمر وقال ابو يوسف ومحمد حد موكا الزنا وغروطي هيمه فلا حد
 عليه ومن زنى في دار الحرب ودار البغي فخرج اليها لم يقيم عليه الحد

باب حد الشرب

وغرير الحمر فاخذ ورجعها موجود فشهد الشهود بذلك عليه
 او اقر فعليه الحد وان اقر بعد ذهاب راجعها لم يحد وغرير النسيب
 خذ واحده على خرجه من راجع الحمر او ثقيهاها ولا يحد السكران حتى

يعلم انه سكران النبيذ وشربه طوعا ولا يجزى من ذلك عند السكر وحده الحزن
 والسكر في الحرمان من سوطا يفرق على يد من كما ذكرنا في الزنا فان كان عبدا اخذه
 اربعون ذراعا من ثوب الحر والسكر ثم رجع لم يحد وبشبه الشرب شهادة
 شاهد بزاوية واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
باب حذ القذف
 اذا قذف رجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصرح الزنا وطالب المقتد
 بالحد حذ الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا يفرق على اعضائه ولا يجزى من سوط
 غيره من تزوج عند الفروج والختن وان كان عبدا جلده اربعين والاحصان
 ان يكون المقتد وفرا عاقلا بالغاملا عفيفا غفلا الزنا وخلفه نسب غيره
 فقال لست لابيك او باني الزانية وانتم ميتة محصنة وطالب لا يحد بها
 حد القاذف ولا يطالب بحد القذف للميت الا ان يقع القذف في
 نسب يقدف واركان المقتد محصنا جائز لا بين الكافر والعبد
 بالحد وليس للعبد ان يطالب هو لانه يقدف لغيره ولا يقر بالقذف

ثم رجع لم يقبل رجوعه وخالف العربي يا سبطي لم يحد وغرق الرجل
 يا ابن ماء السماء فليس يقاذف اذا نسبته الى عمته او خاله او زوج أمته
 فليس يقاذف وغرق وطبا حراما في غير ملكه لم يحد قاذف والملاحنة
 بولد لا يحد قاذفها ومرفذ مد او عبدا او كافرا بالزنا او قد مسلم
 بغير الزنا فقال يا فاسق او يا كافرا او يا خبيث غنم وان قال يا كافر او يا خبيث
 لم يعزر والتغيز اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلث جلدات وقال
 ابو يوسف رحمه الله يبلغ بالتغيز خمسة وسبعين سوطا فاراي
 الامام ان يضمن الى الضرب في التغيز الحبر فغل واستد الضرب بالتغيز
 ثم حد للزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومرفذ الامام او غنم
 فوات قدس هدر واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادة واتيان
 وان حد الكافر في القذف لم يحد قبلت شهادة والله اعلم
كتاب السرقة اذا سرق العاقل
 البالغ عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة

من غير استئذان في وجب عليه القطع والعبد والحر في القطع سواء
 وجب له القطع باقراره مرة واحدة او بشهادة شاهدين واذا اشترك
 جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع وارل صابه
 اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد نافيها بها في دار لا سافر كما
 الخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد وكذلك لا قطع في بيع
 للبذر الفساد كالقواكم الرطبة واللبن واللحم والبطيخ ولا في الزرع للذي
 لم يحصد ولا قطع في الاستربة المطربة ولا في الطيور ولا في سرقة
 المصحف واركاز عليه حليز ولا في الصليب للذهب ولا الشرايح ولا
 الرزد ولا قطع على سارق الصبي الحر واركاز عليه حلي ولا في سرقة العبد
 الكبير ولا قطع في سرقة العبد الصغير ولا قطع في لدنات كلها الا في دقن
 الحساب ولا في سرقة كلب ولا قرد ولا ذئب ولا طبل ولا غراب ولا قطع
 في السلاج والقنا والامور والصنادل واذا اتخذ الخس او ان لا
 ابواب قطع فيها ولا قطع على خائن ولا خائنة ولا قاتل ولا منتهب

وكان يجوز ان يحد على ما يريد من غير قيد السلام لا قطع على خائن ولا منتهب

لان اسم السارق لا يثبت لهم الا غنما ما قام
 وما ابو يوسف وان كان على ما يحد يقطع
 النفاذ لانه سرق نصابا من
 شدة كلام

وكان يجوز ان يحد على ما يريد من غير قيد السلام لا قطع على خائن ولا منتهب

ولا تخليص ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال السارق فيه
 شركته ومن سرق غنما يداو ولده او ذريته من غير محرم من ماله يقطع وكذلك
 اذا سرق احد الزوجين من اخيه او العبد من سيده او امرأة سيده او
 زوج سيده والمولى من مكاتبه والسارق من المغنم والحرز على ضربين
 حرز لمعني فيه كالبوت والدور وحرز بالحفاظ من سرقة شيئا من حرز
 او غير حرز وصاحب غنمه يحفظه وجب عليه القطع ولا قطع على
 من سرق من حمار او غنم من بيت الناس في دخوله ومن سرق من المسجد متاعا
 وصاحب غنمه قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضافه واذا
 نقيب للصر البيت ودخل واخذ المال وناول له اخراجه البيت ولا قطع
 عليهما واذا القاه في الطريق لم يخرج فاحذه قطع وكذلك ان حمل على حمار
 فساقد فاحجمه واذا دخل الحرز جماعة فنولي بعضهم لاخذ قطعوا جميعا
 وغرق لبيت واذا دخل يديه فيه واخذ شيئا لم يقطع وان دخل يديه في
 صندوق الصبر في لوني كغيره فاخذ للمال قطع ونقطع من السارق من اليد

وهو ان يحد على العبد من غير قيد السلام لا قطع على خائن ولا منتهب

وَيُحْتَسَمُ فَانْزِرْ قَتْلًا يَنْفَا قَطَعَتْ رَجُلًا يَسْرِي فَانْزِرْ قَتْلًا يَنْفَا قَطَعَتْ وَخَلَدِي
 السَّيْرَ حَتَّى يَتَوَبَّ وَإِذَا كَانَ السَّارِقُ شَدَّ الْيَدَ الْيَسْرَى أَوْ قَطَعَتْ أَوْ قَطَعَتْ
 الرَّجُلَ الْيَمِينِي لَمْ يَنْفَا قَطَعَتْ السَّارِقُ إِلَّا أَنْ يَجْزَلَ الْمَرْوِقُ مِنْهُ فَيُطَالِبُ
 بِالسَّرِقَةِ فَانْزِرْ وَهَبَهَا مِنَ السَّارِقِ وَأَبْعَاهَا إِيَّاهُ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتَهَا مِنَ الْفَصْلِ
 لَمْ يَنْفَا قَطَعَتْ وَخَسِرَ عَيْنًا قَطَعَتْ فِيهَا وَرَدَّهَا تَمَّ عَاكِسُهَا وَهِيَ بِحَالِهَا لَمْ يَنْفَا قَطَعَتْ
 فَانْزِرْ تَغْيِيرَ عَيْنِهَا مِثْلَ الْكَارِغَةِ أَوْ سَرَقَتْ قَطَعَتْ فِيهِ وَرَدَّهَا تَمَّ شَيْخُ نَعَاكٍ
 سَرَقَتْ قَطَعَتْ وَإِذَا قَطَعَتْ السَّارِقَ وَالْعَيْنَ قَطَعَتْ فِي يَدِهِ وَرَدَّهَا وَإِنْ كَانَتْ هَاتِيكَةً
 لَمْ يَنْفَا وَإِذَا دَعِيَ السَّارِقُ مِنَ الْمَرْوِقِ مَلَكَةً سَقَطَ الْقَطْعُ عِنْدَ وَانْزِرْ لَمْ يَنْفَا
 يَسْتَنْدُ وَإِذَا خَرَجَ جَمَاعَةٌ مِمَّنَّعِينَ أَوْ وَاحِدٌ يَقْدِرُ عَلَى الْإِسْتِنَاعِ فَقَصْدُهَا
 قَطْعُ الطَّرِيقِ فَاتَّخِذْ وَأَقْبَلْ إِنْ أَخَذَ مَا لَوْ لَا قَتَلُوا نَفْسًا جَسَمًا لَا مَا
 حَتَّى يَجِدُوا نَوْبَهُ وَإِنْ أَخَذُوا مَالًا سَلَمُوا وَذِي الْمَالِ خُذْ إِذَا قَسَمَ عَلَى عِيَالِهِمْ
 إَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَشْرَةٌ دَرَاهِمٌ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ ذَلِكَ قَطَعُوا أَلْأَمَامَ يَدَيْهِمْ
 وَأَرْجُلَيْهِمْ خِلَافَ وَانْزِرْ قَتْلًا يَنْفَا خُذُوا مَا لَا قَتْلَ أَلْأَمَامَ رِجْلًا فَانْزِرْ قَتْلًا يَنْفَا

عَنْهُمْ لَمْ يَنْفَا يَنْفَا إِلَى عَفْوِهِمْ وَانْزِرْ قَتْلًا يَنْفَا خُذُوا الْمَالَ قَتْلًا يَنْفَا بِالْجَنَاحِ
 إِنْ شَاءَ قَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَيْهِمْ خِلَافَ وَقَتْلَهُمْ وَصَلَبَهُمْ وَإِنْ شَاءَ
 قَتْلَهُمْ وَإِنْ شَاءَ صَلَبَهُمْ بِصَلْبٍ حَيًّا وَيُسَجَّ بِطَبْنٍ بَنِي حَجَّ إِلَى أَنْ يَمُوتَ
 وَلَا يَصْلُبُ كَثْرًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ ذُو رَجَمٍ
 مُحَرَّمٌ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِمْ سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْمَوْتِ وَصَارَ الْقَتْلُ إِلَى الْأَوْبَاءِ
 إِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا وَإِنْ بَايَعُوا الْقَتْلَ أَحَدُهُمْ لِحَرَمٍ لِحَدِّ
 عَلَى جَمَاعَتِهِمْ **كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ**
 الْأَشْرِبَةُ الْحَرَمُ مَرَجَةُ الْحَرْوِ وَهِيَ عَصِيْرُ الْعَنْبِ ذَا غَلَا وَاسْتَدْوَقَتْ
 بِالزَّبَدِ وَالْعَصِيْرُ ذَا طَعْمٍ حَتَّى ذَهَبَ لَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِينَ وَنَقِيعُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ
 إِذَا اسْتَدْوَقَتْ وَبَنِيْدُ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ ذَا طَعْمٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ بَطِخَ حَلَالٌ
 وَإِنْ اسْتَدْوَقَتْ إِذَا شَرِبَ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ فِي طَبْنِ أَنْ لَا يَسْكُرَ مِنْ غَيْرِ طَبْنٍ وَكَثْرَةً
 وَلَا بَاءً مِنَ الْخَلِيطِ طَبْنٍ وَبَنِيْدُ الْعَسَلِ وَاللِّبْنِ وَالْحَنْظَلِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةُ
 حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يَطْبَخْ وَعَصِيْرُ الْعَنْبِ ذَا طَعْمٍ حَتَّى ذَهَبَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ حَلَالٌ

وان شئت ولا بقاء من الانتباه في اللذباء والحنتم والمزق والتغير
 واذا انحلت الحز حلت سواء صارت خلا بنفسها او بتي طرح فيها ولا يكره
 تخطيطها **كتاب الصيد والذبايح** يجوز الاصطيد
 بالكلب المعلم والفهد والباري وسائر الجوارح المعلمة وتعليم الكلب
 ان يترك الاكل ثلث مرات وتعليم الباري بان يرجع الى دعوته فاذا
 امر سلك كلبا المعلما وبان يه او صفق وذكر اسم الله عليه عند ارساله
 فاخذ الصيد وجهه فاقبل اكله فان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل
 منه الباري اكل وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه فلا
 ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل وان خنق الكلب لم يرجح له يؤكل وان
 سار كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه لم يؤكل
 واذا رمى الرجل سهما الى صيد فسقى عند الرمي كل ما اصاب اذا جرحه
 السهم فمات وان ادركه حيا ذكاه وان ترك تذكيته لم يؤكل وان وقع
 السهم بالصيد فحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى صابره اكل وان

فقد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل وان رمى صيدا فوقع في الماء
 لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم رمى منه الى الارض
 وان وقع على الارض ابتداء اكله وما اصاب لمعروض عرض لم يؤكل
 وان جرحه اكل ولا يؤكل ما اصابته البندقة اذا مات منها واذا رمى
 الى صيد فقطع عضو امته اكل الصيد ولا يؤكل العضو وان قطع
 الذئبا والاكتر مما يلي العجز اكل ولا يؤكل صيد المجوسي والمرد والوثي
 والحمر ومرعى صيدا فاصابه ولم ينجس ولم ينجس جرحه حتى لا يتسلخ
 فرماه آخر فقتله فهو للشائي ويؤكل وان كان الاول الخنزير فمات للشائي
 فقتله لم يؤكل والثاني ضامر القيمة لا اول غير ناقصة جرحه ويحرم
 اصطيد ما يؤكل من الحواشي وما لا يؤكل وذبيحة المسلم الكتابي حلال
 ولا تؤكل ذبيحة المجوسي والمرد والوثي وان ترك الذابح التسمية
 عمدا فالذبيحة ميتة لا يؤكل وان تركها ناسيا اكل والذبح في الحلق واللبنة
 والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم والمري والورجان

الذبيحة المسلم
 الذبيحة المجوسي

يجوز الطعم والمزق

فاذا قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها فذلك عند ابي حنيفة ^{رضي الله عنه}
 وقال ابو يوسف ومحمد هما لله لا تذبح قطع الحلقوم والدرج واحد
 الودجين ويجوز الذبح بالليطة ^{بما لا ينفك من اللحم} والمروقة ^{بما لا ينفك من اللحم} ويكلى شئ من الذبح الا السن
 للقيام والظفر للقيام ^{بما لا ينفك من اللحم} ويستحب ان يحل الذبح سفرة ^{بما لا ينفك من اللحم} ومن بلغ بالسكين
 الخناغ او قطع الرأس كره له ذلك ويؤكل ذبيحته وان ذبح الشاة
 من قفاها فان بقيت حية حتى قطع العروق جاز وبكره وان ماتت
 قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأثر من الصيد فدكاته الذبح وما
 نوحش من النعم فدكاته العقر والجرح ^{وهو قطع العروق عند الصد} والمستحب في الابل النحر فان ذبحها
 جاز وبكره والمستحب في البقر والغنم الذبح فان جرحها جاز وبكره ومن جرح
 ناقه او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها جنيثا ميتا لم يؤكل اشعر
 او لم يشعر ولا يجوز اكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير
 ولا بياض غراب الزرع ولا يؤكل الابقع الذي ياكل الحيق وبكره اكل
 الضبع والضب والخشرات كلها ولا يجوز اكل لحم الالهلية والبقال

وبكره اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة ^{رضي الله عنه} ولا بياض باكل الافر
 واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر لحمه وجلده الا الادي والخنزير ولا
 الذكاة لا يطبخ فيها ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك وبكره اكل
 الطافي منه ولا بياض باكل الجربع الماراهي ويجوز اكل الجراد ولا
 ذكاة له **كتاب الاضحية** ^{الاضحية}
 واجبة على كل حر مسلم مقيم موزن في يوم الاضحية نفسه وولده
 الصغار بذبح عن كل واحد منهم شاة او بدنيج بدنة او بقرة عن
 سبعة وليس على الفقير والمسافر اضحية ووقت الاضحية بدخل
 بطول الفجر من يوم النحر لا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي
 الا ما وصلوة العيد فاما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر وهي جيلة
 في ثلث ايام يوم النحر ويومان بعده ولا يقضي بالعمياء والعوراء
 والعرجاء التي لا تنسئ الى المنسك ولا البغاء ولا يجوز منقوعه الاكل
 والذبيح لا ياتي ذهب كرايتها وان تقا لا كراها الا من الذبيح جاز

ويعجز ان يصح بالجماء والخصى والجرباء والبق والبق والبق والبق
 ويجزي عرق لك كذا النبي فصاعدا الا الضمان فان الخدع منه يجزي واكثر
 من حرام الا ضحية وبطعم لا غنيا والفقراء ويدخ ويسجد ان لا ينقطع الصدقة
 من الثلث وينصدق بجلدها او بعلم من الة تستعمل في البيت و
 الا فضل ان تدح اضحية بيده ان كان تحب الذبح وبكره ان يذبحها
 الكتابي واذا غلط رجلان فدبح كل واحد منهما اضحية اخرى اجزاء
 عنها ولا ضمان عليهما **كتاب الايمان**
 الايمان على ثلثة اضراب تميز الغوسر والمير منعقدة ومير لغوي فميز الغوسر
 هي الحلف على امر مريض بتعد الكذب فيه فصدق اليمين لم تم بها ولا كفارة
 فيها الا الاستغفار واليمين المنعقدة هي الحلف على الامر المستقبل
 ان يفعل ولا يفعل فاذا احس في ذلك لزمته الكفارة ومير اللغو الحلف
 على امر مريض وهو غير لزم كما قال الامام بخلافه فميز حوا ان لا يواحد
 للتعالي بها والقاصد في اليقين والمكره والناسي سواء ومن فعل الحلف

هذا هو الكتاب الذي
 فيه بيان ما يجب
 من الحلف واليمين
 وما لا يجب
 من الحلف واليمين
 وما لا يجب
 من الحلف واليمين

عليه مكرها او ناسيا سواء واليمين بالله تعالى او باسم من سماه كالمكر
 والرحيم او بصفة من صفات ذاته كعق الله وجلاله وكبريائه الا
 قوله وعلم الله فانه لا يكون ميمنا وان حلف بصفة من صفات الفعل كالعقبة
 لله ومخاطب لم يكن حائفا ومن حلف بغير الله لم يكن حائفا كالنبي عليه السلام
 والقارن والكعبة والحلف بحروف القسم وحروف القسم الواو وكقوله
 والله والباء كقوله بالله والنا كقوله بالله وقد تضمن الحروف فيكون
 حائفا كقوله الله لا افعل كذا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا قال وخر
 الله فليس بحالف واذا قال اقسم او اقسم بالله او احلف واحلف بالله او
 اسهدا واسهد بالله فهو حالف وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه
 وعلى نذر ونذر الله او ارفعك كذا فانا يهودي او نصراي او كافر
 فهو ميمن وان قال فعلى غضب الله او مخطرا او انا زان او سارق جزا او اكل
 ربا فليس بحالف وكفارة اليمين عتق رقبة مجتري وفيها ما يجزئ في الظاهر
 وان شاء كساعة مساكين كل واحد ثوبا فان اراد واذناه ما يجزئ فيه

الصلوة وان شاء اطعم عشرة مساكين كل اطعام في كفارة الطهارة فان لم يعيد
 على احد الثلثة الا شيئا صار ثلثا امر متبايعات فان قدر الكفارة
 على الحنث لم يجز وخلف معصية مثل ان لا يصلي او لا يكلم اياه او
 ليقفل فلا تافينبغي ان يجنث ويكفر عنه من حينه وان اختلف لكافر ثم
 حنث في حال الكفر وبعد اسلامه فلا حنث عليه ومن حنث على نفسه
 شيئا مما يملكه لم يصر محظا وعليه ان يسباح كفارة بين فان قال كل
 حلال على حرام فهو على الطعام والشراب لا ان ينوي غير ذلك وحذر
 نذرا مطلقا فعليه الوفاء به وان علق نذره بشرط فوجد الشرط فعليه
 الوفاء بنفس النذر وروي ان ابا حنيفة رجع عن لك وقال اذا قال
 ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجزاء فذلك
 كفارة بين وهو قول محمد بن جرير الله وخلف لا يدخل ستا فدخل الكعبة او
 المسجد او البيعة او الكنيسة لم يجنث وخلف لا يتكلم فقاء في الصلوة
 لم يجنث وخلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسر فرع في حال لم يجنث وكذلك

اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبا فترك وان لبث ساعة
 حنث وان خلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يجنث بالعود حتى
 يخرج ثم يدخل وان خلف لا يدخل دارا فدخل دارا لم يجنث وخلف
 لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما اخدمت وصارت محلا حنث ولو
 لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما اخدمت لم يجنث وخلف لا يكلم زوجه
 فلان فطلقها فلان ثم كلمها حنث وان حلف لا يكلم عبدا فلان او لا يدخل
 دار فلان فباع عبده وداره ثم كلم العبد ودخل الدار لم يجنث وخلف
 لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث وكذلك حلف
 لا يكلم هذا الشاب فكله بعدما صار شيخا او لا ياء كل امر هذا المملوك
 فصار كبتا فاكله حنث وان حلف لا ياء كل من هذه القلعة فهو على امرها
 وان حلف لا ياء كل من هذا اليسر فصار رطبيا فاكله لم يجنث وخلف
 لا ياء كل سبيل فاكل رطبيا لم يجنث وخلف لا ياء كل رطبيا فاكل سبيليا
 حنث عند ابي حنيفة رضى الله عنه وخلف لا ياء كل ما فاكل السماء

لم يحث ولو حلف لا يشرب من جلة فشرب منها بآنا لم يحث حتى يركع
منها كرا في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب
منها بآنا حث ومن حلف لا يابا كل هذه الحظن فاكل من خيرها لم يحث
ولو حلف لا يابا كل من هذا الدقيق فاكل من خبزه حث ولو استقر كما هو
لم يحث ومن حلف لا يكلم فلا تكلمه وسوي حث سبيع الا ان تائم حث
ومن حلف لا يكلم الا باذن له ولم يعلم بالاذن حتى تكلمه حث واذا
استحلف لوالي رجل ان يعلمه بكلامه دخل البلد فهو على حاله لا يشتر
خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلا يركب دابة عبده لم يحث ومن حلف
لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل هذه الحث وارتفع
في طاق الباب يحث اذا اغلق الباب كان خارجا لم يحث ومن حلف لا ياكل
السواء فهو على الحرم والبادنجان والخمر ومن حلف لا ياكل كل السطح
فهو على ما يطبخ واللحم ومن حلف لا ياكل الرأس فيمينه على ما يكس في التناين
ويباع في مصر ومن حلف لا ياكل كل الخبز فيمينه على ما يعلق اهل البلد اكله

نوشته بآنا

لا يشتر

سوم شمس

خزافان اكل خبز القطايف وخزافا البراق لم يحث ومن حلف لا يسبح اولا
لشترى اولا بواجز فوكل من فواكه ذلك لم يحث ومن حلف لا يتزوج اولا
يطلق اولا بعث فوكل ذلك حث ومن حلف لا يجلس على الارض فجلس على
بساط او حصير لم يحث ومن حلف لا يجلس على سرير فجلس على سريره
بساط حث ومن حلف لا يقرأ سورة آخر فجلس عليه لم يحث ان حلف لا ينام
على فراش فنام عليه وفقره فقرأ حث وان حلف لا يقرأ آية حث
ومن حلف يمين وقال لنساء الله متصلا بيمينه فلا يحث عليه وان
حلف ليا يمشي استطاع هذا اعلى استطاع الصفة ومن القدره ولا
حلف لا يكلم فلا تاجنا او زمانا او الجزا والزمان فهو على ما يشتر
وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولو حلف لا يكلم اياها
فهو على ما يشتر باجر ولو حلف لا يكلم اياها فهو على عشرة ايام عند ابي
حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ايام الاسبوع
ولو حلف لا يكلم اشهر فهو على عشرة اشهر عند ابي حنيفة رضي الله عنه

وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اني عشرتهما واذا حلف لا يفعل كذا تركه
ابدأ وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة بر في ميسر وخلف لا يخرج
لولا ان لا يباد منه فاذن لها مرة في حث ثم خرجت مرة اخوي بعزاد منه
حنت ولا بد من ذن في كل خروج وان قال الا ان اذن لك فانها مرة واحدة
ثم خرجت بعدها بعزاد منه لم يحنت واذا حلف لا يتغدي فالغداء اكله
من طلوع الفجر والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل والتحرر نصف الليل
الى طلوع الفجر وان حلف ليقضي دينه الى قريب فهو ما دونه الشهر وان قال
الى بعيد فهو اكثر من الشهر وخلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه
وترك فيها اهله ومناعه حنت وخلف لبصعد السماء او ليقبل هذا
الحجر هبنا ان عقدت بيمينه وحنت عقبيه وخلف ليقضي فلان دينه اليوم
ففضاه ثم وجد فلان بعضه زبوا فاول بيمينه او شققت بيمينه الخالف
فان وجدها رضا او ستوفت حنت وخلف لا يقضي دينه هاردا
درهم فقبض بعضه لم يحنت حتى قبض جميعه تنقرا وان قبض دينه في

وزنتين لم ينشأ على سبهما الا بهل الوزن لم يحنت وليس ذلك بفرق
حلف ليا نيت البصر فلم ياه بها حتى مات حنت في اخر جزء فخرجها حيانه
كتاب الدعوى المدعي فلا يجزى على الخصومة
اذا تركها والمدعي عليه فخرج على الخصومة ولا تقبل الدعوى حتى يذكر
بينا معلوما في جنسه وقدره فاركان عينا في يد المدعي عليه كلف احضا
ليسير اليها بالدعوى وان لم تذكر حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى عقارا حذره
وذكر ان في يد المدعي عليه وان لم يطالب به وان كان خافي الذمة ذكر
انه يطالب به فاذا حنت للدعوى سال القاضي المدعي عليه عنها فان اعترف
قبض عليه بها وانكر سال المدعي البينة فان احضرها قبض بها وانكر سال
المدعي البينة فان احضرها قبض بها وانكر عذر ذلك وطلب لم يخرجه
استخلف عليها فان قال لي بينه حاضرة وطلب ليمين لم يستخلف عند
ابي حنيفه رضي الله عنه واخر المدعي على المدعي ولا تقبل بينة صاحب
اليد في الملك المطلق واذا انكر المدعي عليه غلبه في التناول ولم

في كل اسم على فعله والغيا للثابت فلا يكون في جميعها دعوى

فان قال المدعي ان المدعي عليه
دعوى مطلقا

وإذا أتى المدعي بيمينه على يد المدعي عليه في الملك المطلق
فان قال المدعي ان المدعي عليه
دعوى مطلقا

أنا في العدة أبو بكر

ما ان يمشي
 على كبره
 في حلقه
 و قبحه
 و انما

وإني أرى أن هذا هو الحق
وأنه لا يمكن أن يكون
إلا هذا هو الحق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لقد

فارس كل واحد من ماتحت
مؤيد الملك في ملكي راقم
بنية في

لا يكون الا واحدة لانه لو لم يكن
شيء بعد كالم في فانه لم يكن
ويغزى مرة اخرى ثم يسبح بقدم
بينه الخارج لانه لا يكون كالنتاج
لا كما لا يسبح احد اياهم فخصه
ونقصه ثم يسبح فيكون بمنزلة دعاء
المكبر المطلق فيها بينة الخارج اول

شاهد بين واخر بعضهما سواء ومن ادعى فصا على غيره فخذ بخلف
فان كل على البين فله دون التفسير من القصاص وان كل في النفس جسي حتى يقر او
يخلف وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بلز هذا امر فيهما واذا قال المدعي
لي بينة حاضرة قيل لخصمك عطف كفى لا بنفسك ثلثة ايام فان فعلوا والاخر
بلا من متا لان يكون غر بيا على الطريق فلا من عرف قد ارعبل القاضى له
قال المدعي عليه هذا البنى اورد عينه فلا ان الغايب اورد هنة عندي او
غصبة منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وقال
ابن عترة من الغايب فهو خصم وان قال المدعي سرق مني واقام بينة قال
صاحب اليد اورد عينه فلا ان واقام البينة لم تندفع الخصومة
وان قال المدعي ابتعت غلاما وقال صاحب اليد اورد عينه فلا من لك
اسقط الخصومة بغير بينة واليمين بالله العلي وذو غيره وبوكد بذكر
او صاف ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعناق ويستخلف اليهودي
بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على

والمجوسي بالله الذي خلق النار ولا يخلفون في بيوت عباكتهم
ولا يجب تعليظ اليمين على المسلم من اهل ولا يمكن وغر ان على ان اتباع
من هذا عبده بالخلف استخلف بالله ما بينكما سمع فامير فيه ولا يخلف
بالله ما بعث ويستخلف في الغصبة باليمين ما يستحق عليك مرده ولا يخلف
بالله ما غصبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح فامير في الحاك في عري
الطلاق بالله ما هي بين منك الساعة ما ذكرث ولا يستخلف بالله طلقها
واذا كانت دار في بدر جلد اذ عاها اثنان احدهما جميعها والاخر
نصفها واقام البينة فلا صاحب الجميع ثلثة ارباعها واصاحب النصف
ربعا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
هي بينهما اربعة اولو كانت في ايديها سلمت لصاحب الجميع نصفها على
وجده القضاء ونصفها لا على وجده القضاء واذا تنازعا في راية واقام
كل واحد منهما بينة انهما ثبت عنده وذكر انارح او سزا الدابة بواقع
اخذ النار خين فهو اولى وان اشكر ذلك كانت بينهما واذا تنازعا دابة

لخدمة اركبها والاخر متعلق بلجامها فالركب اولى وكذلك اذا
 تنازعا بعيرا وعليه حمل احدهما فصاحب الحمل اولى واذا تنازعا
 قميصا احدهما لابس والاخر متعلق بكفة فالابس اولى واذا اختلف
 المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع الكرامة او عرف
 البايع بقدره المبيع وادعى المشتري كرامته وادعى احدهما البيعة
 فقبولها وان قال فامر كل واحد منهما البيعة كانت البيعة المثبتة
 للزاية اولى فان لم يكن لكل واحد منهما بيعة قيل للمشتري ما ادعى
 بالتم الذي ادعاه البايع والا فسخنا البيع وقيل للبايع اما ان تسلم
 ما ادعاه المشتري فالمبيع والا فسخنا البيع فان لم يرضيا اختلف
 الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر مبتدئ بمزج المشتري فادعى
 فسخ القاضى بينهما ولن يكل احدهما غلبة لزم مدعى الاخر وحلفا
 في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن وحلف بينهما القول
 قول من شكر الخيار والاجل مع ميمته وان هلك المبيع لم يخلط لم يخالف

عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وجعل القول قول المشتري وقال
 محمد رحمهما الله بخالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وان هلك احد البعدين
 لم يخلط لم يخالف عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان برضى البايع ان يترك
 حصته الهالك وقال ابو يوسف رحمهما الله بخالفان ويفسخ البيع في الحقة وقيمة
 الهالك وهو قول محمد رحمهما الله واذا اختلف الزوجان في المهر وادعى
 الزوج ان تزوجا بها بالف وقالت تزوجتني بدين فابها اقرار البيعة قبلت
 بيعة وان اقاما البيعة فالبيعة تين المرأة وان لم يكن لها بيعة بخالف عند
 ابي حنيفة رضي الله عنه ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بهر المثل فان كان مثلا ما
 اعترف به الزوج او اقل فقبض ما قال الزوج وان كان مثلا ادعت المرأة ان
 قبض ما ادعت المرأة واركان من المثل كذا ما اعترف به الزوج واقل
 ما ادعت المرأة فقبض لها بهر المثل واذا اختلفا في اجارة قبل استيفاء المعقود
 عليه خالفا ونزاعا وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يخالفوا وكان القول قول الشا
 وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه خالفا وفسخ العقد فيما بقي

وكان القول قول المتاعج في الماضي واذا اختلف المولي والمكاتب
في مال الكتابة لم يجز الفاعل ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
تخالقات وتفسخ للكتابة واذا اختلف الزوجان في مناع البيت يصلح
للرجال فهو للرجل وباصطلاح النساء فهو للمرأة وباصطلاحهما فهو للرجل وان
احدهما واختلف ورث مع الآخر فاصطلاح الرجال والنساء فهو الباقي منهما
وقال ابو يوسف رحمه الله يدفع المرأة ما يجزى به مثلها والمال في الزوج واذا
باع الرجل حبرة فجاءت بولد فادعاه الباع فان جاءت به اقل من
ستة اشهر فهو للبع فهو ابن الباع والتمتع ولد له وتفسخ البيع
فبميراث الميراث وان ادعى المشتري مع دعوة الباع او بعده ودعوة الباع
او بي وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم يقبل دعوة الباع فهذا لا ان يصير
المشتري وان كان لولد فادعاه الباع وقد جاءت به اقل من ستة اشهر
لم يثبت له ميراث في الاخر وانما ذلك له فادعاه هو وقد جاءت به اقل
من ستة اشهر ثبت له ميراث في الولد واخذه الباع وبميراث الميراث كله

اليه

في الباع

في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله حقيقة
الولد ولا يرث حصته الاخر وغرضي نسب احد التوأمين بنسبهما
منه **كتاب الشهادات** الشهادة فرض
تزوج السهمود ولا يسمع كتمانها اذا طالب به المذموم والشهادة بالحدود
بحجة فيها الساهد بين السر والظاهر والسر افضل الا انه يجب ان يستشهد بالسر
في السر فيقول اخذ ولا يقول سرق والشهادة على حائض منها الشهادة
في الزنا يعتبر فيها اربعة رجال ولا يقبل فيها شهادة النساء ومنها الشهادة
ببقي الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء
وما سوى ذلك من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين او رجل واحد اثنان سواء
كان الخوفا لا او غير ما يثبت النكاح والطلاق والوكالة والوصية وتقبل
في الولادة والبراءة والحبس بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة
امراء واحدة ولا بد في ذلك كلف العدل واللفظ الشهادة فان لم يذكر
الساهد لفظ الشهادة وقال اعلم او اتيقن لم تقبل شهادته وقال ابو حنيفة

رضي الله عنه لا يقصر الحاكم على ظاهر عدل المسلم الا في الحدود والفضل
 فانه يسأل عن الشهود واطراف الخصم فيمساكهم قال ابو يوسف ومحمد رضي الله
 عنهما لا بد من سأل عنهم في السر والعلانية وما يحتمل الشاهد على ضرب من احدها
 ما يثبت بنفسه مثل السمع والافواه والغصب والقتل وحكم الحاكم فكل ما سمع
 ذلك شاهد اذ رآه وسعد بن مسعود بن وانه لم يشهد عليه
 ويقول اسهد انه بلع ولا اسهد في يقول من ذكر لا يثبت حكمه بنفسه
 لانهما على الشهادة فكل ما سمع شاهد اسهد بنسبه لم يجز اسهد على شهادته
 الا ان يشهده وكذلك لو سمع شهيدا الشاهد على شهادته لم يسمع التابع
 ان يشهد ولا يجز للشاهد اذا راي خطرا يشهد الا ان يذكر الشهادة ولا يقبل
 شهادة الامي ولا المملوك ولا الحدود في قذف وانزاع ولا شهادة الولد
 لولده وولد لولده ولا شهادة الولد لابويه واجداده ولا تقبل شهادة
 احد الزوجين الاخر ولا شهادة المولي لعبده ولا مكاتبه ولا شهادة الشريك
 لشريكه فيما هو مشتركهما وتقبل شهادة الرجل اخيه وعمره ولا تقبل شهادة

114
 من هذا الحديث ان الشاهد لا يقبل على ما يسمع من غيره
 الا في الحدود والفضل

المختل ولا ناجس ولا معصية ولا منكر الشرب على الله ولا منكر الطيب
 ولا منكر النكاح ولا منكر الكفاية التي تعلق بها الحد ولا منكر
 الحمار بعير الزاير وباء كل الدواب والمفامر بالزبد والسبطنج ولا منكر
 المستحق كالبول على الطريق والاكل على الطريق ولا يقبل شهادة من يظهر
 سب السلوك تقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطاينة وتقبل شهادة اهل
 الذمة بعضهم على بعض واختلف ملهم ولا يقبل شهادة الحربي على الكافر
 واذا كانت الحسنات غلبت السيئات والرجل غر مجتنب الكبار قبلت
 وانزاله بمعصيته وتقبل شهادة الافلف والخفي ولد الزنا وشهادة الخبيث
 جائرة واذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت واختلفت لم تقبل واعتبر
 اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان شهد
 احدهما بالف والاخر بالف ونحو ما ينه والمدعي يدعي الف او خمسمائة
 شهادهما بالف واذا شهدا بالف قال احدهما قضاء منها خمسمائة قبلت
 بالف ولم يسمع قول انه قضاء الا ان يشهد مع آخر وينبغي للشاهد ان يعلم

فكل من شهد في الحدود والفضل
 ولا يقبل على ما يسمع من غيره
 الا في الحدود والفضل

ذلك ان لا يشهد بالفحشي بقول المذبحي انه قبض خمسمائة واذا شهد هكذا
 ان يدا قبل يمينه بالخزاة الكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين
 فان سبق احداهما فقصي بما ذكره من حضرت اخري لم يقبل ولا يسمع القاضي
 الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز لك اهدان شهيد شي من اعيان
 الالة والنسب والموت والتكليف والدخول والايمة القاضي فانه يسعد
 ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبر بها من يثق به والشهادة على الشهادة
 جائزة في كل حال لا يسقط بالشبهة ولا يقبل في الحدود والقصاص ويجوز
 شهادة ساهدين على شهادة ساهدين ولا يقبل شهادة واحد على شهادة
 واحد وصفنا الشهادة ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اشهد على شهادتي
 اني اشهد ان فلان فلان فلهذا فرغ مني بكذا واشهدني على نفسي وان لم يقبل الشهادتي
 على نفسي جاز ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني على
 شهادتي انه يشهد ان فلانا اقر عندي بكذا فقال لي اشهد على شهادتي
 بذلك ولا يقبل شهادة شهود الفرع الا ان يوت شهود الاصل او يغيبوا

مرضا

مسيرة ثلثة ايام فصادوا او لم يصادوا لا يستطيعون مع حضور مجلس الحكم
 فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا غنوا عن دليلهم جاز في نظر
 القاضي في حالهم وان انكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود
 الفرع وقال ابو حنيفة رضي الله عنه في شاهد الزور اشهره في السوف
 ولا اعززه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يوجعه ضربا ويحبسه

كتاب الرجوع عن الشهادات

اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ان حكمت بها ثم رجعت
 رجوعا لم يفسح الحكم ووجب عليهم ضمان الملقوه بشهادتهم ولا يسمع الرجوع
 الا محضرة الحاكم واذا شهدت شاهدان في الحكم الحاكم به ثم رجعا فضمننا
 للمالك الشهود عليه وان رجعا احدهما ضمن النصف والشافعية بالمال ثلثة
 فرجع احدهما فلا ضمان عليه فان رجعا آخرهما الرجوعان نصف المال وان
 شهد رجل واحد فان رجعت امرأة صفت ربع الحق وان رجعا فضمننا نصف
 الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجعا فان منهم فلا ضمان عليهم ولا ضمان

اخرى كان على النسوة ربع الحق فان رج الرجل والنساء فعلى الرجل سدس
 الحق وعلى النسوة خمس سداس الحق عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو
 يوسف ومحمد رحمهما الله على الرجل النصف وعلى النسوة النصف واستشهد
 شاهدان على احواة بالتكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذا
 ان شهدا على رجل تزويج احواة بمقدار مهر مثلها فان شهدا باكثر من المثل
 ثم رجعا ضمانا الزاكية وان شهدا بسبع بتلك القيمة لو اكثر ثم رجعا لم يضمن
 وان كانا من قبل من القيمة ضمانا النقصان وان شهدا على رجل ان يطلق امرأته قبل
 للدخول ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعملها المكاه المنقعة وان كان بعد الدخول
 لم يضمن وان شهدا ان ادعتوا عبدا ثم رجعا ضمانا قيمته وان شهدا بقصاص
 ثم رجعا بعد القتل ضمانا للدين ولا يقصر منهما واذا رجع يهود الفرع ضمانا
 وان رجع يهود الاصل فالولد يشهد بيهود الفرع على شهادته فلا ضمان
 عليهم وان قالوا اسلمناهم وغلطنا ضمانا وان قال يهود الفرع كذا وشكوا
 الاصل او غلطا في شهادتهم لم يفتقر الى ذلك وان شهدا اربعة بالزنا

في رجل تزويج امرأته بمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
 وان شهدا على رجل ان يطلق امرأته قبل الدخول
 ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعملها المكاه المنقعة

في رجل تزويج امرأته بمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان
 وان شهدا على رجل ان يطلق امرأته قبل الدخول
 ثم رجعا ضمانا نصف المهر وعملها المكاه المنقعة

وشاهدان بالاحصان فرجع يهود الاحصان لم يضمنوا واذا رجع الذكور
 غل الخ كبتة ضمانا واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجوه السوط
 ثم رجعا فالضمان على يهود اليمين خاصة **كتاب**
الحب الفاضل لا ينع ولا يبد الفاضل حتى ينع في المولى سراط
 للشهادتين ويكون من هذا العجب هناك ولا باء من بالدخول في القضاء
 لمن يؤمن بنفسه ان يودي فضره وبكره للدخول فيه ان كان العجز عنه ولا باء من
 على يقصر الحيف فيه ولا يستعني ان يطالب لولاية ولا يبالغ في عرق القضاء
 بسلام للبرد بول الفاضل الذي قبله وينظر في حال المحبوب من اعترف بحق
 الزمها اياه وغراكم بقبل قول الغرول عليه لا يستثنى فان لم تقم لم يعجل
 بتخليته حتى يباي عليه ويستظهر في امره وينظر في الودايح وارتفاع الكون
 فيعمل على ما هو عليه بالبينه او يعترف به من هو في يده ولا يقدر قول الغرول
 الا ان يعترف الذي هو في يده ان المعروف سلمها اليه فيقبل قوله فيها
 ويجلس للحكم جلوسا طاهرا في المسجد ولا يقبل هديته الا غرضي من محرم

في رجل تزويج امرأته بمهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان

او مخرج على ذمة قبل القضاء بما كاتر ولا يحضر دعوى الا ان يكون عاقبة
 وشهد الجارية ويورد الميراث لا يضيف حد الخصمين وخرج منه
 والاحضار سوي بينهما في الجوارح لا يقال ايسار احدهما ولا يشترط
 ولا يلقنه حجة فاذا ثبت الحق عند طلب صاحب الحق جسد غيره
 لم يجز حبسه واخرج بدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل دين لم يرد
 عن مال حصل في بده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة ولا حبسه
 فيما سوي ذلك اذا قال اني فقير لان ثبت غيبته لم يرد الا حبسه شتم
 او ثلثه ثم ينال عنه فان لم ينظر له ما اخل بسبيله ولا حول بينه وبين غيبته
 وحبس الرجل في نفقة زوجته ولا حبس في الدين ديرو لده الا اذا كان
 في منفاق عليه ويحوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص وقيل
 كتاب القاضى الى القاضى في الحقوق اذا شهد به عند عاين شهد واعلى خصم
 حكمه بالسماء وكتب بحكمه واستشهدوا بغير حصة الخصم لم يحكم وكتب
 بالسماء بحكمه بالملفوظ ليس ولا يقبل الكتاب الا بسماء رجلين

او رجل واحد اثنان ويجب ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه من حجة وبسم
 اليهم فاذا وصل الى القاضى لم يقبل الا بحضرة الخصم فاذا سلم اليه
 البينة نظر الى ختمه فاذا شهدوا ان الكتاب فلا يقضى له البينة في مجلس حكمه
 وقراءة علينا وختمه فصدر القاضى وقراه على الخصم والزمه ما فيه ولا يقبل
 كتاب القاضى في الحدود والقصاص وليس للقاضى ان يستخلف على القضاء
 الا ان يفوض ذلك اليه واذا رفع الى القاضى حكم حاكم امضاء الا ان يخالف الكتاب
 او السنة او اجماع او يكون في ذلك عيب ولا يقضى للقاضى على غيبته الا ان
 يحضره بقوه مقامه واذا حكم رجلان رجلا يحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز
 اذا كان بصفته الحاكم ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدود
 في القذف والفساق والعتبي وكل واحد من الحكمين ان خرج مالم يحكم
 عليه ما فاك احكم لهما واذا رفع حكمه الى القاضى فوفق مذهب امضاء
 وان خالفه بطله ولا يجوز التعيم في الحدود والقصاص وان حكم في دعوى خطبه
 فنقض الحكم على العاقلة لم ينفذ حكمه ويحوز السمع البينة ونقض بالتكول

من غير ضيقه عن القضاء
 ان لا يحضر القاضى

بطريقه وشره حتى لا يكون نصيب بعضهم نصيب الاخر فعلق ثم يكتل سابعهم
 ويجعلها فرعاً ثم يلقب نصيباً بالاول الذي يليه الثاني والثالث على هذا ثم يخرج
 الفرع ثم يخرج اسماء اولاد السهم الاول ثم يخرج ثانياً فله السهم الثاني ولا يد
 في القسمة الدرهم والثاني لا يبرأ منهم فان قسم بينهم واحد منهم مسيل
 في ملك الاخر او لم يولد ثم سقط في القسمة فان لم يكن صرفاً لطريق والمسيل عنه فليس له
 ان يستغرق ويسيل في نصيب الاخر وان لم يكن فسخ القسمة وان كان علواً وسفلاً
 وسفلاً وعلواً وسفلاً وعلواً فمؤكل واحد على حد من وقسم بالقيمة ولا يبر
 بغير ذلك وان اختلف المتقاسمون فسموا القاسم ان قسمتهم فان ادى على
 الغلط فزعم ان اصابه شيء في يد صاحبه وقد استمد على نفسه بالاستيفاء لم يقيد
 على ذلك لا يستينر وان قال استوفيت حتى قال اخذت بعضه فالقول قول الخصم
 مع يمينه وان قال الصابني الى موضع كذا فلم يستلم في ولم شهد على نفسه بالاستيفاء
 وكذب ثم يكره تخالفوا فسخ القسمة واستحق بعض نصيب احد ما يقسم بينهم
 القسمة عدل الى خيفه ورجع بحصة ذلك من نصيب سائرهم وقال ابو يوسف في القسمة

قوله كذا في حصة كل واحد

كتاب الاكراه الاكراه ثبت حكمه في
 من يقدر على التعلق ما توعد به سلطانا كان او لاهوا واذ اكره الرجل على
 بيع ماله او على شرب سلقه او على ان يقبل رجل بالعتق او بواجب داره وكره على
 ذلك بالقتل او بالضرر الشديد او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار
 ان شاء امضى البيع وان شاء فسخه وان كان قبض الثمن طوعاً نقداً جازحاً
 وان كان قبضه مكرهاً فليس باجازه وعليه رد الزكاه فانما في يده ولا
 هلك المبيع في يد المشتري ومو غبر مكره ضم قيمته والمكره ان يقبل المكره
 ان شاء ومن اكره على اكل الميتة او شرب الخمر وكره على ذلك بحسب ضرب
 او قيد لم يجل له الا ان يكره بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه
 فاذا خاف ذلك وسحرا ان يقدر على اكره عليه ولا يسمع ان يصبر على
 ما توعد به فان صبر خول وقول به ولم يأكل فهو امر وان اكره على الكفر
 بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم لم يقيد او حبس او ضرب بكون ذلك اكرهاً
 حتى يكره بما يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسحرا

ولا اعي ولا مفعد الا ان يكون احد هؤلاء من راي في الحرب قتلهم
 الملاءة ملكة ولا تفعلوا محنونا وان زلزل الامام من صالح اهل الحرب و
 فرقائهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به فان صالحهم قد تراءى
 ان تقض الصلح انفع بنذلهم وقاتلهم وابتدوا الجحاشة قاتلهم ولم ينسب اليهم
 اذا كان ذلك باقتنائهم واذا خرج عبيد من عسكر المسلمين فمراجلهم
 ولا ياءس من تعليف العسكر في دار الحرب باكلوا ما وجدوه من الاطعامة
 ويستعملوا الخطيب بذهنوا بالذهب وقياموا ما يجدونه من السلاح كل ذلك
 بغفرتهم ولا يجوز ان يسعوا من ذلك شيئا ولا يتقواوه من اسلمهم هذا الجرح اسلا
 نفسوا واولاده الصغار وكل مال هو في يده او وديعه في يد مسلم او ذمي
 فانظرنا على الدار فقار في واولاده الكبار في نزوحته وطمعاني
 ولا ينبغي ان يساع السلاح من اهل الحرب لا بجرحهم ولا بفك في الاربع
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمهما الله يفاكي بهما سائر المسلمين
 ولا يجوز ان يعلمهم واذا افخ الاما ببلدة عنوة فهو الجبار انشاء قسم من الغنائم

وان شاء اقر اهلهم عليهم وضع عليهم الخراج وهو في الاسري الجبار ان شاء قتلهم
 وان شاء استرقهم وان شاء تركهم اعمارهم من المسلمين ولا يجوز ان يردهم الي
 دار الحرب واذا اراد العود ومعه موائش فلم يقدر على نقلها الي دار الاسلام فبها
 وعرفها ولا يضرها ولا ينكرها ولا يقسم غنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الي دار
 الاسلام والرزء والعسكر سواء واذا احتلهم المدين في دار الحرب قبل ان يخرجوا
 الغنيمة الي دار الاسلام سار كونه فيها ولا تحول سوت العسكر في الغنيمة
 الا ان ياكلوا واذا اخرجه من داره وامارة قرة كافرا او جماعة او اهل حرفة او منية
 صح امامهم ولم يخرج احد من المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسد فينبذ
 اليهم الاما ولا يجوز ان ذمي لا اسير ولا ناجر يدخل عليهم ولا يجوز ان ياكل
 العبد عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما الا ان ياكل من ماله في العسك
 وقال محمد بن ابي نعيم امانه واذا غلب الترك على الروم قسبواهم واخذوا اموالهم
 ملكوها وان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد من ذلك واذا غلبوا على اهل البنا
 فاحزروها بدلهم ملكوها فان ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القتمة فيعلم

ان يتعرض بشئ من امواله ولا يخرج يده من رقبته فاخذ ثوبا وخرج به
ملكه ملكا محظورا ووثقوا رقبته بدينار واذا دخل الحربي لينا مستائنا
لم يكن ان يقم في دارنا سنة ويقول لا انا ولا اهلنا لقتنا ما والسند وضعت
عليك الجزية فان قام اخذت منه الجزية وصار ذميا ولم يترك ان يرجع
الى دار الحرب وان عاد الى دار الحرب ترك وديعة عن دمه لو ذبح او دنا
في ذمته فقد صار ذميا بالعود وباني دار الاسلام على كل حال
فان اهرأ وتل سقطت ديونته وصار ذميا لوديعته فاما ما وجد على المسلم
من اموال اهل الحرب بغير قتال يعرف في مصالح المسلمين كما يعرف الخراج
وارض العرب كلها ارض عترة وهي ما بين العذيب الى اقصى بحر اليمن عترة الى حد
الشام والستواى ارض خراج وهي ما بين العذيب الى عقبة جواز اهل الجبل
الى عباكا وارض السوادى مملوكة لا اهلها بخزيرة سيمها وتصرف فيها وكل
ارض اسلام اهلها عليها او تحت عنوة وقسمت بين الغالين فهي ارض عترة وكل
ارض تحت عنوة فاقرا اهلها عليها فهي ارض خراج وارض ارمنا مملوكة اهلها

واذا دخل الحربي لينا مستائنا
لم يكن ان يقم في دارنا سنة

على العلوية

ابي يوسف معتبرة بجزها فان كانت من خبز ارض الخراج فهي خاجبة
وان كانت من خبز ارض العترة فهي عترة والبصرة عترة باجماع
الصحابية رضي الله عنهم وقال محمد بن الحسن ان جباها بين خبزها او غير الخبز
او ما دجلت والفرار والاهار العطار التي لا يملكها احد فهي عترة وان جباها
بما لا يملكها التي احقرها الا عاجم مثل غير الملك ونهر يزدجر هي خاجبة
والخراج الذي وضعه رضي الله عنه على السواد من كل حبيب يبلغ الماء
تفنه هاشمي وهو الصاع ودرهم وخر الرطبة خمسة دراهم وحب
لكم المتصل والتخل للقبيل عشرة دراهم وما سوي ذلك من الاصناف
يوضع عليها بحسب الطاقة فان لم تقو ما وضع عليها نفقهم لا ما في ارض غلبت ارض
الخراج الماء او انقطع عنها او اصطلح الزرع او فلاحوا ج عليهم وارض عطلها صاحبها
فعليه الخراج وارض السواد من اهل الخراج اخذ من الخراج على حاله ويجوز ان يسري للمسلم
ارض الخراج من الذي يبوخذ من الخراج ولا عترة في الخارج من ارض الخراج والخزيرة
على ضربين خربة توضع بالراضي الصالح فتقدر بحسب ما يقع عليها لاتفاق وخربة

ففي دارنا وهو ذم للملك كسرى وروم وقيس قيصات
فقد امكنه غنم في بيوتهم في ارضهم فنفذوا في ارضهم
في الارض كلها بل جوبت الارض بغير الخراج
فبغيره في كل بلد شاعرا وهو اربعة انا وقيل العترة فيه
وهو ذم لما وضعه الصاع وهو الصاع في
ما يزرع به في ذلك

يستدعي الامار وضعها اذا غلب الامر على الكفار فاقرهم على اهل
 فيضع على الغني الظاهر الغني في كل سنة ثمانية واربعين درهما ياخذ
 منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط اربعة وعشرين درهما
 في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعطل اثني عشر درهما في كل شهر درهما
 وتوضع الخزانة على اهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم
 ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا المذنبين ولا جنة
 على اعراء ولا صبي ولا زمر ولا عجم ولا فقير غير معتل ولا على
 الرهبان الذين لا يخالطون الناس ولا مسلم وعليه جزية سقطت عنه
 وان اجتمع حواريان داخلتا الجزيرة ولا يجوز احدث بيعته ولا كنيسة
 في دار الاسلام واذا التهمت الكنائس والبسج القديمة اعادوها
 وبوخدا اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زعمهم واكلهم و
 جهم ولا تسهموا بركوب الخيل ولا بملابس السلام ولا يمنع من الخبزة
 او قداما او سب النبي صلى الله عليه وسلم او في مسلة لم ينقص

عمده ولا ينقص العمد الا بان يلحق بدرا الحرب او يغلبوا على
 موضع فيحاربونا واذا اراد المسلمون اسلام عرض عليه الاسلام
 فان كانت له شهيدة كسفت له وحبس ثلث ايام فان اسلم والى
 قتل وان قتل فان قل عرض الاسلام كره له ذلك ولا يبي على القاتل
 واما المراءة اذا ارتدت فلا تقتل ولكن يحبس حتى تسلم ويل
 ملك للمدغرام مولد له بر ذمة زوالا من ايمان اسلامه على حا
 لها وان مات وقيل على رقة ثم انتقل ما اكتسبه في حال اسلامه
 الي ورثة المسلمين وكان ما اكتسبه في حال ذمة فيا وان لحق
 بدرا الحرب مرندا او حكم الحاكم بلحاظ عتق مدبروه واهبات
 اولاده وحلت الذبون التي عليه ونقل ما اكتسبه في حال الاسلام
 الي ورثة المسلمين ونقصى الذبون التي لزمته في حال الاسلام
 مما اكتسبه في حال الاسلام والزمه من الذبون في حال رقة
 مما اكتسبه في حال رقة وما باعده واستزله او تصرف فيه من

الذهب والخير ولا يجوز الاكل والشرب والادمان والتطيب
 في ابنة الذهب والفضة للرجال والنساء ولا باء من استعمال ابنة الخراج
 والبور والعقيق ويجوز الشرب في الاءاء المفضض عند اي حنيقة
 رضى الله عنه والركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير المفضض
 وبكره النعش في المصحف والنقط ولا باء من تحلية المصحف ونقش
 المسجد ونزح فتر باء الذهب بكره استخدام الخصيان ولا باء من
 نخصاء البهايم وانزاء الجبر على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والكنز
 قول الصبي والعبد ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في اجارة
 الديانات الا العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى
 وجهها وكفيها فان كان لا باء من الشهوة لم ينظر الى وجهها الا الحاجة
 ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد الشهادة
 عليها النظر الى وجهها وانزاع ان يشهد ويجوز للطبيب ان ينظر الى
 موضع المرض منها وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين

في ابنة الذهب والفضة للرجال والنساء ولا باء من استعمال ابنة الخراج
 والبور والعقيق ويجوز الشرب في الاءاء المفضض عند اي حنيقة
 رضى الله عنه والركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير المفضض
 وبكره النعش في المصحف والنقط ولا باء من تحلية المصحف ونقش
 المسجد ونزح فتر باء الذهب بكره استخدام الخصيان ولا باء من
 نخصاء البهايم وانزاء الجبر على الخيل ويجوز ان يقبل في الهدية والكنز
 قول الصبي والعبد ويقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل في اجارة
 الديانات الا العدل ولا يجوز ان ينظر الرجل من الاجنبية الا الى
 وجهها وكفيها فان كان لا باء من الشهوة لم ينظر الى وجهها الا الحاجة
 ويجوز للقاضي اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد الشهادة
 عليها النظر الى وجهها وانزاع ان يشهد ويجوز للطبيب ان ينظر الى
 موضع المرض منها وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه الا ما بين

سترته الى مكنته ويجوز للمرأة ان ينظر من الرجل الى ما ينظر الرجل
 اليه منه وينظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل
 وينظر الرجل من المرأة الى ما يجوز للمرأة ان ينظر اليه من الرجل
 فرج وان محارمها الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعقبين
 ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا باء من ان ينظر اجاز ان ينظر اليه منها وينظر
 الرجل من محارمها الى ما يجوز ان ينظر اليه من الرجل وان محارمها ولا
 باء من من ذلك اذا اراد السري وانزاع ان يشهد والخفي في
 النظر الى الاجنبية كالفحل ولا يجوز للملوك ان ينظر من سيدته
 الا ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وبكره ان ينظر اليها ولا يجوز
 غرض وجتر الا بانها وبكره الاحتكاك في اوقات الادمين والبهايم
 اذا كان ذلك في بلد يضرا الاحتكاك باهله ومن احتكر غلظة ضيعته
 او ما جلبه من بلد لغز فليس يحتكر ولا ينبغي للسلطان ان يسير
 على الناس بكره بيع السلاح في ايام الفتن ولا باء من بيع العصير

القول ان ينظر ما اذا فرج الرجل من الرجل
 وينظر الرجل من المرأة الى ما يجوز للمرأة ان ينظر اليه من الرجل
 فرج وان محارمها الى الوجه والرأس والصدر والساقين والعقبين
 ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا باء من ان ينظر اجاز ان ينظر اليه منها وينظر
 الرجل من محارمها الى ما يجوز ان ينظر اليه من الرجل وان محارمها ولا
 باء من من ذلك اذا اراد السري وانزاع ان يشهد والخفي في
 النظر الى الاجنبية كالفحل ولا يجوز للملوك ان ينظر من سيدته
 الا ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها وبكره ان ينظر اليها ولا يجوز
 غرض وجتر الا بانها وبكره الاحتكاك في اوقات الادمين والبهايم
 اذا كان ذلك في بلد يضرا الاحتكاك باهله ومن احتكر غلظة ضيعته
 او ما جلبه من بلد لغز فليس يحتكر ولا ينبغي للسلطان ان يسير
 على الناس بكره بيع السلاح في ايام الفتن ولا باء من بيع العصير

من جعل امره يتخذ كتاب الوصايا

الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز الوصية لو ارث الا ان
يجزها الورثة ولا يجوز بازاء على الثلث ولا للقاتل ويجوز ان يوصي
المسلم للكافر والكافر للمسلم وقول الوصية بعد الموت فان قبلها
الموصي له في حال الحياة او ردها فذلك باطل ويستحق ان يوصي لغيره
بدون الثلث واذا اوصى الى رجل قبل الوصية في وجه الموصي ردها
في غير وجهه فليس رده وان ردها في وجهه فهو رده والموصي به
ملك بالقبول الا في مسئلة واحدة وهي ان يموت الموصي ثم يموت
الموصى له قبل القبول فيدخل الموصي به في ملك ورثته وخاله وصي
الي عبد او كافرا او فاسقا او غير الفاضل من الوصية ونصب غيره
ومر اوصى الي عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تقع الوصية وخاله وصي
الي من غير غير القيار بالوصية ضم اليه الفاضل بغيره وخاله وصي الي اثنين
لم يجز لاحدهما ومن صاحبه ان يوصي عند ان يوصي في حصة ومحمد بنهما الله

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز الوصية لو ارث الا ان يجزها الورثة

هذا هو الوجه في قوله ولا يجوز بازاء على الثلث ولا للقاتل

الا في شري كفر الميت وتجهيزه وطعام الصغار وكسوتهم وورث
وديعه بعينها وقضا دين وتنفيذ وصية بعينها وعن عبد الله
والخضوع في حقوق الميت وحرل وصي لرجل بثلث ماله ولا خربلث
ماله ولا يجر الورثة فالثلث بينهما نصفان فان اوصى لاحدهما بالثلث
ولا خربلث من الثلث بينهما اثلثا واخر اوصى لاحدهما بجميع ماله
ولا خربلث ماله فلم يجز الورثة فالثلث بينهما على اربعة عند ابي يوسف
ومحمد بنهما الله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه الثلث بينهما نصفان
لا يقرب ابو حنيفة رضي الله عنه للموصي له بازاء على الثلث الا في الحياة
والسعيان والذم امر المسلمة وخاله وصي وعبد ليس يحيط بالمال لم يجز
الوصية الا ان يري الغناه من الدين وخاله وصي بنصيب ابنه فالوصية
باطلة فان اوصى بثلث نصيب ابنه جازت فان كان له ابناء فلم يوص له
الثلث وخاله وصي عبد في مرضه او باع وحايا او وجب فذلك كله
وصية بعينها للثلث ويقرب ببيع اصحاب الوصايا فان جاني ثم اعتق

هذا هو الوجه في قوله لا يجوز الوصية لو ارث الا ان يجزها الورثة

هذا هو الوجه في قوله ولا يجوز بازاء على الثلث ولا للقاتل

قال الحباية اولى عند ابي حنيفة رضي الله عنه وازعق امرجاني فها هو
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله العتق اولى في المسلمين وخرأوي
 بسهم من ماله فله اخس سماعا لورثا لان نقص السدس في قسم
 له السدس وازأوي يخبر من ماله قبل الورثة اعطوه ما سئتم من
 اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها فدها للموصي
 او اخها مثل الحج والزكاة والكفارات واليس بواجب قدر منه
 ما قدره الموصي وخرأوي بخبر الاسرار اجماعا عند رجلا من بلده
 بحجر اكبا فان لم يبلغ الوصية النفقة اجماعا عند من حيث يبلغ من
 حرج من بلده حاجات في الطريق واوصى من حج عنه حج من بلده
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه ولا نفقة ومبنة الصبي والمكاتب وانزل
 وفاء وبخبر للموصي الرجوع عن الوصية فاذا صرح بالرجوع اقبل
 ما بدل على الرجوع كان رجوعا وخرأوي لا يرجع الا بغير رجوعا وخرأوي
 لجراثة فله الملاحقون عند ابي حنيفة رضي الله عنه وخرأوي اصهار

ملصقة

لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امراته وازأوي لا خاتمة
 فالخزن وج كل ذات رحم محرم منه وخرأوي لا قرباينة فالوصية للا
 قرب فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه لا يدخل فيه الوالدان والاب
 ويكون للامنتين فصاعدا وازأوي بذلك ولمعان وخالان
 فالوصية لعينة عند ابي حنيفة رضي الله عنه وان كان له عمر وخالان
 فله المصنف والمخالف المصنف وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الوصية
 لكل من نسب اليه ابي ابي له في الاسرار وازأوي لرجل ثلث درهم
 او ثلث غنمه فملك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي ماله
 فله جميع ما بقي وان اوصى بثلث ثيابه فملك ثلثها وبقي ثلثها
 وهو يخرج من ثلث ما بقي من الثياب وخرأوي لرجل بالف درهم واما
 عين ودين فان خرج لالف من ثلث العين دفعت الى الموصي له وان
 لم يخرج دفع البقية لثلث العين وكما خرج شي من الدين اخذ ثلثه
 حتى يسبق في الالف وبخبر الوصية المملوك بالمال اذا وضع لفل من شهر

من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي

خروج الوصية وان اوصى بجارية الاحملها حتى الوصية و
 الاستثناء وراوى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي قبل
 ان يقبل الموصي له ولد ان لم قبلوها يخرجان من الثلث فما للموصي له
 وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه منها جميعا في قول
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وقال ابو حنيفة باء خذ ذلك فلاحرفات
 فضل شي اخذه من الولد ويجوز الوصية بحد مائة عبده وسكنى داره
 سنين معلومة ويجوز بذلك ابد فان خرجت رقبة العبد من الثلث
 سلم اليه المدة وان كان له غير خدر للورثة بوجيز الموصي له بوا
 فان مات الموصي له عاد الى الورثة وان مات الموصي له في حياة الموصي بطلب
 الوصية واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهما للذكر من كل حظ الاثني عشر
 وراوى لزيد وعمر بثلث ماله فاز اعمريت بالثلث كله لزيد وان قال
 بثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث وراوى
 بثلث ماله ولا مال له لم يكتب الا استحق الموصي له ثلث ما يملكه عند الموت

فان كان الوصية بينهما
 الذكر والاثني سواد ومن اوصى لولد

كتاب الفرائض المجمع على ثبوتها من
 الذكور عشرة الابن وابن الابن وابن السفل والملاي والجدا اب لاب
 وان علا والاخ وابن الاخ والعن وابن العم والزوج ومولى النعمة
 ومن اثبات سبع البنت وبنت الابن وام والجددة والاخت والزوجة
 ومولاة النعمة ولا يرث اربعة الملوك والعاقل المقتول والمزول
 للميت والفروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والثلث وللنفس النصف من خمسة للبنت ومنش
 الابن اذا لم يكن بنت لصبك للاخت لابي ام وللخت لابي ا لم
 تكن اخت لابي ام وللزوج اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابني والربع
 للزوج مع الولد ولد الابن وللزوجات اذا لم يكن للميت ولد
 ولا ولد ابني والثلث للزوجات مع الولد ولد الابن والثلثان
 لكل اثنين فصاعدا من فرضه النصف للزوج والثلث للاخر اذا لم
 يكن للميت ولد ولا ولد ابني ولا اثنان من الاخوة والاخوات ونحو

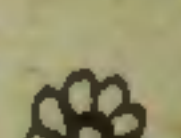
لها في المستلطين ومما زوج وابوا نوا حواء وابوا نك ما ينبغي بعد ذلك
 الزوج والرفقة وموكل اثنين فصاعداً في ولد لا مرد كونهما وانما
 فير سواء والسكن فرضاً بعد كل واحد من الابوين مع الولد وولد
 الابن ولا امر مع الاخوة والامخات والجدات والجد مع الولد وابنت
 الابن مع البنت والامخات لاب مع اخت لاب وامر للواحد من ولد
 الامر ونسقط الجدات بالامر والجد والامخات والامخات بالامر
 وولد الامر بامر بالولد وولد الابن وولد الجد واذا استكملت البنات
 الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون من بنات الابن او اسفل منهن بنات
 فيعصمن واذا استكملت الامخات لاب وامر الثلثين سقطت الامخات
 لاب الا ان يكون منهن اخ لمن فيعصمن واقراب العصبان البيوت
 ثم بنوهم ثم لاب ثم الجد ثم بنو لاب ومما اخوة ثم بنو الجد ومما اعمام
 ثم بنو اب الجد واذا استوي بنو اب في درجة ما ولا هم من كل فرع اب وام
 والابن وابن الابن والامخات يقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين

ومن عداهم من العصبان بنفرد بالمرات ذكرهم مردوا اخواتهم واذا لم
 يكن عصبة من النسب لعصبة مولى المعتق ثم اقرب عصبة المولى ونجب
 الامر الثلث الى الستين باخوين والفاصل من فرض البنات لبني الابن
 واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاصل من فرض اخاتين من الاب والام
 للاخوة والامخات فلا لب للذكر مثل حظ الانثيين واذا ترك بنتا وبنت
 ابن بنين فللبنت النصف الباقي لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين
 وكذلك الفاضل من فرض اخت من الاب والامر لبني الاب وبنا لاب
 للذكر مثل حظ الانثيين ومترك ابني غير احدهما اخ امر فلا يخ السكس
 والباقي بينهما والمترك من ترك المرأة زوجاً وانما لوجدة واخاتين
 خراف واخا من اب امر فلا زوج النصف والام السكس ولولد الاخر
 الثلث ولا شيء الاخر من الاب والام والفاصل من فرض ذوي السهام اذا المالك
 عصبة مرد ود عليهما بقدر سهمهما على الزوجين ولا يرث القاتل
 من المقتول والكفر كله ملأ واحدة يتوارث بها أهلها ولا يرث المسلم

الكافر ولا الكافر المسلم ومال المرندي لورثته المسلمين وما اكتسبه
 في حال رده مرتبة وإذا عرف جماعة وسقط عليهم حابط فلم يعلم غرات
 منهم ولا فاك كل واحد منهم لأحبائهم ورثته وإذا اجتمع في المجرى
 فإتيان لو تفرقت في شخصين ورثا حدهما مع الآخر ورث بها وإيرث
 المجرى بالإنكحة القاسدة التي يستحلونها في ذمتهم وعصبة ولد الزنا
 وولد الملا عند مولى إمتها وغرات وترك حملًا وقف ما لم يخفى نفع الزنا
 في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولجدا ولي بالميراث عراقة عند أبي
 حنيفة رضي الله عنه وقالوا بقاسمهم إلا أن تنقص القاسم من الثلث فيكون
 له الثلث والباقي بين الأخت والأخوات وإذا اجتمع الجدات فالسكن
 لأقربهن وبحج الجد لعمد ولا ترك أم أب لا يرثهم وكل جده بحج إمتها
 وإذا لم يكن الميت عصبة ولا ذو سهم ورثه ذوو الأرحام وعمرة
 ولد البنت وولد الأخ وأبنت الأخ وأبنت العم والحال والحال وأب
 الأمر والعلم والعلم وولد الأخ وعراة في بهم وأولاهم

مركز من ولد الميت ثم ولد لابن أو أجدما وميراث الأخت والى
 الأخوات ثم ولد لأبي أو أجدما وميراث الأخوات والحال والحال
 وإذا استوي ولدان في درجة فاولاهم خراة في ميراث ولقربهم
 أو في غير العدم وأبو الأخت أو ولي غرة الأخت والأخت والمعتق آخر
 بالفاصل غير سهم ذوي السهام إذا لم يكن عصبة سواء ومولى المولاة
 يرث وإذا ترك المعتق أب مولاة وابن مولاة فالأب والأبن وقال أبو يوسف
 لأب السدس والباقي للأبن فان ترك جد مولاة وأخ مولاة فالأب
 للجد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف موبها ولا يباع
 الولاء ولا يوجب **حاشا الفرائض**
 إذا كان في المسئلة نصف ونصف وباقى فاصلها خراة اثنين وإن كان
 ثلث وباقى أو ثلثان فاصلها خراة ثلث وإذا كان ربع وباقى أو ربع ونصف
 فاصلها خراة أربعة وإن كان ثلث ونصف فاصلها خراة ثمانية وإن كان نصف
 وثلث أو سدس فاصلها خراة ستة ونقول إلى سبعة وثمانية وتسعة

وعشرة وان كان مع الرابع ثلث او سدس فاصلها امر اثني عشر ونقول ان ثلث
عشر وثمانين وبعده عشر واذا كان مع الثلث ثلثان او سدس فاصلها امر اربعة
وعشرين ونقول ان سبعة عشر في الف النصف ثلثا على الورثة فقد صحت وارث
لم تقسم سها من فوق عليهم فاضرب عدد دهر في اصل المسئلة وحوها الزكيات علة
فما خرج منه نصيب المسئلة كاحد واخوين للمرأة الربع سهم والاخوين ما في ثلث
اسهم لا تقسم عليهم فاضرب اثنين في اصل المسئلة فيكون ثمانية ومنها
نصف وارثا في سها من عدد دهر فاضرب وفق عدد دهر في اصل المسئلة كاحد
وستة اخوة للمرأة الربع سهم والاخوة ثلثا فاضرب ثلث عدد دهر في اصل المسئلة
ومنها نصف وارثا لم تقسم سها من فوقين او اكثر فاضرب احد الزوجين في لاخ ثم
ما اجتمع في الزوج الثالث ثم ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوت الاعداد اجزاء
احد هاء لآخر كاحد اثنين واخوين فاضرب اثنين في اصل المسئلة فان كان احد
العدد دين جازا لآخر اعني الاكثر لاقدر كاربعة سنو واخوين اذا ضربت لاربعة
اجزاء عن الاخوين وارثا في احد العددين لاخضرب وفي احد ما في جميع الاخر

ثم ما اجتمع في اصل المسئلة كاربعة سنو واخوت كثلثا عا حرافا الستة توافق
الاربعة بالنصف فاضرب نصف احد ما في جميع لاخ في اصل المسئلة يكون
ثمانية واربعين ومنها نصيب فان اصبحت المسئلة فاضرب سها من كل وارث في الزكاة
ثم اقسما ما اجتمع على ما صحت منه الفرضية يخرج في ذلك الوارث واذا لم تقسم
الزكاة حتى مات احد الورثة فان كان باصيص من البيت لاقول تقسم على عدد ورثته
فقد صحت المسئلان مما صحت الاولى وان لم تقسم صح فرضية البيت الثاني
بالطريق التي ذكرناها ثم ضربت احدى المسلمين في الاخوين لم يكن نصيب سها البيت
الثاني ومضحت منه فرضية موافقة فان كان بينهما موافقة فاضرب في المسئلة
الثانية في الاولى ما اجتمع صحت المسئلان وكل مركزا لثني من المسئلة الاخر
مضروب في وفي المسئلة الثانية ومركزا لثني من المسئلة الثانية مضروب في
وفي تركة البيت الثاني واذا صحت مسئلة المناخنة وارتت معرفتها بصيب كل
واحد من حبات الدرهم قسمت ما صحت منها المسئلة على ثمانية واربعين فخرج كل
لهم سها من كل وارث حصة  تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب



Süleymanîye Müdâriresi	
KİSMET	HADE ZADE
Yeni Kâğıt	HÜSEYİN PAŞA
Eski Kâğıt No	221